وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة ابن خلدون– تيارت

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الإقتصادية

النمو الاقتصادي وأثره على التخفيض من حدة الفقر
حالة الجزائر

مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

تخصص : إقتصاديات العمل

إعداد الطالبتان:

- **حمر العين سامية**
- **خباز نورة**

إشراف الأستاذ:

د/ حواس أمين

أعضاء لجنة المناقشة:

أعضاء اللجنة	الرتبة	الصفة
ب. شريط عابد	أستاذ تعليم عالي	رئيسا
د. حواس أمين	أستاذ محاضر "أ"	مشرفا
د.زيتوني هوارية	أستاذة محاضرة "ب"	مناقشا
د. ضالع دليلة	أستاذ تعليم عالي "ب"	مناقشا

نوقشت و أجيزت علنا بتاريخ ...../...../2020

السنة الجامعية: 2020/2019

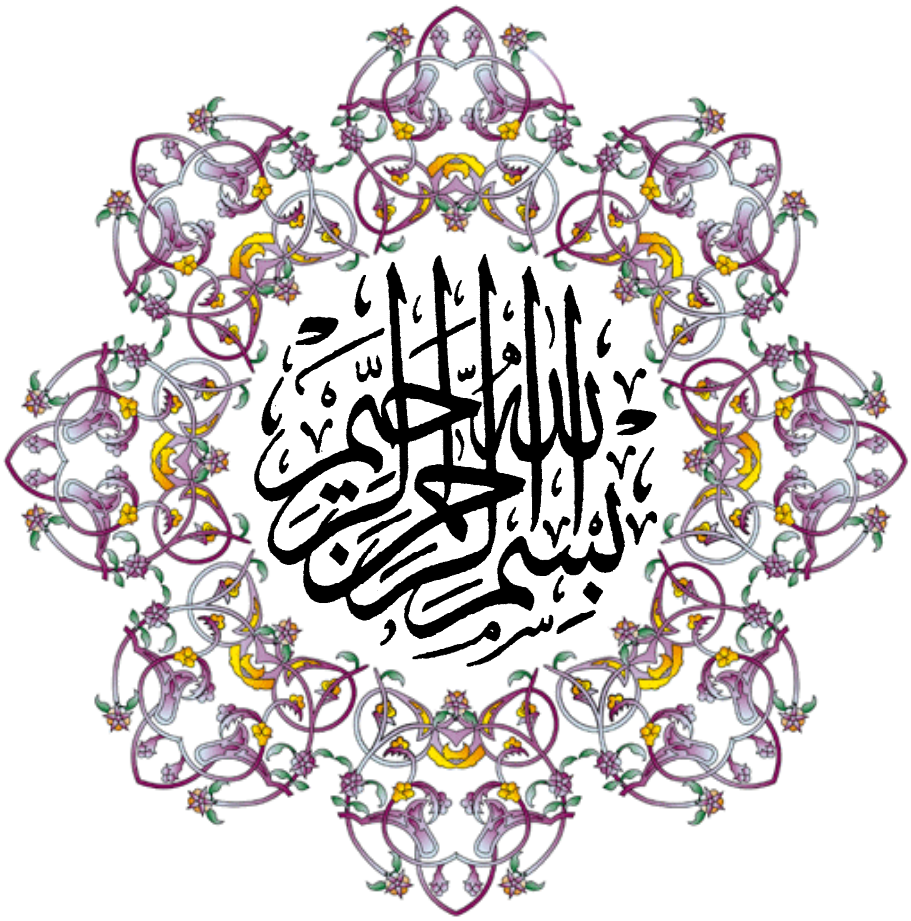
بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة شكـر

﴿وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ﴾

إن الشكر و العرفات أولا و أخيرا لله الذي رزقنا من العلم
ما لم نكن نعلم فالحمد لله الذي أعطاني القوة و المقدرة ما مكننا من الوصول إلى هذا المستوى لإتمام هذا العمل المتواضع.

و بعده سبحانه لا يسعني إلا أن أتقدم بخالص الشكر
للأستاذ المشرف حواس أمين على قبوله للإشراف على هذا العمل و الذي أفادنا من خبرته و تفضل علينا بالنصائح و التوجيهات التي ساهمت في تجاوز العقبات و تقليل الصعوبات دون أن أنسى جهده الكبير علينا أسأل الله تعالى أن يزيده من علمه وفضله

كما أتقدم بالشكر والتقدير إلى الأساتذة الأفاضل أعضاء
لجنة المناقشة على قبولهم المناقشة واثراء هذا العمل.
ما نتقدم بوافر الشكر لأفراد الأسرة
الذين ساندونا طيلة فترة إنجاز هذا العمل.

الإهداء

إلى من غرس فيا المبادئ والقيم وحبب إلى الصبر والتضحية والعلم والعمل

إلى الذي أنار لي درب الحياة وتعهدني بعطفه وحنانه، وكان لي السند في حياتي

وإكمال دراستي، والذي تمنيت حضوره، لكن قدر الله وما شاء فعل

أبي الغلي تغمده الله برحمته الواسعة.

إلى أندر جوهرة في الوجود إلى أعز ما أملك في دنياي

إلى أمي العزيزة الغالية حفظها الله لي وأطال الله في عمرها.

إلى كل أفراد أسرتي وأحبتي، وطلبة دفعتي، وزميلتي في إعداد المذكرة خباز.ن.

كما أهدي هذا العمل المتواضع

إلى كل من تعارفت روحي معهم فتآلفت وارتقت، وكانوا لي السند إلى مكي.م

سامية. ح

الإهداء

قال الله تعالى ") ﴿قَضَى رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا ﴾

أهدي ثمرة جهدي إلى من عطف علي ورباني وبارك خطاي في مساري التعليمي،

إلى من ضحى بماله و بكل ما يملك لتوفير الراحة والسعادة،

إلى من أحسن تأديبي و علمي حب العلم

إلى أبي العزيز.

إلى من سهرت على رعايتي و تعبت من أجلي قرة عيني، أمي الغالية رحمها الله التي لطالما تمنيت

وجودها في مثل هذا اليوم هدير خ.

إلى إخوتي الذين شاركوني فرحتي بالفعل و الدعاء رميسا شيماء جيهان أمينة

إلى أصدقاء دربي و رفيقتي في هذا المشوار حمرالعين س.

إلى كل من كان لي سندا و عونا و رافقني في الصعود إلى القمة زوجي الغالي.

نورة. خ

الفهرس

الفهرس

كلمة شكر
الإهداء
الفهرس
قائمة الجداول والأشكال البيانية
مقدمة عامة ..... أ

الفصل الأول

الإطار النظري لظاهرة الفقر

مقدمة الفصل 10
المبحث الأول: مفاهيم حول الفقر 11
المطلب الأول: المفاهيم التقليدية للفقر 11
المطلب الثاني: المفاهيم الحديثة للفقر 14
المطلب الثالث: أنواع الفقر. 17
المبحث الثاني: طرق قياس الفقر 22
المطلب الأول: قياس الفقر في إطار الدخل و الحاجات الأساسية 22
المطلب الثاني: خطوط الفقر 24
المطلب الثالث: مؤشرات الفقر 28
المبحث الثالث: مسببات الفقر و النظريات المفسرة له. 30
المطلب الأول: الأسباب الاقتصادية 30
المطلب الثاني: الأسباب الاجتماعية 35
المطلب الثالث: النظريات المفسرة للفقر 35
خاتمة الفصل 40

الفصل الثاني

الإطار النظري للنمو الاقتصادي

مقدمة الفصل 43
المبحث الأول: المفاهيم الأساسية للنمو الاقتصادي 44
المطلب الأول: النمو الاقتصادي و التنمية 44
المطلب الثاني: أنواع و عناصر النمو الاقتصادي 50
المطلب الثالث: محددات النمو الاقتصادي 52
المبحث الثاني: نظريات و نماذج النمو الاقتصادي و الانتقادات الموجة له 56
المطلب الأول: النظريات الكلاسيكية للنمو الاقتصادي 56
المطلب الثاني: النظريات النيوكلاسيكية للنمو الاقتصادي 68
المطلب الثالث النظريات الحديثة للنمو الإقتصادي 72
المبحث الثالث: علاقة النمو الاقتصادي بالفقر 78
المطلب الأول: علاقة النمو الاقتصادي بالفقر عبر الزمن 78
المطلب الثاني: تيارات تفسير علاقة النمو الاقتصادي بالفقر 83
المطلب الثالث: تقويم أساليب تقدير العلاقة بين النمو الاقتصادي و الفقر 86
خاتمة الفصل 95

الفصل الثالث:

النمو الاقتصادي و الفقر في الجزائر

مقدمة الفصل 97
المبحث الأول: ظاهرة الفقر في الجزائر 100
المطلب الأول: مفهوم الفقر في الجزائر و خصائصه 100
المطلب الثاني: حدود الفقر في الجزائر و توزيعه الجغرافي 101

الفهرس

المطلب الثالث: مؤشرات الفقر في الجزائر..... 102
المبحث الثاني: أسباب و محددات الفقر في الجزائر و طرق قياسه..... 116
المطلب الأول : أسباب الفقر في الجزائر 116
المطلب الثاني: محددات الفقر في الجزائر 120
المطلب الثالث: قياس ظاهرة الفقر في الجزائر..... 123
المبحث الثالث: برامج الإنعاش الاقتصادي و النمو لمواجهة الفقر في الجزائر..... 127
المطلب الأول : برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001– 2004) لمواجهة الفقر في الجزائر. 128
المطلب الثاني : البرنامج التكميلي لدعم النمو و مواجهة الفقر في الجزائر (2005– 2009)..... 138
المطلب الثالث: البرنامج الخماسي (2010 –2014)..... 150
خاتمة الفصل 159
الخاتمة العامة 161
قائمة المراجع 165
الملخص 174

قائمة الجداول والأشكال البيانية

قائمة الجداول:

الرقم	عنوان الجداول	الصفحة
01	**الجدول رقم** (2.1) : التقديرات الأساسية لمعادلة لوغاريتم دخل الفقراء	82
02	**الجدول رقم** (2.2): دلالة مؤشر قياس النمو المحابي للفقراء	92
03	**الجدول رقم** (2.3): بيان الحالات الموصوفة بالاعتماد على منحنى نمو الفقر	93
04	**الجدول رقم** (3.1)**:** تطور معدل البطالة في الجزائر من سنة 2011 **إلى** 2013.	103
05	الجدول رقم: (3.2) تطور عدد المتمدرسين في مختلف أطوار التعليم حسب الجنس في الجزائر للفترة (2000 – 2010)	105
06	**الجدول رقم** (3.3) : تطور الأمراض المعدية المصرح بها في الجزائر من (2000–2009) (الوحدة :حالة)	108
07	**الجدول رقم (**4.3**)** : تطور معدل الوفيات الرضع في الجزائر.	109
08	(**الجدول رقم** (5.3) : **الحد القانوني الأدنى للأجور في الجزائر خلال الفترة** (2001–2012)	111
09	**الجدول رقم** (6.3) : تطور العجز في الميزان التجاري الغذائي للجزائر للقترة (2000–2012)	113
10	**جدول رقم (**7.3) : معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (2002–2013) (الوحدة : نسبة مئوية)	115
11	**جدول رقم** (8.3)**:** تطور معدل النمو الاقتصادي خلال الفترة (1990–2009).	116
12	**الجدول رقم (**9.3**)** : الميزان التجاري خارج قطاع المحروقات خلال الفترة (2003–2007) مليار دولار	117
13	**الجدول** (10.3) : تطور مؤشر أسعار الاستهلاك خلال الفترة (1993**–**1997) (سنة الأساس 1989)	118
14	**الجدول رقم** (11.3)**: تطور مؤشر الأجور المتوسطة حسب التأهيل خلال الفترة** (1993**–**1997) (**سنة الأساس 1989**)	119
15	**الجدول رقم** (12.3) : تطور معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة (1986–2013)	121
16	**الجدول رقم**(13.3) معدل البطالة في الجزائر للفترة (2000**–**2013)	122
17	**الجدول رقم** (14.3)**:** تطور مؤشر أسعار الاستهلاك السنوي في الجزائر 2002**–**2011) (100=2001)	72
18	**الجدول** (15.3) :نسبة السكان الجزائريين الذين يعيشون على أقل من 1.25 دولار يوميا	125
19	**الجدول رقم** (16.3) : مخصصات برنامج الإنعاش الاقتصادي في الجزائر(2001–2004)	131

20	**الجدول رقم (17.3)** : تطور الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر للفترة (2001-2004)	132
21	**الجدول رقم** (18.3): تطور مساهمة القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر للفترة (20012004/)	133
22	**الجدول رقم (19.3)** : تطور نسبة البطالة في الجزائر للفترة (2004/2001)	134
23	**الجدول رقم (20.3)** : مؤشر الفقر البشري ومكوناته في الجزائر للفترة 2000**-2004 الوحدة** (%)	137
24	**الجدول رقم** (21.3) : مؤشري الفقر العام والفقر الغذائي في الجزائر للفترة (2002-2004)	138
25	**الجدول رقم** (22.3) **البرنامج التكميلي لدعم النمو** (2005-20	140
26	**الجدول رقم** (23.3) : تطور معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر للفترة (2005-2009)	143
27	**الجدول رقم** (24.3) : تطور مساهمة القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر للفترة (2005-2009)	144
28	**الجدول رقم** (25.3) تطور معدلات البطالة في الجزائر للفترة (2005-2009)	146
29	**الجدول رقم (26.3)** : تطور معدلات التشغيل في الجزائر للفترة (2005-2009)	147
30	**الجدول رقم (27.3)**:تطور مؤشر الفقر البشري ودليل التنمية البشرية في الجزائر للفترة (2005-2009)	148
31	**الجدول رقم** (28.3) : مؤشري الفقر العام والفقر الغذائي في الجزائر للفترة (2005-2010)	149
32	**الجدول رقم (29.3)**: تطور معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر للفترة (2010-2013)	153
33	**الجدول رقم** (30.3): تطور مساهمة القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر للفترة **(2010-2013)**	153
34	**الجدول رقم** (31.3) : تطور معدلات البطالة في الجزائر للفترة (2010-2013)	155
35	**الجدول رقم (32.3)** : تطور مستويات التشغيل في الجزائر للفترة 2010-2013)	155
36	**الجدول رقم (33.3)** : **تطور دليل التنمية البشرية في الجزائر للفترة** (2010-2013)	157

قائمة الأشكال:

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
1-2	تصورات آدم سميث حول النمو الاقتصادي	58
2-2	مالتوس حول النمو الاقتصادي	60
2-3	نموذج (AK)	74

مقدمة عامة

مقدمة عامة

يعتبر النمو الاقتصادي من الأهداف الأساسية التي تسعى خلفها الحكومات، وتتطلع إليها الشعوب؛ وذلك لكونه يمثل الخلاصة المادية للجهود الإقتصادية وغير الإقتصادية المبذولة في المجتمع، إذ يعد أحد الشروط الضرورية لتحسين المستوى المعيشي للمجتمعات، كما يعد مؤشرا من مؤشرات رخائها، ويرتبط النمو الاقتصادي بمجموعة من العوامل الجوهرية في المجتمع تعد بمثابة المناخ الملائم لتطوره، كعامل توفر المؤسسات ذات الكفاءة العالية، الحكم الراشد، المشاركة المجتمعية، البحث العلمي، الصحة والتعليم.. وبالتالي صارت عملية تحقيق مستوى نمو لا بأس به مرتبطا عضويا بتوفر هذا المناخ المؤثر....

وتصنف جهود الحد من الفقر ضمن أولويات العديد من إستراتيجيات التنمية في البلدان المتخلفة نظرا لحجم وانعكاسات هذه الظاهرة، وليس الفقر بالظاهرة الجديدة، فعلى مرور الأزمان والعصور شغلت هذه الظاهرة المجتمعات الإنسانية بسبب التنامي المتزايد لها في البلدان النامية والصناعية على حد سواء، وتعد أسبابها وأنواعها ومقارباتها، وتنوع أساليب قياسها، إضافة إلى توسع حدودها وتجدد مضامينها في كل مرحلة.

وعلى الرغم من القفزة الهائلة التي حققتها البشرية في التقدم الاقتصادي، والأداء التكنولوجي، بداية من القرن العشرين، إلا أن ظاهرة الفقر ما زلت مشكلة مقلقة لاقتصاديات الدول سواءً منها النامية أو الصناعية، فهي تزداد سوءا، ولكن بصورة نسبية حسب مستوى تطور الدولة.

والجزائر باعتبارها من بين الدول التي عانت كثيرا من مشكل الفقر خاصة خلال سنوات التسعينات من القرن الماضي، حيث أشار المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى أن الفقر مس شريحة واسعة من المجتمع رغم جهود التنمية السابقة من خلال انتهاج إستراتيجية ترتكز على التحويلات وأدوات السياسة المالية التوسعية، حيث باشرت الحكومة بتنفيذ برامج الإنعاش الاقتصادي سعيا منها إلى تعزيز النمو الاقتصادي بالتزامن مع تقليص حجم ظاهرة الفقر، وذلك في إطار تحقيق تنمية إقتصادية شاملة ومتكاملة.

وعليه فإن العديد من الدراسات بموضوع الفقر، قامت بوصف أهم أسبابه، إلا أن نتائجها عادة ما أظهرت تباينا في ترتيب أولويات الحد من هذه الظاهرة السلبية، ففي حين تشير بعض البحوث الميدانية أن النمو الاقتصادي غير كاف لوحده. في ظل هذا التضارب في وجهات النظر، حاولنا دراسة حالة الجزائر، وتقييم مدى نجاعة سياسة برامج الإنعاش التي اتخذتها الجزائر للحد من ظاهرة الفقر.

الإشكالية العامة

وبناءا على مع تقدم، فإن المشكلة الأساسية التي تطرحها هذه الدراسة تتمثل في:

هل يساهم النمو الاقتصادي في الإقلال من ظاهرة الفقر في الجزائر ؟

ويمكن تفريع هذه الإشكالية إلى العديد من الإشكاليات الفرعية والتي سنحاول الإجابة عليها من خلال محتويات هذا البحث:

- ما هي الجوانب النظرية للفقر والنمو الاقتصادي وما هي مؤشرات قياس كل منهما؟
- ما هي محددات كل من النمو الاقتصادي والفقر في الجزائر؟
- ما هو واقع جهود الحد من الفقر ضمن برامج الإنعاش لدعم النمو الإقتصادي لمواجهة الفقر في الجزائر؟
- ما مدى تأثير النمو الإقتصادي للحد من ظاهرة النمو الإقتصادي؟

فرضيات البحث:

للإجابة على ما تم طرحه من تساؤلات حول الموضوع، و أملا في تحقيق أهدافه قمنا بصياغة الفرضيات التي نسعى لاختبارها

و هي كالآتي:

- لتحديد الفقر في الجزائر يجب الإلمام بين مفهوم فقر الدخل و مؤشرات إجتماعية و إقتصادية أخرى، تدل على مستوى تلبية الاحتياجات الضرورية للعيش والحياة، ومستوى التعرض للتهميش، والخصائص الديموغرافية و هذا أقرب لمفهوم الفقر البشري أما النمو الإقتصادي فيتحدد بالناتج الداخلي الخام ومعدلات الادخار والاستثمار والكفاءة الإقتصادية.
- يأخذ الفقر أهمية بالغة ضمن برامج الإنعاش والنمو لمواجهة الفقر في الجزائر نظرا لحدته و تفاقمه خاصة بعد الإصلاحات الإقتصادية.
- للحد من تفاقم مشكلة الفقر ينبغي تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة خلال السنوات المقبلة، والاهتمام أكثر بقطاعي التعليم والصحة كونهما الأساس لتحقيق أعداد الفقراء على المدى المتوسط.
- هناك آثار إجابيه لمعدلات النمو في التقليل من حدة الفقر حيث تزداد هذه المعدلات كلما قلت نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر.

أسباب اختيار الموضوع:

يرجع سبب اختيارنا هذا الموضوع نتيجة للأسباب التالية:

- الرغبة في اطلاعنا أكثر على الموضوع والتعمق فيه وخاصة أن العالم كان على رحاب الإعلان عن جائزة نوبل في الإقتصاد عام 2018، والتي حاز بها **بول رومر** .
- كون الفقر قضية أصبحت على رأس اهتمامات المجتمع الدولي، وهي تتزايد وتنتشر في العديد من بلدان العالم، و بطريقة مخيفة، حتى أصبحت تهدد البشرية، و تنبئ بمشاكل وخيمة، وبشكل لم يسبق له مثيل في مجالات الأمن والاستقرار والسلام.
- التقارير الدولية التي بدت في الآونة الأخيرة تؤكد تردي الأوضاع الإقتصادية والاجتماعية في معظم بلدان العالم و تزايد عدد المجاعات و المحرومين والأوبئة جراء الافتقار لأدنى الضمانات لمواجهة الحالات الصعبة كالمرض والإعاقة والبطالة وغيرها.
- كون ان من المشكلات التي تواجه الجزائر لوجدنا أن ظاهرة الفقر تعتبر اليوم من بين الظواهر الأساسية المطروحة للنقاش على الصعيدين العلمي والعملي.
- معرفة واقع و آفاق جهود الحد من ظاهرة الفقر في الجزائر.

أهمية الدراسة:

لقد استحوذ موضوع الفقر اهتمام العالم كله، سواء الدول الفقيرة أو الغنية، دفع بالمجتمع الدولي للاهتمام به لذا نبرز أهمية دراسة هذا الموضوع فيما يلي:

- تشخيص ظاهرة الفقر بكل جوانبها حتى يمكن التعامل معها للتحقيق من حدتها.
- دور النمو الإقتصادي في حل مختلف الظواهر السلبية التي تمس الإقتصاد.
- إن قلة الدراسات التي حثت باستكشاف علاقة النمو الإقتصادي بالفقر كان السبب في البحث الطويل حول الموضوع.
- رغم تغليب الاعتبارات الإجتماعية على الاعتبارات الإقتصادية والكفاءة إلا أنها لم ترقى إلى المستوى المطلوب للقضاء على ظاهرة الفقر.

أهداف الدراسة:

ترجع أسباب الدراسة إلى:

- التعرف على الأسس النظرية للنمو الإقتصادي.
- توضيح المفاهيم العامة حول ظاهرة الفقر في الجزائر.
- إبراز أهم الإصلاحات التي شهدتها المنظومة الإقتصادية.
- تقييم إستراتيجية النمو الإقتصادي للقضاء على ظاهرة الفقر.

مجال وحدود الدراسة:

ليتم معالجة الإشكالية المطروحة في هذا الموضوع، تم تحديد الإطار العام وحدود البحث في النقاط التالية:

- الإطار المكاني: تم تحديد الإشكالية جغرافيا داخل نطاق دولة الجزائر.
- الإطار الزماني: تم تحديد فترة الدراسة ما بين سنوات 2000-2017

هيكل البحث:

في ظل الحدود الموضوعية للبحث قسمت الدراسة إلى ثلاثة فصول.

يتضمن الفصل الأول الإطار النظري لظاهرة الفقر من خلال التطرق إلى مفاهيم حول الفقر في المبحث الأول وطرق قياس الفقر في المبحث الثاني ومسببات الفقر والنظريات المفسرة له في المبحث الثالث.

ثم تعرض الفصل الثاني إلى الإطار النظري للنمو الإقتصادي مع ابراز في المبحث الأول المفاهيم الأساسية للنمو الإقتصادي وفي المبحث الثاني نظريات ونماذج النمو الإقتصادي والانتقادات الموجة له، أما في المبحث الثالث فتطرقنا إلى علاقة النمو الإقتصادي بالفقر.

ويُظهر الفصل الثالث النمو الإقتصادي والفقر في الجزائر بعرض ظاهرة الفقر في الجزائر في المبحث الأول وفي المبحث الثاني أسباب ومحددات الفقر في الجزائر وطرق قياسه، وبرامج الإنعاش الاقتصادي والنمو لمواجهة الفقر في الجزائر في المبحث الأخير.

أخيرا، تعرض الخاتمة العامة مختلف نتائج المتواصل إليها..

الدراسات السابقة:

بعد إجراء مسبح مكتبي للمراجع والبيانات تم الاطلاع على عدد لا بأس به من الدراسات السابقة، للاستفادة من النتائج التي تم بلوغها، تطرقت معظم الدراسات إلى تحليل النمو الإقتصادي والفقر كل على حدى، فيما يلي:

1- دراسة عباس وداد. أطروحة دكتورة سنة 2018 بعنوان دور وسياسات التنمية المستدامة في الحد من الفقر دراسة حالة الجزائر، الأردن، اليمن، جامعة فرحات عباس، سطيف 01. تناولت فيه الباحثة أبرز القدرات الإقتصادية، السياسية، الإجتماعية، الثقافية للحد من ظاهرة الفقر التي من خلالها تعرقل سيرورة التنمية المستدامة في الجزائر.

2- دراسة إلياس سالم. رسالة ماجيستير في علم الاجتماع سنة 2016 بعنوان أثر النمو الإقتصادي والاستقرار المالي على ظاهرة الفقر حالة الجزائر، (1984-2014)، جامعة البليدة 2 حيث تناول الطالب تحليل بعض مؤشرات الفقر في الجزائر كمؤشر الإنفاق على التعليم والصحة، البطالة، حيث هدف إلى تحديد العوامل المؤثرة في ظاهرة الفقر، واختبار ارتباط النمو الإقتصادي والاستقرار المالي لظاهرة الفقر للفترة الممتدة بين 1984-2014، حيث انتهج الأسلوب الوصفي والتحليل الكمي القياسي.

حيث توصلت نتائج التحليل إلى تحسن ملحوظ في مستويات الفقر راجع إلى ارتفاع الناتج الداخلي، وكذلك تحسن الخدمات الصحية المقدمة، والتطور الملحوظ في المستوى التعليمي الذي أدى تخفيض معدلات الامية، وانخفاض معدلات البطالة، وذلك لأسباب متعددة منها، البحبوحة المالية التي شهدتها الجزائر بسبب انخفاض أسعار البترول، ووجود علاقة عكسية بين الفقر وكل من الإنفاق على الصحة والتعليم، وكذلك الناتج الداخلي الخام، والعلاقة طردية بين البطالة.

3- لمودة فاطمة الزهراء. رسالة ماجيستير لعام 2012 بعنوان إستراتيجية التنمية البشرية في معالجة الفقر،جامعة الجزائر 3، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية والتسيير، ومن النتائج التي تم التوصل إليها أن الجزائر تعاني من الفقر كغيرها من المجتمعات، والفقر في الجزائر هو فقر نقدي وفقر في القدرات البشرية، وهذا الأخير هو ما يفسره مفهوم مؤشرات التنمية البشرية من خلال حرمان الفقراء من الخيارات الأساسية

كالصحة والتعليم والمستوى المعيشي، كما ساعدت سياسة إعادة توزيع الدخل والسياسة النقدية والمالية في تخفيف العبء على الأسر المعوزة.

4- وهيبة سراج.أطروحة دكتوراه 2016 بعنوان هيكل توزيع الدخول وأثره على زيادة النمو وتقليل الفقر في الجزائر، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

ومن النتائج المتوصل إليها أنه يجب تحقيق موازنة بين هدف زيادة النمو الإقتصادي و هدف تقليل درجات التفاوت في توزيع الدخل، لأن نمو الناتج المحلي الإجمالي، لا يؤدي بالضرورة إلى مساواة أكبر في توزيع الدخل، وبالتالي فالنمو الإقتصادي والسياسة السليمة هي الأساس في مواجهة الفقر وتحسين توزيع الدخل.

5- عبد الله الحرتسي حميد. أطروحة دكتورة 2014 بعنوان لنمو الإقتصادي ودوره في الحد من انتشار ظاهرة الفقر بالجزائر(الفرص و التحديات وسبل التفعيل في آفاق 2025)، حسيبة بن بو على كلية العلوم الإقتصادية و التجارية وعلوم التسيير حيث هدفت الدراسة إلى نمذجة العلاقة بين النمو الإقتصادي و الفقر في الجزائر خلال الفترة 1980-2010 كما أستخدم النموذج في التنؤ لتحديد ديناميكية الفقر خلال الخمسة عشر سنة الأخيرة. و توصل الباحث من خلال الدراسة إلى أن الجدل حول ما مدى كفاية النمو الإقتصادي للحد من الفقر يجد إجابة له بعد تحليل طبيعة هذا النمو (نمو أو ظرفي...) إضافة إلى مقدرة فئات المجتمع على تقاسم ثماره بشكل أكثر عدالة، ووجد أيضا أن التراكم في في رأس المال أو الاستثمار يعد المحرك و المحدد الأساسي خلال الفترة الراهنة للاقتصاد الجزائري، مما يؤهله للتحكم في مستويات الفقر في حال التوصل إلى علاقة تأثير بين كل من متغير النم و الفقر.

المنهج المتبع:

وصولا لأهداف الدراسة، فإنه تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، وهو أسلوب يرتكز على توصيف دقيق للظواهر الإقتصادية المختلفة (أسباب الفقر، وأنواعه، ومؤشراته...) ومن ثم تحليل الدلالات المستخلصة مما يهيئ الفرصة لتتبع آثار السياسات المتبعة للتقليل من نسبة الفقر .

صعوبة البحث:

من الصعوبات التي واجهت الدراسة:

– مسألة الحصول على الإحصائيات المتخصصة ذات العلاقة بالموضوع في الجزائر، خاصة أن آخر تقرير للتنمية البشرية في الجزائر كان سنة 2008، وآخر دراسة خاصة بمسح المستوى المعيشي كانت سنة 2005، وبالنسبة لتقرير التنمية البشرية الذي يصدر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة كان آخر تقرير له هو الآخر عن الجزائر سنة 2004.

– صعوبة الحصول على المراجع بسبب غلق المكاتب والجامعات بسبب جائحة Covid 19 .

– للنمو الاقتصادي عدة مخرجات والفقر جزء منها.

الفصل الأول

الإطار النظري لظاهرة الفقر

مقدمة الفصل:

الفقر ظاهرة إجتماعية إقتصادية سياسة ذات أبعاد نفسية وإنسانية وينمو في ظل سياق تباريخي، مجتمعي، وجغرافي، ويستند إلى مفهوم القدرة الإنسانية من خلال النظر إلى شخص ما، أي عدم بلوغ الشخص للحد الأدنى من الرفاه الإنساني وفي الوقت نفسه فهو مرتبط بمفهوم الحاجة أو عدم بلوغ المستوى المعيشي اللائق الذي تعيش الأسرة في ظله، فالفقر هو فقر الفرص والخيارات وليس فقر الدخل.

فبالرغم من اختلاف مفاهيم الفقر باختلاف البلدان والثقافات والأزمنة وعدم وجود اتفاق دولي حول تعريف الفقر نظرا لتداخل العوامل الإقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تشكل ذالك التعريف وتؤثر عليه، إلا أنه هناك اتفاق بوجود ارتباط بين الفقر والإشباع من الحاجات الأساسية المادية أو غير المادية، وعليه فهناك اتفاق حول مفهوم الفقر على أنه حالة من الحرمان المادي الذي يترجم بانخفاض استهلاك الغذاء كما ونوعا، وتدني الوضع الصحي والمستوى التعليمي والوضع السكني، والحرمان من السلع المعمرة والأصول المادية الأخرى، وفقدان الضمانات لمواجهة الحالات الصعبة كالمرض والإعاقة والبطالة وغيرها. وللحرمان المادي انعكاسات تتمثل بأوجه أخرى للفقر، كعدم الشعور بالأمان وضعف القدرة على اتخاذ القرارات و حرية ممارسة الاختيار ومواجهة الصدمات الخارجية والداخلية.

وبمفهوم مبسط للفقر يعتبر الفرد أو الأسرة يعيش ضمن إطار الفقر، إذا كان الدخل المتأتي له غير كاف للحصول على أدنى مستوى من الضروريات للمحافظة على نشاطات حياته و حيويتها.

وبهدف الإلمام بمختلف الجوانب النظرية لظاهرة الفقر وتتبعها تاريخيا وفق الفكر الإجتماعي والتنموي، وكذلك التطرق لظاهرة الفقر بالتحليل من خلال التعريف والقياس وكذا النظريات المفسرة له وتحديد الأسباب لهذه الظاهرة والسياسات المتبعة للحد أو التقليل من هذه الأخيرة، إرتأينا أن نقسم فصلنا إلى ثلاث مباحث رئيسية.

وللإلمام بجوانب الموضوع ارتأينا تقسيم الفصل إلى المباحث التالية:

- المبحث الأول: مفاهيم حول الفقر.
- المبحث الثاني: طرق قياس الفقر.
- المبحث الثالث: مسببات الفقر والنظريات المفسرة له.

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول الفقر

ليس هناك مفهوم في أدبيات العلوم الإقتصادية والاجتماعية ثار حوله الجدل، والخلاف مثل الفقر، ولقد سلم العلماء على اختلاف أطيافهم بصعوبة الاتفاق حول قبول تعريف شامل و مقنن يعكس متضمنات مفهوم الفقر من المنظور الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، لذلك كان مفهوم الفقر موضوعا خلافيا يدور حول عدد من المشاكلات المترابطة التي تنتمي إلى مجالات علمية متباينة في منطلقاتها النظرية واختياراتها المنهجية [1].

فالفقر كما يشخصه اغلب المهتمين في هذا المجال هو حالة من الحرمان المادي التي تتمثل بمستوى المعيشة، والحاجات الأساسية لتعريف هوية الفقر، فضلا عن الجانب النفسي المرتبط بالبعد الإنساني للفقر، والانعزال والاغتراب الناجمة عن التهميش، والتمييز الإجتماعي والسياسي، وكذلك الإتكالية، وعدم القدرة على اتخاذ القرارات، وعدم الشعور بالأمان[2].

إن هذا الاختلاف والتطور التفصيلي لجوانب الفقر، أدى إلى توسع النظرة، الآفاق في إطار السياسات والمناهج اللازمة لمحاربة الفقر.

المطلب الأول: المفاهيم التقليدية للفقر

مع أن مفهوم الفقر يختلف باختلاف البلدان والثقافات والأزمنة إلا أنه من المتفق عليه أن الفقر هو حالة من الحرمان المادي تتجلى أهم مظاهره في انخفاض استهلاك الغذاء كما ونوعا، وتدني الحالة الصحية والمستوى التعليمي والوضع السكني، والحرمان من السلع المعمرة والأصول المادية الأخرى وفقدان الاحتياطي، والضمان لمواجهة الحالات الصعبة كالمرض، والإعاقة والبطالة، والكوارث و الأزمات[3]، واقتصاديا يعني عدم استطاعة الإنسان توفير دخل مناسب أو موارد كافية لكي يعيش حياة لائقة طبقا لمستويات المعيشة في بلده.

---

[1] – المنظمة العربية للتنمية الزراعية.(2002).دراسة الحد من الفقر في المناطق الريفية في الدول العربية.جامعة الدول العربية،ص.11

[2] – النجفي سالم توفيق.أحمد فتحي عبد المجيد.(2002).السياسات الإقتصادية الكلية و الفقر مع الإشارة خاصة إلى الوطن العرب.مركز دراسات الوحدة العربي، بيروت،ص.39

[3] – باقر محمد حسين.(2007). قياس الفقر في التطبيق.اللجنة الإقتصادية و الإجتماعية لغربي آسيا،ص.01

وهذا التعريف للفقر هو التعريف السائد بحيث يعتمد فيه الإنسان على الحد الأدنى للمعيشة، وذلك من خلال توفير الدخل الضروري لتلبية حاجياته أو حاجيات أسرته، وذلك بتوفير المأكل والمشرب والملبس والوقود اللازم للاستعمال المنزلي، وايضا توفير المسكن، عدا ذلك تعتبر العائلة في حالة فقر، وهو ما يطلق عليه الفقر النقدي او فقر الدخل.

ويعرف الفقر أيضا على أنه" عجز الناس على امتلاك القدرات البشرية اللازمة لضمان أحقيات الرفاه الإنساني في كيان إجتماعية ما، شخصا كان أو أسرة أو مجتمعا محليا".[1]

وقد عرف البنك الدولي الفقر أنه "عدم القدرة على ممارسة الحد الأدنى من مستوى المعيشة" أما صندوق النقد الدولي للتنمية والزراعة فيرى أنه مشكلة إنتاج، وأن مجرد التخفيف من حدته يعتبر استثمار.[2]

وفي تقرير البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة لسنة 1998 يرى أن "الفقر هو الجوع، والافتقار إلى المأوى، المرض وليس للمريض القدرة على المعالجة، الفقر هو الأمية وليس له القدرة إلى الذهاب التعلم، وعدم القدرة على التعلم كما ينبغي، الفقر هو عدم امتلاك العمل، والخوف من المستقبل.
والعيش ليومه، الفقر هو موت الأطفال لعدم توفر المياه النظيفة، كما يمثل العجز والافتقار للتمثيل والحرية.[3]

ولفهم الفقر فهما عميقا بوصفه ظاهرة متعددة الجوانب يتم تحديده في إطار الفقر المطلق، والفقر النسبي، ففي حالة الفقر المطلق يكون الفقراء محرومون من الناحية المادية الى الحد الذي تكون حياتهم على حافة خطر العيش أو بمعنى آخر عدم توفر الأحد الأدنى من الدخل الازم لتحقيق ظروف المعيشة المقبولة اجتماعيا، أما في حالة الفقر النسبي فيكون الفقراء اكثر حرمانا في العلاقة بالنظر إلى فئات إجتماعية أخرى يكون موقعهم أقل شدة أو تأثير.[4]

ولعل اكثر التعاريف شيوعا التي ذهب اليها البنك الدولي في تقريره هو أنه "الحالة الاقتصادية التي يفتقد فيها الفرد إلى الدخل الكافي للحصول على المستويات الدنيا من الرعاية الصحية، والغذاء والتعليم والملبس، وكل ما يعد من الاحتياجات الضرورية لتحقيق مستوى لائق في الحياة" وعلى المستوى العام كثيرا

[1] – تقرير التنمية البشرية الإنسانية العربية لعام.(1998).الفصل السادس،ص.10.

[2]- the state of world rural poverty,IFAD,Rome.(1992).p 14

[3] – نفس المرجع السابق.ص.12.

[4] – النجفي سالم .أحمد فتحي عبد المجيد.(2002).نفس المرجع السابق، ص.45.

ما يكون الفقر ناتجا عن المستوى المنخفض للتنمية الإقتصادية أو البطالة المنتشرة،و الأفراد الذين لا يمتلكون القدرة الأقل من المتوسطة للحصول على دخل لأي سبب كان، غالبا ما يكونون فقراء[1].

أما تقرير التنمية البشرية الصادر عام 1997 فيرى بأن الفقر "هو الحرمان من الفرص والخيارات الأساسية للتنمية البشرية لعيش حياة طويلة وصحيحة والتمتع بمستوى لائق من الحياة والحرية و الكرامة واحترام الذات والآخرين[2].

وتقارير التنمية البشرية الأخيرة ترى في الفقر أنه أكثر من مجرد كونه الافتقار إلى ما هو ضروري للرفاه المادي، فهو ايضا الحرمان من الفرص و الخيارات التي تعتبر اساس للتنمية البشرية أكثر من شيء آخر، وهذا التعريف الأخير كان بناءً على ما جاء به (امارتيا سن Amartya Sen)، إذ أن الفقر باعتقاده يتألف من "توليفة من الأفعال والحالات تتفاوت من متغيرات أولية مثل جودة التغذية إلى أمور مركبة مثل احترام الذات، ومن ثم فإن الفقر لا يعني انخفاض الدخل في حد ذاته، ولكن عدم وفاء الدخل بالنشاطات والتوظيفات التي تتولد منها القدرة الإنسانية للفرد[3].

ونستطيع تلخيص ما جاء به في أن الفقر هو حرية الأشخاص وإمكانيتهم بالوصول إلى الوظائف الإجتماعية اللائقة، والتعليم والصحة، وطول العمر، واحترام الذات الإنسانية، التمتع بالمواطنة الكاملة وذلك بانتفاعه من كل الفرص الإقتصادية والاجتماعية، إضافة إلى المساهمة في الحياة المدنية.

كما يرى (نيركسه Nurkse) أن الفقر هو عبارة عن حلقة مفرغة، إذ يرى في فكرته أن للحلقة المفرغة للفقر "أن انخفاض الدخل الحقيقي ليس إلا انعكاس أو نتيجة للإنتاجية المنخفضة، وهذه بدورها ترجع إلى نقص رأس المال أساسا، أما ذا الأخير فهو نتيجة لسببين : أولهما يتمثل في المقدرة الضعيفة على الادخار وثانيهما يتمثل في ضعف الحافز على الاستثمار، وهذا يرجع إلى لضيق السوق، أي انخفاض المقدرة الشرائية لدى المستهلكين، وعلى انخفاض المقدرة على الادخار والاستهلاك إنما ترجع إلى إخفاض

[1] –مصطفي أحمد حامد رضوان.(2011).الفقر في ظل العولمة.دراسة تطبيقية على الدول المتقدة والنامية ودول العالم الثالث.الدار الجامعية مصر، ص 37.

[2] – تقرير التنمية البشرية لعام.(1997).ص.27.

[3] – التنير سمير.(2009).الفقر و الفساد في العالم العربي.ندار الساقي، بيروت،ص.46.

الدخل الحقيقي، وهكذا نجد أن نتيجة الفقر وسببه شيء واحد، وهذه هي الحلقة المفرغة للفقر كما أسماها نيركسيه.[1]

ومنذ صدور تقرير التنمية البشرية لسنة 1990 أصبح ينظر للفقر من منظور آخر هو منظور التنمية البشرية، إذ عرف التنمية البشرية بأنها عملية توسيع نطاق الخيارات أمام الناس.

وأهم هذه الخيارات هي العيش حيا طويلة في صحة جيدة، و التعلم و التمتع بمستوى معيشة لائق، وهناك خيارات إضافية تشمل الحرية السياسية و حقوق الإنسان الأخرى المكفولة، تلك هي بعض الخيارات الأساسية التي يمكن أن يؤدي عدم توافرها إلى حجب الكثير من الفرص الأخرى، وبذلك فإن التنمية البشرية هي عملية توسيع الخيارات أمام البشر، وكذلك رفع مستوى ما يحققونه من رفاهية.[2]

إذن يمكننا القول بأن الفقر فقر التكوين وفقر التمكين، أي أن لإنسان إما أن يفتقر لنقص فيه، وإما لأسباب موضوعية خارجية، ولأن القدرات التي تشبع الحاجات ليست فردية، بل هي قدرات مجتمعية (مؤسسية)[3].

ففقر التكوين إذن فهو فقر ناجم عن أسباب موضوعية، كالعوامل الفيزيولوجية التي تمثل قصورا في القدرات الشخصية للأفراد، أما فقر التمكين فهو يعتبر فقرا مؤسسيا يعبر عن عدم قدرة مؤسسات المجتمع على إشباع الحاجات الأساسية للأفراد و المجتمع ككل، والمتمثل خاصة في الجانب العلمي والصحي والاقتصادي .

و على هذا الأساس فإن إزديادا فقر التكوين يؤدي إلى إزديادا فقر التمكين و كلاهما يشكل مصدرا للدخل.

المطلب الثاني: المفاهيم الحديثة للفقر

إن الأسلوب الحديث في تحديد مؤشرات ظاهرة الفقر لا يقتصر على مؤشر واحد أو مجموعة من المؤشرات بل يستند على النماذج التحليلية أو الأسلوب التحليلي الجهازي، من خلال نموذج تصويري يقوم

[1] – مصطفى حامد أحمد رضوان.(2011).نفس المرجع السابق، ص.33.

[2] – الفقر وطرق قياسه في المنطقة الإسكوا.(2003).محاولة لبناء قاعدة بيانات لمؤشرات الفقر.تقرير اللجنة الإقتصادية و الإجتماعية لغربي آسيا، الأمم المتحدة،ص.11.

[3] – كريم حمزة محمد و آخرون.(2002).الفقر و الغنى في الوطن العربي، بيت الحكمة، بغداد، ص.32

على النظرة العامة للمجتمع على أساس الترابط والتساند بين الظواهر الإجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية، باعتبار أن معظم العناصر المتوافرة في المجتمع وحدة واحدة متكاملة أو مركبا معقدا يتكون من أجزاء أو وحدات فرعية متضافرة لما ينشأ بينها من علاقات تبادلية واعتماد متداخل، بحيث يتكون من هذه الأجزاء جهاز عضوي يتماثل لوجود أنشطة من الاتزان الحيوي الديناميكي، والانقسام النوعي، وحتمية التشابه النهائي و المعاملة الداخلية[1].

فقد عرف الفقر على أنه "وضع إنساني قوامه الحرمان المستمر المزمن من الموارد، القدارت، والخيارات والأمن والقدرة اللازمة على التمتع بمستوى معيشي لائق، وكذلك من الحقوق المدنية والثقافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية الأخرى.[2]

وقدم البنك الدولي مفهومين جديدين للفقر، الأول هو الشعور بالضعف وسهولة التأثر وهو ما يعطي أهمية تفسيرية للفقر، ليس لمجرد كونه حالة، بل بأنه مرتبط بشعور إنساني يتمثل بالضعف، وثانيا هو ما يعرف بالاستبعاد الإجتماعي، والاتكالية والعزلة من خلال نقص الروابط الإجتماعية للعائلة والمجتمع لا سيما ذلك الذي ينتسب اليه الفرد.[3]

ويرتكز الاستبعاد الإجتماعي على مفهوم الفقر النسبي فوفقا (لتاونسند Townsend) يمكن القول بأن الأفراد والأسر و فئات السكان يعانون من الفقر إذا افتقروا إلى الموارد اللازمة لتحقيق ما هو اعتيادي المستوى أو على الأقل ما يشجع أو يوافق عليه في المجتمعات التي ينتمون إليها من نوعية غذاء و ظروف معيشية وأنشطة يشاركون فيها، وأسباب راحة ينعمون بها.[4]

[1] – الحنيطي.ع.العبد الرازق.ب.(2007).تحديد محددات الفقر في ريف جنوب الأردن، ص 11.

[2] – مجلس حقوق الإنسان.(2008). الجمعية العامة الأمم المتحدة. جنيف ،ص 04.

[3] – النجفي سالم توفيق .أحمد فتحي عبد المجيد. نفس المرجع السابق ،ص ص 45 –46

[4] – تعزيز وحماية حقوق الإنسان المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية بما في ذلك الحق في التنمية.(2008).مجلس حقوق الإنسان الدورة السابعة، الأمم المتحدة،ص1 .

كما عرفت المؤسسة الأوروبية لتحسين ظروف المعيشة والعمل في 1995 الاستبعاد الإجتماعي بأنه العملية التي يستبعد فيها الأفراد والجماعات كليا أو جزئيا من المشاركة الكاملة في المجتمع الذي يعيشون فيه.[1] وقد حدد (أتكينسون Atkinson) في كتابه ثلاث سمات رئيسية للاستبعاد الإجتماعي هي.[2]

- **النسبية:** لا يمكن تقدير الاستبعاد إلا بمفارقة ظروف بعض الأفراد (الجماعات أو المجتمعات) بظروف غيرهم في مكان وزمان محددين .
- **الطرف المسبب:** يستبعد الأشخاص بفعل أطراف مسببة.
- **الدينامكية:** لا يمكن أن تظهر خصائص الاستبعاد وأثاره السلبية إلا مع مرور الوقت في شكل استجابة تراكمية .

وعندما يعاني الفرد من الحرمان بسبب انعدام الدخل الكافي أو بسبب الفشل في بلوغ مختلف أشكال التنمية البشرية، يمكن تحليل وضعه من حيث ضعف دخله أو افتقار للتنمية البشرية، ولكن عندما يعاني الفرد من الحرمان بسبب انتمائه لمجموعة إجتماعية يؤدي تفاعلها مع مجموعات أخرى إلى هذا الحرمان، فإن المشاكل الناجمة عن ذلك يمكن أن تحلل بشكل أكثر صلة بالاستبعاد الإجتماعي، وعندئذ تكون المواضيع ذات الصلة متعلقة بطبيعة وأسباب انقطاع الأواصر الإجتماعية، وانعدام قدرة المجموعة على المشاركة في المجتمع أو التمييز الذي تواجهه أو الحرمان من الحقوق داخل النظام القانوني القائم[3].

وعليه يمكن أيضا قبول نظرية (امارتياسن) عن الافتقار للقدرات حرمانا من الدخل و من التنمية البشرية كما يمكن أن يكون الاستبعاد الاجتماعي ضعفا في القدرات، كما يرى بعضهم أن الفقر هو نتاج المجتمع بحد ذاته، أي أن المجتمع يفتقد مؤشرات التحديث، فالخلل الإجتماعي يؤدي إلى خلل اقتصادي وهكذا يضلون في الدائرة نفسها لا يخرجون منها إلا إذا اكتسبوا خصائص الشخصية الحديثة التي وصفها

[1] – جون هيلز.وليان لوغارن.دافيد بياشو.(2007).ترجمة الجوهري محمد، الاستبعاد الإجتماعي، محاولة للفهم، عالم المعرفة، سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، العدد 344، أكتوبر،ص.28.

[2] – نفس المرجع السابق. ص.31.

[3] –تقرير حقوق الإنسان والفقر المدقع.(2005).لجنة حقوق الإنسان.المجلس الاقتصادي الإجتماعي، الأمم المتحدة ص ص.7-8

(إنغلز Angles) بأنها تتميز بدرجة عالية من الانتماء إلى الدولة والمشاركة المحلية والاستقلالية والاعتماد على النفس والإحساس بالفعالية والقدرة على التغيير، وتؤمن بالعلم و التعاون[1].

المطلب الثالث: أنواع للفقر

نظرا لتعدد تعاريف ومفاهيم الفقر فلقد وجدت ايضا أنواع عديدة من الفقر تعبر عن كل جوانب وأشكال هذه الظاهرة والتي سنقوم ببيان بعضها كما يلي :

1- حسب طريقة قياسه :

تعتمد هذه الطريقة في تصنيفها للفقر على حسب طريقة قياسه، وهذه الطريقة هي اكثر الطرائق استخداما في الدراسات التطبيقية، و تنقسم إلى ثلاثة أنواع :

1-1- الفقر المدقع:

لقد عرف الفقر المدقع في كثير من المحافل الدولية على أنه الحالة التي لا يمكن فيها الفرد أو الأسرة من إشباع حاجياتها الغذائية، وذلك بتلبية الحد الأدنى من السعرات الحرارية التي يحتاجها جسم الإنسان، حتي وإن استخدمت الأسرة أو الفرد نسبة كبيرة من دخلها، والذي حددته منظمة الأغذية و الزراعة (FAO) ومنظمة الصحة العالمية ب 80 %.[2]

وحددت قيمة السعرات الحرارية ب 2400 سعرة حرارية بالنسبة للفقراء، و1800 سعرة حرارية بالنسبة للفقر المدقع.

كما اعتبر القضاء أن الفقر المدقع والجوع من الأهداف الإنمائية بحيث حددت هدفان رئيسيان أهمهما: الإقلال من نسبة السكان الذين يعيشون في فقر مدقع إلى النصف بحلول عام 2015، والذي حدد على أنه العيش بمستوى إنفاق استهلاكي يقل عن 1,08 دولار للفرد في اليوم بالمكافئ الشرائي لعام 1985[3] وحوالي 1.25 دولار بأسعار 2005.

---

[1] – صادق زوير السعيدي.(2012).تحليل العلاقة بين النمو الاقتصادي والفقر في العراق للمدة (1970–2007).أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية (غير منشورة) جامعة بغداد، ص ص27 -28.

[2] – مصطفى أحمد رضوان.(2011)مرجع سابق،ص.46

[3] – على عبد القادر على.(2001).تقييم سياسات واستراتيجيات الإقلال من الفقر في عدد من الدول العربية.المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ص.01.

1-2- الفقر المطلق :

يعرف الفقر المطلق على أنه الحالة التي لا يستطيع فيها الإنسان الوصول إلى الإشباع الأدنى من الحاجيات الغذائية، وغير الغذائية ويتجلى ذلك في الغذاء، الملبس، والصحة..... إلخ، وهو يعبر عن مستوى الاستهلاك الأدنى بالنسبة للفرد، ويفضل دائما قياس ظاهرة الفقر باستعمال الفقر المطلق لأنه يسهل عملية المقارنة بين الأزمنة والأمكنة المختلفة، ويعتبر الفرد فقيرا مطلقا إذا لم يملك الدخل الكافي الذي يمكنه من نيل الحد الأدنى من المأكل والملبس والمأوى، وخدمات الصحة والتعليم ووسائل المشاركة الإجتماعية [1].

لكن المشكل الذي دائما ما يواجه الدارسين هو تحديد الحد الأدنى لمكونات الرفاه، و الذي يمكننا من تقسيم أفراد المجتمع إلى فقراء، و غير فقراء .

1-3- الفقر النسبي :

وهذا النوع من الفقر يعبر عن مكانة وموقع الفرد من الأسرة مقارنة بمتوسط الدخل أو موقع الأسرة من المجتمع .

إذن مفهوم الفقر النسبي يعتمد على نسبة من المتوسط الحسابي لمجموع الدخول و الإنفاق، كأن يحدد مثلا بالحد الأعلى لدخول (10%) من السكان الأدنى دخلا (أفقر نسبة 10 %).[2]ويقاس الفقر النسبي على أساس خط الفقر من خلال النسبة إلى وسيط الدخل أو الإنفاق.[3]

وعليه فإن الفقر في بلد ما قد يكون غنيا في بلد آخر.

[1] – دراسة الحد من الفقر في المناطق الريفية في الدول العربية(2002).نفس المرجع السابق. ص 13.

[2] – مصطفي أحمد رضوان.(2011).نفس المرجع السابق،ص 46.

[3] – أديب نعيمة.(2009).تعدد الفقر ومناهج دراسته.اجتماع فريق الخبراء حول قياس الفقر،برنامج الأمم المتحدة، ص ص 06-07.

2- حسب المجال .

2- 1- الفقر النقدي (المادي):

يمثل مستوى الفقر مقارنة بالدخل أو الإنفاق على الاستهلاك بالنسبة للعائلات، وهو عدم قدرة الأفراد الحصول على الحد الأدنى من الحاجات الأساسية (الغذاء، الملبس،.....)، وبشكل أعمق هو عدم قدرة الأفراد الوصول إلى الموارد والتحكم فيها .[1]

هذا المفهوم للفقر يتبع على العموم نظرية الإقتصاد الجزئي الحديث (نظرية المستهلك)، وعليه فإن مقاربة الفقر النقدي (المادي) هي مقاربة كمية، وتعتمد في بياناتها على مسموح الاستهلاك أو إنفاق الأسر وبالتالي فإنه عند مقارنة فردين بناءً على مستويات الاستهلاك أو الدخل، فيمكن تحديد وضعهما كفقراء أو غير فقراء حتي وأن كان المكان أو الفترة الزمنية التي تكون فيها المقارنة مختلفة، وأيضا بغض النظر عن وجود أو غياب تغيرات في السياسات داخل هذا الإطار.[2]

2- 2 - ا لفقر البشري:

لا يعتبر الفقر مجرد قياس الدخل أو الإنفاق وحده، بل يفترض أن القواعد القانونية التي تحمي تتعدى ذلك إلى قياس مؤشرات أخرى تتعلق بالحرمان من خيارات فرص العيش، ونقص التعليم، وقصر الحياة.....إلخ، وإذا كانت التنمية البشرية هي أمر يتعلق بتوسيع نطاق الخيارات فإن الفقر يعني انعدام الفرص والخيارات ذات الأهمية الأساسية للتنمية البشرية، وهي العيش حياة طويلة في صحة وإبداع، والتمتع بمستوى معيشي لائق بالحرية والكرامة واحترام الذات، وكذلك احترام الآخرين.[3]

2-3- فقر المشاركة:

وهو ابتعاد الأفراد عن المشاركة في عدة أنشطة إجتماعية وسياسية واقتصادية، كأن لا يتمكن الفرد من شراء السلع والخدمات، وعدم استطاعة الفرد المشاركة في عملية صناعة القرار المحلي أو الوطني، و عدم الاستطاعة في التكامل مع الأسرة أو المجتمع المحلي أو الأصدقاء، وهذا التعريف يقودنا إلى ما يعرف

[1] - الليثي هبة.تحديات قياس الفقر في منطقة الإسكوا(2003). الأمم المتحدة،ص 09.

[2] - نفس المرجع السابق، ص 26.

[3] - نفس المرجع السابق، ص 27.

بالاستبعاد الإجتماعي، والذي يعرف على أنه عدم إمكانية الفرد أو الأسرة في المشاركة في نشاطات و فعاليات المجتمع بسبب العوز المادي. [1]

2-4- الفقر الذاتي

يعرف فيه الفقير من وجهة نظر الفرد ذاته، فإذا شعر بأنه لا يحصل عما يحتاجه فهو يعد فقيرا و هناك من يعرفه بأنه من يحصلون على إعانة دائمة من المجتمع، ولكن عيوب هذا النوع هو اختلاف النقطة المرجعية، أو المعيار في تحديد الفقر من شخص لآخر، وغالبا ما يكون مستوى الفقر المحدد بهذه الطريقة مرتفعا[2].

3- الفقر حسب فترته الزمنية:

3-1- الفقر العابر:

هو يشير الفقر العابر لأجل قصير (فترة زمنية)، و يحدث بسبب ظروف خاصة تحدث للفرد او الأسرة، أو بسبب تغيرات إقتصادية أو سياسية تحدث فجأة لا يمكن توقعها، ولكن يستطيع الفرد أو الأسرة بعدها من تحسين وضعه الاقتصادي بشكل أحسن. [3]

3- 2 - الفقر الدائم:

هو الفقر طويل الأجل، والذي يستمر لفترة زمنية طويلة، وهو الفقر الذي يمكن قياسه من خلال خطوط الفقر المعروفة، ويعتبر فقراء المدن أكثر الفقراء عرضة لهذا النوع من الفقر، وإن كانت نسبتهم قليلة وهي أقل من 5 % إلا أن وضعهم يمكن أن يكون أسوء من فقراء الريف على اعتبار أن فقراء الريف لهم مواسم معينة يحصلون على منتج يخفف عنهم فقرهم. [4]

[1] - جون هيلز. جوليان لوغارن. دافيد بياثو. (2007).الاستبعاد الإجتماعي، محاولة للفهم، عالم المعرفة، سلسة كتب ثقافية، المجلس الوطني للكتاب، ص 93.

[2] - عبد الفتاح شمس أمل.(2013).الفقر والتنمية بين الأوضاع الداخلية والنظام العالمي.الطبعة الأولى،دار الفكر العربي،القاهرة،مصر. ص 16.

[3] - مصطفي أحمد رضوان(2011).نفس المرجع السابق،ص.45

[4] - لحيلح الطيب وحصاص محمد. (2007) الفقر التعريف ومحاولات القياس.مجلة ابحاث إقتصادية و إدارية، جامعة بسكرة، العدد 07،ص 173.

3- 3- الفقر الموسمي:

وهذا النوع من الفقر يرتكز على العموم في المناطق الريفية التي يعتمد فيها أفرادها بشكل كبير على الزراعة بحيث يكونون في أحسن أحوالهم وقت الحصاد وبيع الغلة، أما في باقي فترات العام تكون هناك أحوال صعبة من ناحية تلبية الحاجات الأساسية للعيش. [1]

[1] - تقرير مكافحة الفقر في الدول اليورو متوسطية. سبتمبر(2006).المجلس الاقتصادي والاجتماعي. بروكسل،،ص 15.

المبحث الثاني: طرق قياس الفقر

تعتبر عملية قياس الفقر وبشكل دوري ضرورة ملحة من أجل معرفة حجم الفقر وشدته وتحديد أسبابه ومناطق تركيزه ولتقديم السياسات الموجهة للتخفيف من حدة الفقر، ويعتمد قياس الفقر على مقابلة الموارد (الدخل) بالاحتياجات الشخصية أو الأسرية، وبذلك فإن الوصول إلى مقياس حقيقي ومقبول يجب أن يهتم أولا بتحديد موارد الأسرة، وكذلك تحديد الحد الأدنى المطلوب والمقبول من هذه الاحتياجات.

المطلب الأول:قياس الفقر في إطار الدخل و الحاجات الأساسية

هناك العديد من المؤشرات التي تقيس الفقر، تنصب سواء في نصيب الفرد من الدخل القومي أو نصيب الفرد من استهلاك الغذاء.

1. : في إطار الدخل

1-1- الدخل الفردي أو الأسري:

يعتبر دخل الفرد أو الأسرة في مقدمة تلك المؤشرات، كونه يتيح للفرد قدرة الحصول على السلع والخدمات الاستهلاكية التي تعد المحدد الأساسي للمعيشة[1]، وكان هذا المؤشر لوقت قريب يستخدم للمقارنة بين مستوى المعيشة في البلدان المتخلفة باعتبار أن حصة الفرد من الدخل تعكس مستوى معيشته

وعلى هذا الأساس فإن معظم الدراسات المتعلقة بقياس ظاهرة الفقر تبني تقديراتها وفقا لهذا المؤشر.

1-2- الإنفاق الاستهلاكي:

على الرغم من أن نظرية مقاييس الفقر هي من النظريات المتطورة، إلا أن التطبيقات العملية لها تواجه صعوبة بالغة بسبب الافتقار إلى البيانات الإحصائية، وهذا ما ينطبق بشكل خاص على البلدان الأقل نموا وليس من الصعوبة فهم ذلك إذا ما اعتبرنا أن دراسة الفقر وتحليله يتطلب معلومات مفصلة حول

[1] – محمد حسين باقر.(1996).قياس الفقر في دول اللجنة الإقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا.الأمم المتحدة، نيويورك،ص 01.

الدخل وكيفية توزيعه[1]، ولقد اعتمد مؤشر الإنفاق الاستهلاكي بديلا عن الدخل العائلي، وذلك لأنه يعتبر الأكثر ارتباطا بمستوى معيشتها، هذا من جهة، ومن جهة أخرى إمكانية تقدير ذلك الإنفاق بدرجة مقبولة من خلال مسوحات الأسرة التي تجمع فيها بيانات الإنفاق والاستهلاك الفعلي لعينة من الأسر.

1-3- الإنفاق على المواد الغذائية :

وتستخدم هذه الطريقة نسبة إلى للإنفاق على المواد الغذائية من دخل الأسرة كمؤشر بديل لقياس مستوى المعيشة أو (مستوى الفقر) وذلك على أساس أنه كلما ارتفعت تلك النسبة كلما انخفضت قيمة ما تواجهه الأسرة من إنفاقها إلى السلع الغير ضرورية، وهذا يعني انخفاض مستوى معيشتها .

2- في إطار الحاجات الأساسية :

إن الحجات الأساسية تمثل القيمة الإجمالية للحد الأدنى الذي ينبغي تحقيقه من أجل استمرار الحياة الإنسانية للفرد بطريقة مقبولة و تشكل الحد الأدنى الإجتماعي أو خط الفقر، و بالتالي فإن فئات المجتمع التي قيل استهلاكها عن هذا المستوى تقع ضمن حدود الفقراء[2] وتنقسم الحاجات الأساسية إلى قسمين:[3]

2-1- الاحتياجات الأساسية الغذائية:

وتمثل حاجة الفرد إلى الطعام و تعتمد على حاجة الجسم البيولوجية من السعرات الحرارية لممارسة نشاطه اليومي وتختلف حاجة الإنسان للسعرات الحرارية باختلاف تكوينه الجسمي ونشاطه، إضافة إلى العناصر الغذائية الأخرى (البروتينات مثلا) كمعيار لتحديد هذه الاحتياجات، وتحدد هذه الحاجة من قبل المنظمات الدولية المتخصصة.

2-2 - الاحتياجات الأساسية الغير غذائية:

يمكن حصر الاحتياجات ضمن هذا المفهوم في خمس حاجات هي المسكن، الملبس، خدمات التعليم الأساسي، الخدمات الصحية الأولية والحاجة إلى النقل، ويتضمن مفهوم الاحتياجات الأساسية

[1] – على عبد القادر على.(1996).سلوك الفقر في البلدان العربية.تقرير اجتماع الخبراء عن القضاء على ظاهرة الفقر، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، دمشق،ص.63

[2] – عبد الرزاق الفارس.(2001)الفقر و تزيع الدخل في الوطن العربي.مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى،بيروت، ص.24.

[3] – عدنان داود العذاوي، هدى زوبير الدعمي. (2010)قياس مؤشرات ظاهرة الفقر في الوطن العربي،دار جرير للطباعة و النشر، عمان الأردن . ص 24 .

الغير غذائية إلى مؤشرات أخرى مثل نوعية الخدمات الصحية والتعليمية ومدى توفر المياه الصالحة للشرب والبيئة الخالية من التلوث وحرية الإنسان .

المطلب الثاني: خطوط الفقر:

تعتبر خطوط الفقر مقاييس للدخل و الاستهلاك الذي يميز بين الفقراء و غير الفقراء، و التي تتضمن الحاجات الأساسية أي بعبارة أخرى الدخل الضروري الذي يعطي الحد الأدنى الازم للمعيشة، ومن المقاييس الاعتيادية من إنفاق الفرد الذي يقل عن دولار واحد أو دولارين يوميا (حسب تعادل القوة الشرائية للدولار) أو مقدار الغذاء الذي يقل عن (2100) سعر حرارية في اليوم، ويمكن القول أن خط الفقر يتحدد بالخط الأدنى لمستوى المعيشة في مجتمع ما، والذي يشمل الغذاء والحاجات الأساسية الأخرى (الملابس، والمسكن، والنقل) وقد استخدم البنك الدولي خط أعلى للفقر يوازي (370) دولار (حسب أسعار 1985) في السنة للشخص الواحد ومن يقع دخله تحت هذا الخط يعتبر فقيرا، واستخدم كذلك خط أدنى للفقر يوازي (275) دولار إذ يصبح الفقر تحت هذا الفقر مدقعا[1]، ومن هذا التحديد يمكن أن يقدر الفقر كميا وعليه وضمن هذا السياق سيتحدد لنا أن هناك أنواع من خطوط الفقر وهي :

1- خط الفقر المطلق " Absolute Poverty line ":

يعرف على أنه الحالة التي لا يستطيع فيها الإنسان عبره التصرف بدخله من إشباع الحاجات الفيزيولوجية أو مستوى الكفاف[2]، و على هذا الأساس فإن كل فرد يقل دخله أو إنفاقه عن ذلك يعتبر فقيرا و يمكن قياس خط الفقر المطلق عن طريق :

1-1- طريقة الحاجات الأساسية :

قدمت هذه الطريقة في بداية 1990، وترتكز على وضع خط فقر يرتكز على تقدير تكلفة الحاجات الغذائية الازمة لإشباع الحاجات الأساسية، ويتم تحديد خط الفقر على أساس هذه الطريقة:

- يتم تحديد تكلفة الحاجات الغذائية الدنيا، من خلال تقدير كمية حزمة من السلع الغذائية إستنادا على معايير التغذية و يمكن كتابة خط الفقر كما يلى.[3]

[1] – عدنان داود العزاوي، هدى بير الدعمي(2010).نفس المرجع السابق، ص 47.

[2] – أنطواف حداد(1996)الفقر في لبنان.سلسلة دراسة الفقر، العدد 2، الأمم المتحدة، ص.21

[3] – على عبد القادر على.(2001).نفس المرجع السابق، ص.21

$$Z_f = \sum p_j . x_j^* \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (1)$$

حيث:

Z_f: خط الفقر الغذائي.

x_j^*: ترمز إلى حزمة السلع (الاحتياجات الأساسية من السلع الغذائية بالكميات) .

p_j : ترمز إلى أسعار هاته السلع السائدة.

تعتمد هذه الطريقة على تقدير الحريرات اللازمة ليكون الشخص في حالة جيدة ويسمى هذا الخط بخط الفقر الغذائي.

- تقدير تكلفة السلع غير الغذائية الأساسية، والتي يتم إضافتها إلى خط الفقر الغذائي، مثل السكن الملابس، التعليم، والمواصلات، ونحصل على خط الفقر الكلي، ويعبر عنه بالصيغة التالية:

$$Z = Z_f \mid Z_n \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (2)$$

حيث :

Z_f : يمثل خط الفقر للاحتياجات غير الغذائية الأساسية .

وخط الفقر الكلى يمثل الحد الأدنى الذي ينبغي تحقيقه لاستمرار الحيا والإنسانية للفرد بطريقة مقبولة وفئات المجتمع التي يقل استهلاكها عن هذا المستوى، تصنف من الفقراء .

1-1- طريقة نسبة الغذاء :

ترتكز هذه الطريقة على إعداد خط الفقر على أساس معامل انجل"Coefficient D'Engel" للاستهلاك الحالي، ويعبر معامل أنجل على نسبة الدخل المنفق من طرف الأفراد والعائلات لإشباع الحاجيات الأساسية الغذائية .

ويتم قياس خط الفقر بأخذ مقلوب معامل "Engel" مضروب في تكلفة السلع الأساسية الغذائية، و يمكن التعبير علي خط الفقر كما يلى :

$$Z = Q \times \sum P_i \times X_j^* \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (3)$$

حيث :

Q : مقلوب معامل أنجل .

P_i : أسعار السلع الغذائية الأساسية .

X_f^* : كمية السلع الأساسية .

1-2- طريقة الطاقة الغذائية :

وفق هاته الطريقة، فإن حد الفقر يساوي الإنفاق الاستهلاكي اللازم لتوفير كمية من الغذاء كافية لإمداد الفرد بالحد الأدنى من الطاقة، أي السعرات الحرارية المطلوبة له، هنا يتم تقدير خط الفقر علىّ أساس علاقة انحدار بين مقدار السعرات الحرارية التي تحصل عليها ونفاقه الاستهلاكي.[1]

ويمكن تقدير دالة تكلفة السعرات الحرارية على أساس المعادلة التالية :

$$\ln y_t = a + bc \quad \cdots\cdots\cdots\cdots\cdots\cdots\cdots\cdots (4)$$

حيث :

Y: مقدار الإنفاق الاستهلاكي على الغذاء للفرد .

C:كمية الحريرات التي يوصل إليها الفرد الواحد .

وعلى أساس المعاملات المقدرة من هذه الدالة و باستخدام توصيات منظمة الصحة العالمية ومنظمة الزراعة والأغذية للسعرات الحرارية المطلوبة C، يمكن تقدير خط الفقر على النحو التالي :

$$Z = e^{a+bc} \quad \cdots\cdots\cdots\cdots\cdots\cdots\cdots (5)$$

ويمكن عن التعويض في هذه الدالة المقدرة بمتوسط السعرات الحرارية اللازمة كحد أدنى لاحتياجات الإنسان، تحديد الإنفاق الاستهلاكي الذي يقابله في المتوسط والذي يؤخذ كحد للفقر، وتقدر السعرات الحرارية اللازمة ب 2100 حريرة في اليوم.

1-1 طريقة السعرات الحرارية المباشرة :

حسب هاته الطريقة يعتبر الفرد فقيرا إذا كاف نصيبه من السعرات الحرارية أقل من السعرات المطلوبة واللازمة لاحتياجات الفرد .

[1]- Vorgelet et autre.(2005)Measurement of poverty and indicators of poverty among rural housholds in central Sulwesi,Indonexa, p.13

2- **خط الفقر النسبي** " Relative Poverty line "

إن مبدأ الفقر النسبي يعتبر الفقر ظاهرة نسبية، حيث يرى أن الفقر يوجد في كل مكان وفي كل زمان بأغنى المجتمعات في العالم ويتم حسابه عن طريق :

2-1- **طريقة نسبة الدخل المتوسط أو الوسيط** :

طبقا لهذا يتحدد خط الفقر النسبي بنسبة معينة من الدخل المتوسط في وقت ما وفي زمان ما، و عموما يتم استعمال نسبة 2/1 أو 3/2 من الدخل المتوسط .

إن خط الدخل المحسوب على أساس هاته الطريقة يكون دائما خط فقر نسبي، و تلجا بعض الدراسات التطبيقية في الدول المتقدمة إلى تقدير خط الفقر باعتباره يساوي 50% من متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي .

2-2- **طريقة المجموعات**:

حسب هاته الطريقة، الفقراء هم أولئك الأفراد الذين تكون دخولهم تنتمي إلى مجموعة الدخول الأقل في المجتمع، و وفقا لهذا المدخل يتم ترتيب أفراد المجتمع ترتيبا تنازليا أو تصاعديا في مجموعات وفقا للدخل بدءا بالمجموعة الأعلى دخلا ثم الأقل أو العكس، وتعتبر هذه الطريقة أن المجموعة ال 40% مثلا من السكان الأقل دخلا في طبقة الفقراء ولو كان أقل دخل من هذه المجموعة أعلى من حد الفقر.[1]

3- حد الفقر الذاتي"The Subjective Poverty Line"

تعتمد هذه الطريقة على تحديد خط الفقر من طرف الفقير ذاته، وترتكز على تحديد خط الفقر من خلال الفقراء حول تحديدهم للمكونات اللازمة لعيش حياة مقبولة في مجتمع ما، هاته المقاربة ترتكز على الإجابات التي يقدمها الأفراد أو العائلات على السؤال التالي[2] : "ما هو مستوى الدخل اللازم لمقابلة احتياجاتك الأساسية ؟ "، حيث يتم شرح ما يقصد بالاحتياجات الأساسية على أنها تحتوي على الغذاء، والملبس، والمسكن، والتعليم، والصحة، والمواصلات، ويؤخذ متوسط الإجابات على هذا السؤال

[1] –عطية عبد القادر عطية.(2000).اتجاهات حديثة في التنمية.الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية،ص 21.

[2] -2-Martin Ravallions.(1992) Poverty Compalisions.A Guide To Concepts And Methods, World Bank, Washington, USA,P 142 .

وبالتالي يمكن التوصل إلى خط الفقر الذاتي، وقد إستنبطت هذه النظرية من منهجية دليل الفقر بواسطة مشاركة الفقراء .

المطلب الثالث: مؤشرات للفقر:

إن مسألة دراسة خط الفقر بالعمق الذي ينطوي على تحديد شامل للفقراء تتخلله بعض الصعوبات بسبب عوامل متداخلة تؤثر بشكل أو بآخر على تحديد خط الفقر بدقة، مما استدعى اللجوء إلى مؤشرات أكثر عمقا وقوة في تحديد هذه المستويات الإجتماعية، وهي كالتالي :

1- **مؤشر عدد الرؤوس** "The Head Count Index" :

يعتبر هذا المؤشر من أكثر المؤشرات استخداما لأنه من أبسط وأسهل المقاييس، وينطوي هذا المؤشر على عدد الأفراد أو الأسر في المجتمع الذين يقعون تحت خط الفقر، ويحسب حسب الصيغة التالية:

$$H - \frac{g}{n} \times 100$$

حيث :

H: نسبة سكان الفقراء.

g: عدد سكان الفقراء.

n : حجم سكان.

ويعتبر هذا المؤشر جيدا لأغراض كثيرة منها، المقارنة أو تقييم سياسات تقليل الفقر كما أنه سهل الفهم و الشرح، إلا إنه يعاني من نواقص منها تحليل الآثار المحتملة لبعض السياسات على الفقراء، مما يجعله غير حساس للفروقات في عمق الفقر، كما أنه غير حساس لتوزيع الدخل بين الفقراء، فإذا ما تمت إعادة توزيع الدخل بين الفئات الأكثر فقرا إلى الذين هم أحسن حالا فإن المؤشر لا يتغير، بل ربما يتحسن مما يظهر عكس النتائج .[1]

[1] – عبد الرزاق الفارس.(2001) .نفس المرجع السابق،ص ص 28–29.

2- **مؤشر فجوة الفقر** "The Poverty Gap Index" **:**

هذا المؤشر هو محاولة لقياس حجم الفجوة بين دخل الفقير وخط الفقر، أي هو مقدار الدخل الازم للخروج من حالة الفقر إلى خط الفقر المحدد، وبعبارة أخرى هو النسبة المئوية للفقر بين الدخل و خط الفقر الذي يمثل جميع الفقراء، ويأخذ الصيغة التالية :

$$PG = \frac{1}{n}\sum\left(Z - \frac{Y_i}{Z}\right) \times 100$$

حيث :

PG: فجوة الفقر

n: حجم الفقر

Z: خط الفقر

Y_i: مستوى الدخول / الاستهلاك للفئات الفقيرة

و يمكن صياغته أيضا كالآتي :

$$PG = I \cdot H$$

$$I = Z - \frac{Y_i}{Z}$$

وعلى الرغم من فوائده إلا أنه ترد عليه بعض الملاحظات أهمها، أن هذا المؤشر لا يعكس مقدار التفاوت في دخول الفقراء .

3- **مؤشر شدة الفقر** "The Poverty Serinity Index"

يقيس هذا المؤشر بالإضافة إلى فجوة الفقر التفاوت الموجود بين الفقراء أي الذين يعيشون تحت خط الفقر، و يحسب مؤشر الفقر من خلال متوسط المربع النسبي لفجوة الفقر و يأخذ الصيغة التالية :

$$PS = \frac{1}{n}\sum\left(Z - \frac{Y_i}{Z}\right)^2 * 100$$

كلما كان المؤشر عاليا كلما كانت ظاهرة الفقر أشد قوة، وازداد حجم التفاوت بين الفقراء، والعكس صحيح .

المبحث الثالث: مسببات الفقر

يمكن الإشارة إلى أهم مسببات الفقر في العالم عموما والبلاد النامية خصوصا عبر مجموعة من العوامل و المؤثرات التي تتفاوت في الوزن و الأثر من مرحلة زمنية لأخرى ومن منطقة جغرافية أو فئة سكانية إلى منطقة أو فئة أخرى، وهذه العوامل قد تكون داخلية أو إقليمية أو دولية ذات أبعاد إقتصادية أو اجتماعية وسياسية ودينية.

المطلب الأول: الأسباب الإقتصادية

يمكن حصر أهم الأسباب الإقتصادية المؤدية إلى الفقر واتساع رقعته إلى جملة من العوامل والمتغيرات أبرزها:

1- الارتباط النسبي بين ظاهرة الفقر وظاهرة البطالة :

في دراسة ميدانية حول التشغيل والبطالة في الدول العربية للعمل شملت تونس والسودان، أشارت فيها أن العلاقة بين البطالة والفقر غير مؤكدة بشكل مطلق في البلدان النامية مقارنة بالبلدان المتقدمة، بحكم اختلاف الظروف اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا، فالبطالة وفقا للمقاييس المتفق عليها دوليا، تعرف بوضع العمل والبحث عنه والقبول به، ويجعل هذا التعريف من العمل شرطا أساسيا للاندماج الاقتصادي والتواصل الاجتماعي في البلدان المتقدمة، و المعروف عن العمل لفترة طويلة،و تراجع مستوى تشغيل العاطلين في هذه المجتمعات يؤدي في أغلب الأحيان إلى الفقر المادي، وبالتالي إلى فقدان المسكن أو لعيش على هامش المجتمع والعزلة، وفقدان الذاتية الإجتماعية، والانغلاق على الذات.

أما في البلدان النامية فإن البطالة وإن هي ناتجة عن عدم كفاية الطلب على العمل فإنها تأخذ أشكالا أخرى بحكم هيكلة هذه الاقتصاديات التي تتسم بالعمل غير الدائم والقطاع غير الرسمي،و هذه الأنشطة الاقتصادية الواسعة تساهم بشكل كبير في امتصاص العمالة الفائضة، وبالتالي ليس هناك بطالة كاملة بالمفهوم السائد في البلدان المتقدمة، كما أن طبيعة الإقتصاد في البلدان النامية تجعل من البطالة غير مرتبطة بتدني المهارات خلافا لما يلاحظ في الاقتصاديات المتقدمة، فالمقارنة بين الدول النامية والدول المتقدمة بخصوص مسألة البطالة تؤدي إلى بعض الاستنتاجات التي تبدو لأول وهلة مفارقات، ذلك أن تحليل البطالة في تونس مثلا يبرز أن النسبة الأدنى للبطالة من الناشطين إقتصاديا مسجلة في المستويات

المتدنية، خلافا للمستويات الوسيطة والعليا حيث لا يتجاوز معدل بطالة الأميين 5.7 % وبطالة التعليم الابتدائي 12% في عام (2008)[1]. كما أن نسبة البطالة أقل ارتفاعا بالنسبة لشرائح المسنين مقارنة بشرائح الشباب الأكثر تعليما وتدريبا، والمفارقة هنا أن بعض القطاعات كالفلاحة والصناعات التقليدية والقطاع غير الرسمي تضم نسبة عالية من العمال الفقراء،و تساهم في امتصاص العمالة غير المؤهلة وفي تخفيف البطالة والحد من الفقر، إلا أنها لا تساعد على تحسين إنتاجية العمل، والرفع من مستوى الأجور وتحسين ظروف العيش.

من جانب آخر، تشير الدراسة إلى أنه خلافا لما هو ملاحظ في البلدان المتقدمة فإن العلاقة بين البطالة والفقر علاقة ضعيفة نسبيا، وتتجلى هذه العلاقة الضعيفة من المعطيات التالية :

يقدر عدد الأفا الذين يعيشون في أسر معيلها عاطل عن العمل ب 203000 فردا، إلا أنه انطلاقا من تحديد خط الفقر المتعمد.

فإن 35362 فردا فقط (من مجموع) 203000 أي بنسبة 17.4% يعدون فقراء وتجمعهم في 5747 أسرة عائلها فقير، ويستنتج من هذه المعطيات أن حوالي 83 % من الأفراد الذين يعيشون في أسر عائلها عاطل عن العمل لا يعيش في حالة فقر، ويؤشر هذا إلى توفر موارد مالية للأسرة التي يرأسها عاطل عن العمل، قد تكون متأتية من فرد أو أفراد في الأسرة يشتغلون، أو متأتية من الدولة.

كما يؤشر هذا أيضا إلى البطالة الإدارية حيث تشير بيانات سوق الشغل إلى الاتساع النسبي لهذه الظاهرة وخاصة في أوساط الشباب من مستويات التعليم العالي الذين يشترطون مستوى الأجر والقطاع، وتوافق الاختصاص التعليمي مع الوظيفة المقترحة أو فرصة العمل المتاحة.

ووفقا لتحليل أشمل تبرز مقاربة المؤشرات العامة للبطالة و الفقر أن العلاقة بين هذين المتغيرين علاقة عكسية، أن المستوى المرتفع نسبيا للبطالة لا يؤثر في الفقر، وبالرغم من التراجع الطفيف للبطالة 2% بين 1995 و2005 ب 0.7 % فإن الفقر تراجع بنسق أسرع يقدر في الفترة نفسها ب 2.4 %.

[1] – منظمة العمل العربية.(2010).التقرير العربي الثاني حول التشغيل و البطالة في الدول العربية، موجز، جامعة الدول العربية،ص 49.

2- عدالة توريع الدخول والنمو الاقتصادي :

يؤثر كل من النمو الاقتصادي وعدالة توزيع الدخول في ظاهرة الفقر الذي يعتمد بشكل أولي على امتلاك الأصول وعناصر الإنتاج وحسن استغلالها، والتي تحقق بدورها عوائد من شأنها تعزيز مستويات النمو الاقتصادي .

إلا أن عوامل أخرى أخرى تحكم توزيع وإعادة توزيع الدخل، على شاكلة النظام السياسي والمؤسسات السياسية العامة التي تؤثر بشكل جوهري في التوزيع النهائي للدخل على الأفراد.

من الناحية الحسابية أوضحت الأدبيات النظرية لقياس الفقر أن كل مؤشرات الفقر التي تم تطويرها للقياس الكمي للظاهرة تعتمد على متوسط الدخل في المجتمع، وعلى درجة عدالة توزيع الدخل أو الإنفاق في المجتمع، بحيث أنه إذا ظلت درجة العدالة ثابتة، يتوقع انخفاض الفقر كلما ارتفع متوسط الدخل.

وفي إطار زمني عادة ما تؤخذ التغيرات في متوسط دخل الفرد في المجتمع على أنه مؤشر يفسر حالة النمو الاقتصادي، ونظرا للعلاقة بين التغيرات في متوسط الدخل ومؤشر الفقر، فقد تبلورت مدرسة لصياغة السياسات الملائمة للقضاء على الفقر ترتكز في اساسيتها على إحداث النمو في متوسط دخل الفقراء، في إطار هذه المدرسة، تم النظر إلى ما يحدث لمتوسط دخل الفقراء في ظل النمو الاقتصادي، و ذلك بهدف الإجابة على السؤال في ما إذا كان الفقراء يستفيدون من، او يشاركون في النمو الاقتصادي وتعتبر الدراسة التي أعدها D Dollar وA Kraay عام 2000[1]، من أهم الدراسات في هذا المجال، حيث أوضح الباحثين أن متوسط دخل الفقراء ينمو بنفس معدل نمو دخل الفرد في الإقتصاد، مما يعني أن المرونة الداخلية لدخل الفقراء تساوى الواحد، صحيح، هذا وقد فسرت هذه النتيجة على أنها تعني أن الفقراء يستفيدون من، أو يشاركون في النمو الإقتصادي بنفس القدر الذي يستفيد منه الآخرون.[2]

من جهة أخرى، يعتبر تدهور وتدني مستوى الدخول في البلاد النامية من الأسباب المباشرة في انتشار الفقر، بحكم أن الدخول تقلص الاستهلاك لا و يمكنها تغطية كل متطلبات العيش الكريم من مأكل ومشرب و رعاية صحية و تعليم جيد، فضلا عن عدم القدرة على تملك الأصول والتعرض للتهميش

[1] – الدراسة قدمت للبنك الدولي بعنوان، Good For The Poor Growth Is،أنظر www.woldbank.org/research

[2] –على عبد القادر على.(2001).نفس المرجع السابق،ص 02.

والتمييز والإقصاء، ويعود هذا التدني في الدخول عموما إلى حالة الركود الاقتصادي بفعل التراجع المستمر للطلب مقابل العرض، وكذا شح الموارد وعجز النشاط الإنتاجي عن تحقيق معدلات نمو مجزية وضعف السياسات والمؤسسات وهياكل الدولة في إعادة توزيع ما أتيح من ثروة توزيعا عادلا بما يتناسب وأفراد المجتمع، كما أنه لم يعد النمو بمفهومه التقليدي كافيا لاحتواء ظاهرة الفقر، فقد قدمت النظرية الحديثة للنمو الاقتصادي نموذجا يرتكز على أهمية رأس المال البشري والبحث العلمي والثقافة في استدامة معدلات عالية من النمو والذي يشكل مصدر أكثر أهمية من التراكم الكمي لرأس المال والعمالة الغير ماهرة[1]، ففي هذا الاتجاه تشير العديد من الدراسات أن معظم الزيادة الحاصلة في حصة الفرد الحقيقية من الدخل الوطني في الدول الصناعية، تنسب إلى التقدم الفني أكثر مقارنة بتراكم رأس المال، فقد أورد تقرير لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية عام 2006 حول اتجاهات التكنولوجيا في العالم، بأن الصين وهي من الدول المرتفعة النمو تمثل الآن المرتبة الثانية في العالم حيث يوجد بها 966 ألف باحث، تأتي مباشرة بعد الولايات المتحدة الأمريكية حيث يوجد بها 1.3 مليون باحث، واحتلت اليابان المركز الثالث بنحو 677 ألف باحث، بينما احتلت روسيا المركز الرابع[2]، واعتبرت النظرية ذاتها أن الفقراء هم خسارة إقتصادية لعدم الاستفادة المثلى منهم في عملية الإنتاج، ذلك أن الفقر سوف يؤدي إلى اضطرابات إجتماعية و سياسية تضر بشكل كبير بالنمو الاقتصادي.

3- الآثار السلبية للتضخم و برامج الإصلاح الاقتصادي علي الفقر:

تبنت العديد من البلدان النامية سياسات التحرير الاقتصادي وسياسات التثبيت والتعديل الهيكلي بشكل ذاتي أو مدعومة من مؤسسات بريتن وودز، وذلك تحت ضغط وشح الموارد والمدخرات وضعف النشاط الإنتاجي، وما عاشته هذه البلدان من أزمات إقتصادية وتفاقم الدين الخارجي واختلال موازين مدفوعاتها، وهذا لغرض إعادة التوازنات الكلية، ومعالجة الاختلالات المالية والنقدية والوصول باقتصاداتها إلى حالة الاستقرار.

[1] –ربيع نصر.(2009).النمو الاقتصادي المحابي للفقراء.ندوة الثلاثاء الإقتصادية 22 حول بعض تداعيات الأزمة الإقتصادية العالمية الراهنة، جمعية العلوم الإقتصادية، دمشق، ص 12.

[2] –كامل رشيد على التل.(1991).أثر التعليم على النمو الاقتصاد حالة الأردن.رسالة ماجستير، تخصص اقتصاد، كلية الإقتصاد والعلوم الإدارية، قسم الإقتصاد، جامعة يرموك، الاردن، ص.43.

وتؤكد أغلب تجارب البلدان المطبقة لهذه السياسات أن هذا التوجه بطبيعته توجه انكماشي، يبدأ بالتحكم في الطلب وبالتالي يقلل من فرص الاستثمار ثم من فرص العمل، كما أن غاية هذه البرامج موجهة لرأس المال أكثر من عنصر العمل، وقد استهدفت البرامج تخفيف عبئ الأجور والرواتب بخفضها المباشر أو خفض القيمة الحقيقية لها أو زيادة عرض قوة العمل وبالتالي زيادة معدلات البطالة، وذلك رغبة في تقليص عجز الموازنات العامة، والتخلص من الدعم الاقتصادي الذي تتحمله موازنة الدولة من جراء وجود وحدات إنتاجية في القطاع العام تحقق خسارة[1]، ويتم ذلك من خلال خوصصة مؤسسات القطاع العام، وتصفية وحداته المتعثرة أو بيعها إلى القطاع الخاص، أو العمل على إدارتها بأيادي أجنبية على أسس إقتصادية وتجارية تسمح لها تحقيق أرباحا مجزية، ويمكن تحقيق هذا من خلال رفع أسعار المنتجات النهائية التي تقدم إلى السكان، ورفع أسعار مواد الطاقة، وتغيير سياسة الدولة تجاه التوظيف ويكون ذلك برفع يدها تدريجيا من الإلتزام بتعيين الخريجين الجدد من مراكز التكوين والجامعات، إظافة إلى ضرورة أن تكف الدولة عن التدخل في المجالات التي يمكن للقطاع الخاص أن يقوم بها، مع اعتماد سياسة ضريبية توسيعية وتقليص حجم الإنفاق العام بالحد وتجميد الأجور والرواتب والحوافز للعمل والموظفين في الحكومة والقطاع العام، ورفع الدعم عن المواد الواسعة الاستهلاك.

لقد كان لهذه التدابير والسياسات تداعيات جد مؤثرة على الطبقات المتوسطة الدخل، ناهيك عن المنخفضة منها، خاصة بفعل سياسة تعويم العملة و التخفيض من قيمتها، وتدهور القدرة الشرائية للدخول بفعل التوجيهات التضخمية مما انعكس على الأسعار وتكاليف العيش فقد تفشي الفقر أكثر وتراجعت مؤشرات التنمية البشرية، وفقد الكثير من هؤلاء فرص الحصول على الأصول والتمويل والمساعدة على تجاوز هذه الأوضاع، ما دفع بالكثير من الأسر إلى الدفع بأبنائها وأطفالها إلى سوق العمل غير الرسمي على حساب الدراسة والتعليم، كما أسهمت الصدمات الخارجية التي شهدها الإقتصاد العالمي في إحداث تصدعات كبيرة في البنية الإقتصادية العالمية و إفرازات نتائج سالبة عديدة أدت إلى تفاقم حدة الفقر في العالم، وبدأت الأزمة بالإرتفاع القياسي لأسعار الطاقة وأزمة الغذاء العالمية والارتفاع الحاد لأسعار السلع

[1] – الناجي محمد حامد.(2013).آثار برامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي على سوق العمل.ورشة تداعيات سياسة التحرير الاقتصادي على القطاعات المختلفة، مركز التنور المعرفي،sd. http://tanweer.

الغذائية وخاصة أسعار الحبوب، فضلا عن الأزمة التي بدأت مطلع عام 2008 ومازالت انعكاساتها السلبية مستمرة على كثير من بلدان العالم وبصفة خاصة الدول النامية منخفضة الدخل.

المطلب الثاني الأسباب الإجتماعية:

يعتبر النمو السكاني المتزايد بمعدلات أكبر من زيادة معدلات الناتج المحلي الإجمالي، أحد الأسباب الرئيسية في تفشي الفقر، وذلك لما يترتب عنه من إضعاف في معدلات النمو الاقتصادي ومن ثم معدل الفرد وما يتبعه من تدهور المستوى التعليمي وانتشار الأمية وانخفاض مستوى الرعاية الصحية كما أن أنظمة الحماية والتأمينات الإجتماعية القائمة من خلال آلياتها النظامية وغير النظامية، لا تغطي العاملين (ذكورا وأناثا) في القطاعات الإقتصادية غير النظامية أو في أشكال العمالة غير العادية، وذلك لتجاوز تشريعات هذه الفئات من العمالة، وفي حال وقوع حوادث لهذه الفئات أو إصابتها بالمرض والعجز، أو الاضطراب لترك العمل بسبب الحمل أو تربية الأطفال وما إلى ذلك، فإن الأمر يؤدي بها إلى وقوع الغالبية العظمى منها في براثن الفقر.[1]

المطلب الثالث: النظريات المفسرة للفقر

الفقر ظاهرة قديمة، قدم البشرية لكن الشعور بها ازداد حدة بزيادة احتياجاته، فمن حيث التعريف والمعالجة حاولت كل الأديان والنظريات منذ العصور الأولى إلى غاية الآن، أن تعطي مفهوم للفقر وتحل مشكلته وتخفف من معاناة الفقراء.[2]

1- نظرية الحلقة المفرغة The Vicious Circle Theory:

ذكر الاقتصاديون العديد من النظريات التي يعزون إليها حالات التخلف الاقتصادي في العالم الثالث محاولين إحداث تنمية في هذا العالم عبر تطوير الإقتصاد[3]، هذه النظرية تفترض أن يستمر الفقر في حد ذاته من خلال تعزيز حلقات مفرغة في جانب العرض والطلب على حد سواء[4]، تأخذ هذه النظرية بمنطق السببية الدائري في الربط بيت أسباب التخلف، وهي تعني أن هناك مجموعة من القوى أو العوامل التي

[1] –بدر صالح عبيدة محمد.(1991).النموذج القياسي للفقر في الجمهورية اليمنية.مجلة بحوث إقتصادية عربية، العدد السابع عشر، القاهرة، ص33 .

[2] - UNDP.HDR.(1997),Oxford University Press, New York P 08.

[3]-Tadaro .(1977).Midral.(1965), Economic Development Perspective, W Low, London. P 22 .

[4] - Nafzinger wayne.(1990) .The Economic Developing countries.(2nd edition), Prentice hall, London. P 20 .

تتفاعل مع بعضها بطريقة دائرية، من شأنها إبقاء الدول المتخلفة في حالة تخلف مستمر، لا يمكن الخروج منها، ومن أمثلة تلك الحلقات (الحلقة المفرغة للفقر) التي تقول بأن انخفاض دخل الفرد يؤدي إلى انخفاض القدرة الشرائية، وحدوث انخفاض في الاستثمار ويؤدي هذا إلى انخفاض الإنتاجية، هذا من جانب الطلب، وبالتالي انخفاض مستوى الدخل، ومن ثم العودة من حيث بدأنا، أما من جانب العرض فيظهر أن انخفاض الدخل، يولد معدل ادخار منخفض وبالتالي نقص رأس المال، وانخفاض الإنتاجية وبالتالي تراكم أسباب استمرار الفقر.[1]

ولقد وجهت لهذه النظرية العديد من الانتقادات وهي كالتالي:[2]

- تعتمد هذه النظرية على نقص رأس مال، والمساعدة التكنولوجية والتي منشؤها البلدان المتقدمة[3]، كما أن هذه النظرية تعجز عن تحديد بداية الحلقة وبالتالي فإن تفسيراتها تعتبر سطحية وتبسط الأمور، لأن مشكلة التخلف مشكلة مركبة، فانخفاض الادخار مثلا لا يرجع إلى انخفاض الدخل في جميع الحالات إنما تتحكم فيه عوامل كثيرة:

- لم تحدد النشأة التاريخية لظاهرة الفقر، وأهملت أثر العوامل التاريخية في تفسير مراحل النمو.
- منطق النظرية يتجاهل منطق العلاقات الإقتصادية والاجتماعية في حدوث دائرية الفقر.
- المتغيرات التي تشير إليها النظرية مظاهر عامة للفقر، وليست في حد ذاتها الظاهرة.

1- نظرية رأس المال البشري Capital human theory (غاري باكر، مارك بلوك، وآخرون):

تؤكد هذه النظرية أن التعليم يخلق المهارات، والتي تؤدي إلى تحقيق مستويات أعلى في إنتاجية الذين يملكون هذه المهارات، مقارنة بالذين لا يملكون هذه المهارات، وهي غير مكلفة مقارنة بالتكاليف الأخرى، وبالتالي تجلب الفوائد على المدى البعيد، كما تؤكد هذه النظرية على وجود علاقة إجابيه في جميع المجتمعات بين الأجور والرواتب ومستوى التعليم الذي تلقوه، بافتراض أن سوق السلع والخدمات وسوق

[1]- Ragnar Nurkse.(1953).Problems Of Capital Formation In Underdeveloped Countries.Oxford, Bazil and Bazil Blackwell, P 163 .

[2] -رضا العدل.فرج عزت.محمد بسيوني.التنمية الإقتصادية. جامعة عين شمس، مصر، دون ستة النشر، ص ص 155-156.

[3]- Leibenstein.(1957).Rostow.(1960).Economic Backward And Economic growth School Of Economic And social studies, New York. P P 139-192.

العمل يسوده المنافسة التامة، وأكدت هذه النظرية أنه كلما ارتفع المستوى التعليمي انخفض الفقر في المجتمعات[1]، ويمكن الارتباط بين إستراتجيات التعليم والحد من الفقر في التالي :

– الاستثمار في التعليم يعتبر إستراتيجية مهمة في الحد من الفقر، وهذا بدوره يِدي إلى تعزيز المهارات الإنتاجية في الأسر الفقيرة.

– الفقر ينتج من قلة التحصيل العلمي سواء على المستوى الكلي (عموما نجد أن مستويات أدنى من الإلتحاق بالدراسة في البلدان الفقيرة)، أما على المستوى الجزئي فنجد الأطفال (أطفال الأسر الفقيرة تتلقى قدر أقل من التعليم).

1- **نظرية مالتوس** Maltus Theory Of Poverty

ترى هذه النظرية ان عدد السكان يتزايد بمتتالية هندسية , ...2, 4, 8, 16, 32.....إلخ بينما كمية الإنتاج تتزايد بمتتالية حسابية 1,2,3,4,5,6,7.....إلخ وبالتالي بعد 25 سنة سيفوق عدد السكان على كمية الإنتاج، وسوف تحدث مجاعات واوبئة، مفترضا ان كل زوج وزوجة ينجبان أربعة أطفال يظلون على قيد الحياة، وفقا لهذه النسبة فإنه في غضون قرنين سيصبح عدد السكان إلى كمية الإنتاج 52 إلى 9 وفي غضون ثلاثة قرون 6904 إلى 31، وفي مرحلة متقدمة تؤول الموارد إلى التناقص وفق قانون تناقص الغلة[2] ، وهكذا ينتشر الفقر والبؤس في العالم، ولحل هذا المشكل يجب عدم زيادة أجور العمال، لأنه إذا ازدادت الأجور تزوجوا مبكرا وأنجبو مزيدا من الأطفال، مما يؤدي إلى زيادة عدد السكان أكثر من زيادة كمية الإنتاج، وبالتالي سوف تحدث مجاعات، وأوبئة، وأمراض، وبالتالي انتشار الفقر، ولمعالجة الفقر يجب وقف الإعانات إلى الفقراء وعدم التصدي للمشروعات الخاصة، واقتراح وضع العوائق أمام الزواج المبكر لخفض نسبة المواليد كما إعتبر المجاعات، والمرض، والحروب رحمة بالبشر، لأنها تعمل بدورها على إنقاص عدد السكان إلا أن هذه النظرية قد انتهت مع نهاية القرن التاسع عشر بسبب التقدم الذي ضاعف موارده الطبيعية بما يكفي الإنسان و يزيد.

-[1]-Toe Oscal.(1997).A gender analysis.Report Prepared For A Gender Equality Unit, Swedish International Development Cooperation Agency.(Sida). Institue Of Development studies, University Of Sussex. P 04.

[2]-Anupama MHsya. (2007). Population pressure on resource and population resource Regions, The association for Geographical studies, Shaheed Bhagatsingh College, University of Delhi .P 45.

2- **نظرية ثقافة الفقر** The Culture Of Poverty

يرى لويس أن ثقافة الفقر تشكل " تصميم العيش للفقراء" وتنتقل هذه الثقافة من جيل لآخر حيث يشعرون دائما بالتهميش، وانخفاض مستويات المعيشة، وتتميز هذه العائلات من خلال ارتفاع معدلات الطلاق، وبالتالي ارتفاع العائلات التي تترأسها نساء، وتنطبق هذه النظرية على دول العالم الثالث، أو البلدان التي تعيش مراحل مبكرة من التصنيع.

3- **النظرية الإجتماعية :**The Social Theory

ترى هذه النظرية أن المجتمع من خلال هيكله الطبقي وعلاقاته، وتوزيع القوى والتمكين الإجتماعي، تجعل من فرد ما غنيا أو فقيرا داخل مجتمعه، وأن المسؤول عن الفقر هو المجتمع مما فيه من خلل وتحيز في فعاليته وانشطته التنموية، والسياسية والاجتماعية، وترى هذه النظرية أن إستراتيجيات القضاء على الفقر تتم من خلال التأثير في بنية المجتمع ومكوناته، والاستثمارات والأنشطة المختلفة فيه لصالح الفقراء[1].

4- **نظرية ماركس** :Marks Theory

ترى هذه النظرية أن الفقر هو أساس الصراع الطبقي في المجتمعات الرأسمالية، فالطبقة المهيمنة الرأسمالية تمتلك وسائل الإنتاج وتسيطر عليها، وبذلك تستغل الطبقة العمالية التاعبة، وهكذا فغن الأمن المادي للفرد يعتمد بصورة رئيسية على انتمائه الطبقي، وبتعبير آخر أكثر تجريدا يعتمد على علاقته بوسائل الإنتاج، ففي العمل أو خارجه، نجد أن حياة الناس تكتسب على شكلها، نتيجة لهذه العلاقة والتي تخلق كثيرا من التفاوت في المجتمع، ولا يمكن تغيير هذا الوضع دون إزالة التركيب الطبقي نفسه[(2)].

5- **نظرية الرفاهية** The Individuel Theory

بنيت هذه النظرية على مفهوم المنفعة وباعتبار ان قياس المنفعة صعب جدا للغاية، فقد اهتدى أصحاب هذا الطرح إلى استخدام المنهج النقدي التقليدي الذي يعتمد القياس المادي للرفاهية، أو ما

[1] -محمد الصقور.(1996).السياسات الإجتماعية والفقر في المنطقة العربية.تقرير اجتماعات الخبراء عن القضاء غلى ظاهرة الفق، برنامج الامم المتحدة الإنمائي، دمشق،ص 91.

[2] -عدنان داود محمد العذاري، هدى زوير مخلف الدعمي.نفس المرجع السابق. ص 40.

يسمى بالفقر النقدي باستعمال الدخل او الإنفاق الاستهلاكي، كونها أفضل معبر عن مستوى الرفاه الاقتصادي. [1]

لقد حاول مارتن ألفاليون Martin Ravaillion، إيجاد سند نظري في إطار نظرية الرفاه التي تعتمد على نظرية المستهلك، حيث حاول رفاليون قياس مستوى الرفاهية بدالة الونفعة، كما في نظرية المستهلك بحيث تشمل هذه الدالة على ابعاد متنوعة للرفاه، وبذلك فإن الفقراء هم الأشخاص الذين يعيشون تحت مستوى أدنى معين للرفاهية العامة.[2]

[1]-Ambaamual.(2006).Pauvreté Multi Dimensionnelle Au Congo,Une approche non monétaire,Document du travail TD N° 13/2006, Bureau d'application des méthodes Statistiques Et Informatiques ,Congo. P 03.

[2]-Martin Ravaillion.(1996).comparaison de la pauvreté : Concepts et Methodes , Etudes sur La Mesure Des Niveaux De Vie, Document De Travail .N° 22, Banque Mondiale, Washington. P 03 .

خاتمة الفصل

إن الفقر ظاهرة إقتصادية، إجتماعية معقدة، لم تسمح أبعادها المركبة والمتشابكة بتحديد تعريف دقيق لها، فهي تنحصر في الفقر النقدي تارة و لفقر البشري تارة أخرى، فالفقر هاجس مقلق للمجتمعات والحكومات وأكثر المشكلات حساسية لتأثيره على الجوانب الإجتماعية والاقتصادية فهو ظاهرة عالمية وتعرفها الشعوب وقد لا تخلو منها دولة متقدمة كانت أو متخلفة .

كما أن ظاهرة الفقر قديمة حيث عانت البشرية منذ القدم من الحرمان إلى حد المجاعات، وحديثة لان الدراسات التي تقام حوله لم تتوقف إلى حد الآن، سواء من حيث تعريفه وأسبابه وطرق قياسه أو الإجرآت الازمة لتحسين و معالجة معيشة الفقرآء وباعتبارها الظاهرة القابلة للقياس فهي تستمد مقاييسها من مناهج مختلفة أشهرها المنهاج النقدي ومناهج التنمية البشرية وفي ذلك يستعينان بمؤشرين هامين وهما مؤشر خط الفقر ومؤشر الفقر البشري دوليا من قبل المؤسسات الدولية، الأمم المتحدة والبنك الدولي.

إن الإهتمام بالفقر جاء في نظريات العديد من المفكرين عبر الأزمنة والأحقاب، فقد تطرق الفكر الإسلامي إلى الفقر واعتبره مشكلة مذمومة يجب معالجتها بالحث على العمل وصرف الزكاة لمستحقيها والتكافل الإجتماعي واعتبر ماركس أن الفقر ناتج عن مبادئ النظام الرأسمالي المتناقضة وأن علاجه يكمن في النظام الاشتراكي، بينما يعتبر النيوكلاسيك أن معالجة الفقر تكمن في التوازن العام للاقتصاد، ويساهم في حدوث الفقر وزيادة انتشاره عوامل كثيرة من أهمها: انخفاض متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني، وسوء توزيع الدخل وانخفاض القدرة الشرائية للوحدة النقدية، ارتفاع معدلات البطالة، والتطبيق التعسفي للإصلاحات الإقتصادية، وعبئ المديونية والتبعية الغذائية وكل هذه الأبعاد تتفاعل فيما بينها وتقوي بعضها البعض لتزيد من حد الفقر وانتشاره.

أما مظاهر الفقر فتتجلى أغلبها في انعدام الفرص والخيارات الأساسية للإنسان، كما أشارت إليه التنمية البشرية في تعريفها للفقر أي انخفاض المستوى الصحي والخدمات الصحية وارتفاع معدلات الوفيات بين الأطفال وانتشار الأمية واللامساواة بين الرجل والمرأة وكذا تشغيل الأطفال كما يساعد في انتشار الظاهرة.

ومما تقدم عرضه، وباعتبار الفقر ظاهرة إقتصادية إجتماعية خطيرة، فإن الباحثين في مجال هذه المشكلة، توصلوا إلى عدة إستراتيجيات وسياسات إنعاش منذ التسعيتات إلى يومنا هذا، وهذا ما سنتطرق إليه في الفصل الثالث.

الفصل الثاني

الإطار النظري للنمو الاقتصادي

مقدمة الفصل:

انصب اهتمام الإقتصاد العالمي خلال أربعة عقود الماضية بضرورة أساسية على الوسائل التي يمكن من خلالهما الإسراع بمعدل نمو الدخل القومي. وعلى الرغم من أن هناك شبه إجماع بين علماء الإقتصاد على أهمية النمو، إلا أن مساهمة نظريات النمو في تطوير الفكر وأساليب التحليل الإقتصادي قد تفاوتت في أهميتها النسبية خلال مراحل التطور التاريخي للفكر الإقتصادي، ولعل هذا التفاوت قد ساهم بشكل بارز في ظهور أشكال وصياغات متنوعة للنظريات والنماذج الخاصة بتفسير النمو ومحدداته والتي تدرج جميعها فيما يعرف الآن باسم نظريات النمو الإقتصادي.

وظهرت العديد من المفاهيم والمحددات ذات الصلة بالنمو الإقتصادي، فهو يرتبط بالزيادة المستمرة في متوسط الدخل الحقيقي للفرد عن طريق النمو والتحسين المستمر لوسائل الإنتاج في أقاليم البلد كافة.

ويعد الاستثمار في راس المال المادي و البشري، فضلا عن التقدم التقني و كافة النظم الإقتصادية هي المصادر الأساسية للنمو الإقتصادي، فرأس المادي والبشري يؤثر بشكل إيجابي في إنتاجية العامل وتنمية القوى العاملة، الفاعلة إقتصاديا، اما التقدم التقني فهو يعني استخدام أساليب تقنية جديدة، و بالتالي اكتشاف منتجات جديدة من خلال الاختراع و الابتكار فضلا عن عنصر المخاطرة في المنشآت الإنتاجية أما النظم الإقتصادية فتظهر كفاءتها من خلال نقل الموارد إلى المجالات التي تحقق إقتصاديات الحجم و الوضع الأمثل للإنتاج[1]

ووفقا للهدف المرسوم تم تقسيم الفصل إلى ثلاثة مباحث :

المبحث الاول: وتم تخصيصه لتحديد مفهوم النمو الإقتصادي من خلال التطرق إلى تعريفه، تحديد أنواعه،عناصره و محددات النمو الإقتصادي.

المبحث الثاني: تم التطرق من خلاله إلى أهم نماذج النمو الإقتصادي التي ورد التطرق إليها ضمن أدبيات النمو الإقتصادي حيث عولجت بحسب ترتيبها زمنيا، إضافة إلى تصنيفها بين مختلف النظريات.

أما المبحث الأخير فخصص إلى تحليل علاقة النمو الإقتصادي بالفقر

[1] ا.م. توفيق عباس المسعودي، مجلة العلوم الإقتصادية العدد (26) المجلد السابع نيسان2010 ص ص (23-27)

المبحث الأول: المفاهيم الأساسية للنمو الإقتصادي

يمثل النمو الاقتصادي حدثا تاريخيا استثنائيا ظهر حديثا في بريطانيا العظمى في القرن الثامن عشر كنتيجة للثورة الصناعية، ليمتد فيما بعد لمجموعة أخرى من الدول الغربية مثل فرنسا، ألمانيا، الولايات المتحدة الأمريكية وإيطاليا خلال القرن التاسع عشر وغلى عدد من البلدان الأخرى في القرن العشرين، في المقابل عجزت الكثير من الدول عن تحقيق النمو الاقتصادي المطلوب، وعليه أصبحت ظاهرة النمو الاقتصادي تتصدر اهتمامات العديد من الباحثين الاقتصادي وصانعي القرار على حد سواء، باعتباره أحد أهم المؤشرات الاقتصادية ومن بين الأهداف الأساسية التي تسعى خلفها الحكومات في برامجها الاقتصادية وتتطلع إليها الشعوب، وذلك لكونه الخلاصة المالية للجهود الاقتصادية وغير الاقتصادية المبذولة في المجتمع، فما المقصود بالنمو الاقتصادي؟ ما هي محدداته؟ وعلى أي أساس يتم قياسه؟

المطلب الأول: النمو والتنمية الاقتصادية:

1- مفهوم النمو الاقتصادي:

يعد النمو الاقتصادي مصطلحا جديدا نسبيا في التاريخ البشري، اقترن بظهور الرأسمالية وقدرتها الآلية وإنتاجها الصناعي، وما صاحبها من تغييرات تقنية مستمرة وتراكم لرأس المال التي أدت إلى دخولات جوهرية للمجتمعات، كانت قبل هذا النظام مجتمعات بدائية تسعى للحصول على وسائل العيش والبقاء ولم تهتم أو وتيرة الزيادة فيها.[1]

تزامن هذا المصطلح مع ظهور التحليل الاقتصادي المنتظم ابتداء من النظرية الكلاسيكية، واستمر لفترة زمنية طولية دون مراعاة نوعية الدولة متقدمة كانت أو غير ذلك.

فكل مجتمع يهتم ويبحث في السبل والأسباب التي تمكنه من رفع كمية السلع والخدمات، التي يتم إنتاجها من طرف الوحدات والمنشآت الاقتصادية، التي تكون هي الأخرى ملزمة بزيادة منتجاتها وتحقيق أقصى معدلات الأرباح، التي تمكنها من تراكم رؤوس الأموال، حيث أنه وبالرغم من تعدد وجهات النظر، اتفقت معظم الآراء على أن "النمو الاقتصادي هو حدوث زيادة إجمالي الناتج المحلي الإجمالي" GROSS

[1] - روب موريس.(1979).النمو الاقتصادي والبلدان المتخلفة، ترجمة هشام متولي، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت،ص.09.

"DOMESTIC PRODUCT" (GDP)، أو الدخل الوطني الإجمالي "GROSS NATIONAL INCOME" (GNI)، والذي يؤدي إلى زيادة مستمرة في متوسط نصيب الرد من الدخل الحقيقي" [1].

بحيث يرتكز هذا المفهوم على ثلاث شروط أساسية:

- أن زيادة الناتج المحلي الإجمالي يجب أن يترتب عليها زيادة في نصيب الفرد منه، بمعنى أن نمو الدخل الوطني أو الناتج المحلي الإجماليين يجب أن يفوق معدل النمو السكاني، حيث غالبا ما يعوق هذا الأخير النمو الاقتصادي، لذلك يتعبن على الدول التي تسعى إلى تحسين أوضاعها الاهتمام بمعالجة تزايد السكان، وإلا فإن مجهوداتها لن تسفر عن تقدم يذكر وعليه:

معدل النمو الاقتصادي = معدل الدخل الوطني – معدل النمو السكاني

من ناحية أخرى يرتكز بعض الاقتصاديين على أهمية السكان وتركيبتهم في النمو الاقتصادي، باعتباره أحد عوامل الإنتاج المهمة، فالمشكلة ليست في حجمه بقدر ما هي في المؤهلات التي يمتلكها، فبعض الدول تتميز باستقطابها للهجرة وهو ما يرفع عدد الأفراد المقيمين فيها، إلا أنها استطاعت تحقيق النمو الاقتصادي على غرار دول شمال أمريكا وأستراليا ونيوزلندا، كما يؤكد الصين على مفارقات هذا الشرط بما حققه من نهضة اقتصادية بالرغم من ارتفاع تعداد سكانه إلى حوالي 17.5% من مجموع سكان العالم.

- يجب أن تكون الزيادة في دخل الفرد حقيقية وليست نقدية فقط، بمعنى أن تفوق الزيادة النقدية في الدخل الفردي الزيادة في المؤشر العام للأسعار (التضخم)، فكثير من الدول فشلت في احتواء ارتفاع الأسعار نتيجة تحرير اقتصادياتها، ما أدى إلى ارتفاع المداخيل كالمرتبات والأجور والمعاشات وغيرها من المداخيل بصفة آلية كنتيجة لارتفاع الأسعار، إلا أن هذه الزيادة في الدخل الفردي اسمية لم تؤدي إلى حصول الأفراد على كميات إضافية من السلع والخدمات، وعليه فإن:

معدل النمو الاقتصادي = معدل الزيادة في الدخل النقدي – معدل التضخم

- يجب أن تكون الزيادة المحققة في الدخل الحقيقي الفردي أو في متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني الإجمالي مستمرة إلى المدى الطويل وليست آنية أو مؤقتة تزول بزوال أسبابها، بمعنى يجب مراعاة ما إذا كان

[1] – محمد عبد العزيز عجمية(2000). إيمان عطية ناصف. التنمية الاقتصادية، دراسات نظرية وتطبيقية.جامعة الإسكندرية.ص: 51.

النمو المحقق عابرا كتلك الدول لتي تستفيد من أوقات الأزمات مثل الأزمة النفطية في سبعينات القرن الماضي حيث حققت بعض دول الأوبيك زيادة كبيرة في الناتج القومي الإجمالي نتيجة ارتفاع أسعار المحروقات، زاد معها نصيب الفرد منه، أو مثل الأزمة السياسية الكورية التي تحولت إلى حرب عالمية ثالثة، نتج عنها ارتفاع كبير في الأسعار زاد معه دخل الدول المعنية بتصدير تلك المنتجات، منها فارتفعت مداخيل الأفراد، ولكن سرعان ما عادت المداخيل إلى ما كانت عليه.

من ناحية ثنية فإن النمو الاقتصادي يعمل على تحقيق معدل مرتفع في التغيرات الكلية كالدخل الوطني بما يحقق معدلا مرتفعا في الإشباع والرفاهية لأفراد المجتمع، وبهذا يمكن أن يكون للنمو الاقتصادي آثار عكسية على التنمية عندما يزيد عدد السكان أكثر من حجم الموارد وزيادة الاستهلاك أكثر من الإدخار ويزيد الاستيراد أكثر من التصدير[1]، أو بمعنى آخر فالنمو الاقتصادي يعمل على الإسراع بمعدلات النمو للوصول إلى مستويات معيشية أعلى من خلال إتاج المزيد من السلع والخدمات وتحسين جودتها.[2]

غير أن مفتاح النمو الاقتصادي لأية دولة يتمثل في التقدم الفني والتكنولوجي والتركيز على معدل النمو السكاني والادخار والمخزون من رأس المال (الاستثمار)، الذي يمكن من خلاله جلب المزيد من التكنولوجيا، حيث أن المهم ليس هو توفر الموارد الطبيعية بصفة كبيرة ولكن الأهم هو حسن استخدام المتاح منها والاستفادة من وفرات الحجم الكبير.[3]

ويعني أيضا توسيع فترة الاقتصاد على الإنتاج (الناتج الإجمالي الوطني الكامن) خلال زمن معين ويحدث التوسيع في الانتاج الكامن عندما تحد زيادة في الموارد الطبيعية، الموارد البشرية، رأس المال، التقدم التكنولوجي.[4]

ويرى **سيمون كازنت** الحاصل على جائزة نوبل في الاقتصاد سنة 1981 النمو الاقتصادي بأنه: ارتفاع طويل الأجل في إمكانية عرض بضائع اقتصادية متنوعة بشكل متزايد مع السكان، وتستند هذه الإمكانية المتنامية إلى التقنية المتقدمة والتكيف المؤسسي والإيديولوجي المطلوب لها.

[1]- إبراهيم الأخرس.(2005).التجربة الصينية الحديثة في النمو.هل يمكن الاقتداء به،إيتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى،ص:59.

[2]- نفس المرجع السابق، ص.60.

[3]- نفس المرجع السابق، ص: 61.

[4]- سالفادور دومينيك (2004)يوجين، ترجمة علي أحمد علي، مبادئ الاقتصاد الكلي، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة،ص: 115.

ومن هذا التعريف نلاحظ مجموعة من السمات منها:

- التركيز على النمو طويل الأجل، وبالتالي على النمو المستدام وليس العابر.
- دور التقانة المركزية في النمو طويل الأجل.
- ضرورة وجود تكيف مؤسسي وإيديولوجي مما يظهر أهمية النظام المؤسساتي في عملية النمو.[1]

كما يعرف النمو الاقتصادي: بحدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الدخل الوطني مما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي على أن يكون:

- تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل.
- زيادة حقيقية وليست نقدية.
- الزيادة على المدى البعيد[(2)].

2- الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية:

هناك الكثير من الخلط وعدم التفرقة بين مفهومي النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية في حين أن لكل منهما مفهومه الخاص.

- فالتنمية الاقتصادية لا ترتكز فقط على التغيير الكمي وإنما تمتد لتشمل التغير النوعي والهيكلي، بينما النمو الاقتصادي يرتكز على التغير في الكم الذي يحصل عليه الفرد من السلع والخدمات في المتوسط[3].
- النمو الاقتصادي يعني مزيدا من الناتج، بينما تتضمن التنمية الاقتصادي زيادة وكذلك تنويعه فضلا عن التغيرات الهيكلية الفنية التي يتم بها الإنتاج، وإذا كان النمو يمكن أن يحدث عن طريق زيادة المدخلات التي تؤدي إلى زيادة الناتج أو إدخال تحسينات على مستوى الكفاءة الإنتاجية، فالتنمية الاقتصادية إلى أبعد من ذلك حيث تضمن تغيرات في مكونات الناتج نفسه وفي إسهامات القطاعات المولدة لهذا الناتج.

[1]- محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف.(2000).نفس المرجع السابق،ص.57.

[2]- صليحة مقاوسي وهند صمعوني، (2010/2009).نحو مقارنات نظرية حديثة لدراسة التنمية الاقتصادية، ملتقى وطني حول الاقتصاد الجزائري، قراءات حديثة في التنمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، ص: 04.

[3]- محت القريشي(2007).التنمية الاقتصادية.نظريات وسياسات وموضوعات،دار وائل للنشر، عمان، الطبعة الأولى،ص.123.

- فالتنمية الاقتصادية إذن أوسع مضمون من النمو الاقتصادي حيث يمكن وصف التنمية على أنها نمو مصحوب بتغيرات هيكلية وهذه التغيرات يجب أن تشمل هيكل الاقتصاد الوطني وتسعى لتنويع مصادر الدخل فيها.

ويرى بونيه: أن النمو الاقتصادي ليس سوى عملية توسع اقتصادي تلقائي، تتم في ظل تنظيمات اجتماعية ثابتة ومحددة، وتقاس بحجم التغيرات الكمية الحادثة، في حين أن التنمية الاقتصادية تفترض تطويلا فعالا وواعيا أي إجراء تغيرات في التنظيمات الاجتماعية للدولة[1].

3- ميزات وأهداف دراسة النمو الاقتصادي:

3-1 ميزات النمو الاقتصادي:

يمكن الحكم على دولة ما بأنها تمر بمرحلة نمو اقتصادي من خلال ملاحظة المظاهر (المميزات) التالية:[2]

3-1-1 زيادة حجم الإنتاج:

وهو ارتفاع حجم النشاط الإنتاج أو ما يعرف بالتوسع الاقتصادي، غير أن المقصود بالزيادة هي الزيادة الحقيقية في الإنتاج، وبالتالي الزيادة في الدخل الفردي، والذي يشير إلى كمية السلع والخدمات التي يحصل عليها الفرد، من إنفاق دخلله النقدي المتاح خلال فترة زمنية معينة.

3-1-2 حدوث تغيرات بالنسبة لعملية التسيير:

إن تحقيق نمو اقتصادي نتيجة زيادة حجم الإنتاج والتي يحقق للمنتجين ربحا أكبر، ويزيد من إشباع حاجيات الأفراد سوف يؤدي بالمستثمرين إلى إحداث طرق جديدة لتنظيم العملية الإنتاجية، وجعل عناصر الإنتاج تتداول بطريقة سهلة وأقل تكلفة وأكثر ربحية، وبالتالي تسهيل من ديناميكية العمل، وهذا ما يمكن من إتاحة طرقة تنظيمية وتسييرية جديدة أفضل من التي كانت سائدة في السابق من أجل تحقيق فائض أكبر واستمرار عملية النمو.

[1]- محمد مدحت مصطفى. سمير عبد الطاهر أحمد.(1999).النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية.مكتبة الإشعاع الفنية،الإسكندرية، ص.39.

[2]- خالد بن جلول.(2009).أثر ترقية الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي.مذكرة ماجستير، تخصص الاقتصاد الكمي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، ص.65.

3-1-3 التقدم الاقتصادي:

وكما عرفنا التقدم الاقتصادي، فبحكم أنه جملة التحسينات الاقتصادية والاجتماعية، المرافقة للنمو الاقتصادي، ومنه فإن التقدم الاقتصادي ما هو إلا مظهر من مظاهر النمو الاقتصادي، استمراره وتحقيق الغايات الاجتماعية لمجمل الأفراد.

2-3 أهداف دراسة النمو الاقتصادي:

تهدف دراسة النمو الاقتصادي إلى معرفة أثره على الفرد والدولة على حد سواء ويتمثل هذا الأثر فيما يلي:[1]

1-2-3 بالنسبة للفرد:

إن النمو الاقتصادي يسمح بزيادة الدخل الفردي الحقيقي مع زيادة الإنتاج الموجه لتلبية حاجات المجتمع، وهو ما يؤدي إلى القضاء على الفقر والجهل والمرض ورفع مستوى الحياة البشرية، مما يحقق للفرد كرامته الإنسانية.

إن أوضاع الفقراء تتحسن تلقائيا بل تتطلب سياسات وإجراءات لزيادة فرص العمل، ويمكن ذوي الدخل الضعيف من الحصول على متطلباتهم الأساسية، وهذا ما ينتج عن النمو الاقتصادي، ولكن هذا النمو لا يستطيع لوحده القضاء على البطالة والفقر، وإنما يجب أن يتبعه عدالة في التوزيع الدخل والحد من تفاوت في الدخل بين طبقات المجتمع المختلفة.

2-2-3- بالنسبة للدولة:

إن النمو الاقتصادي يسهل للدولة بكل مهامها اتجاه المجتمع وعلاقتها مع الخارج، حيث وبفضل زيادة الإنتاج سوف تزيده عائداتها، وهو ما يدفعها للبحث عن تقنيات جديدة في مجال الإنتاج لتوفير الحاجات الأساسية للمجتمع، وبإعادة توزيع الدخل على الأفراد سوف تضمن لهم جملة من الخدمات الاجتماعية مثل الصحة والتعليم، ومن خلال النمو الاقتصادي تستطيع الدول أن تتخلص من التبعية للخارج ومن الاستغلال، حيث يتيح الفرصة للإدارة الوطنية لممارسة دورها في صنع التنمية، وانفصام عن دور الأطراف التابعة للمركز.

[1] – نزار سعد العيسي.(2003).إبراهيم سليمان قطف،الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات، عمان،ص.316.

إمكانية إنشاء هياكل متكاملة داخليا ومترافقة مع مصلحة مواطنيها، والحد من استنزاف الموارد الوطنية لصالح الدول الأخرى، وخاصة العنصر البشري من خلال هجرة الأدمغة وإقام نظام اجتماعي وسياسي يلبي الحاجيات السياسية للمواطنين، ويسير موارد الدولة لخدمة الدولة والإتجاه نحو التنويع الاقتصادي، وهذا ما يمنع الدولة من الوقوع في الهيمنة الدولية والشركات متعددة الجنسيات الاحتكارية العالمية.

المطلب الثاني: أنواع وعناصر النمو الاقتصادي:

1- أنواع النمو الاقتصادي:

يتضمن النمو الاقتصادي ثلاث أنواع رئيسية، تتمثل فيما يلي:[1]

1-1- النمو الاقتصادي الطبيعي (التلقائي):

وهو النمو الذي يأخذ بأسلوب الحرية الاقتصادية بحيث يحدث تاريخيا عبر الزمن بالانتقال من المجتمع الإقطاعي إلى المجتمع الرأسمالي، وذلك عبر مراحل ابتداءً من التقييم الاجتماعي للعمل، التراكم الأولي لرأس المال بالتركيز على التجارة الدولية ثم الانتقال إلى الصناعة، زيادة الإنتاج السلعي بغرض المبادلة وتحقيق المداخيل، تكوين السوق المحلية مع محاولة الارتقاء لقيام سوق وطني واحد حيث يصبح لكل منتج سوق يتوفر فيها العرض والطلب.

1-2- النمو الاقتصادي العابر أو غير المستقر:

هو نمو لا يملك صفة الاستمرارية، يتصف بكونه ناتجا عن ظروف طارئة عادة ما تكون خارجية لا تلبث أن تزول أو يزول معها النمو الذي أحدثته، ويمثل هذا النمط للنمو حالة الدول النامية، حيث يأتي استجابة لتطورات مفاجئة ومواتية في تجارتها الخارجية، وهو يحصل في إطار ظروف اجتماعية وثقافية غير مناسبة إذ يكون غير قادر على خلق الكثير من آثار المضاعف والمعجل، ويؤدي في أحسن حالاته إلى نمو بلا تنمية.

[1]- حبيب كميل، البني حازم.(1997).دراسات في الإنماء والتطور، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس، لبنان،ص ص: 17 – 18.

1-3- النمو الاقتصادي المخطط:

وهو النمو الذي حصل نتيجة لعمليات التخطيط الشامل لموارد المجتمع ومتطلباته، غير أن قوته وفعاليته ترتبط ارتباطا وثيقا بقدرة المخططين بواقعية الخطط المرسومة وفعالية التنفيذ والمتابعة وتفاعل المواطنين مع تلك الخطط، واستمراره خلال فترة زمنية طويلة بإمكانه أن يتحول إلى تنمية اقتصادية.

1-4- النمو الاقتصادي الموسع

ويتسم بنمو الدخل بنفس معدل نمو السكان أي أن الدخل الفردي ساكن.

1-5- النمو الاقتصادي المكثف

ويتسم بنمو الدخل بقدر يفوق نمو السكان وبالتالي فإن الدخل الفردي يرتفع، ويعتبر المرور من النمو الاقتصادي الموسع إلى النمو المكثف نقطة انقلاب، يتحول فيها المجتمع وتتحسن الظروف الاجتماعية.[1]

2- عناصر النمو الاقتصادي:

توجد العديد من العناصر التي يؤدي تركيبها بنسب عقلانية إلى تحقيق النمو الاقتصادي وتتمثل أساسا في العمل، رأس المال والتقدم التكنولوجي.

2-1- العمل [2]

يتمثل في الجهد المقدم من طرف الفرد بغية إنتاج سلع وخدمات قصد إشباع حاجاته، ويمكن قياس حجمه بعدد العمال أو بعدد ساعات العمل العقلية، كما لا يجب إغفال تركيبة العمال كالسن، الجنس، والتكوين لما في ذلك من أر بالغ على إنتاجية عنصر العمل المتمثلة في نسب الإنتاج المحقق أي عدد العمال أو ساعات العمل، ما معناه ارتفاع إنتاجية عنصر العمل نتيجة تغير أو تحسين تركيبة العمال (التكوين مثلا).

[1]- نصر الدين صواليلي.(2005-2006).النمو والتنمية والتجارة الدولية في الدول النامية،أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، ص ص. 27-28.

[2]- زكاري محمد.(2013-2014).دراسة العلاقة بين النفقات العمومية والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1970 – 2012"، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، الجزائر،ص ص. 42 – 43.

2-2- تراكم رأس المال

يضم رأس المال الموسع كلا من رأس المال المادي ورأس المال البشري، هو عبارة عن سلع تستخدم في إنتاج سلع وخدمات أخرى وهي تعتبر أيضا كعنصر أساسي ومهم للنمو الاقتصادي، ويعتبر رأس المال كل مؤشر يشرح مستوى ودرجة التجهيزات التقنية تحت شروط خاصة للظاهرة المشروحة فهو يساعد على تحقيق التقدم التقني من جهة وعلى توسيع الإنتاج بواسطة الاستثمارات المختلفة من جهة أخرى. [1]

2-3- التقدم التقني:

هو تلك التغيرات ذات الطابع التكنولوجي لطرق الإنتاج أو لطبيعة السلع المنجزة والتي تسمح بإنتاج أكبر بنفس كمية المدخلات أو بالحفاظ على نفس كمية الإنتاج بمدخلات أقل، حل مشاكل الاختناقات التي تحد من الإنتاج، إنتاج سلع جديدة من ذات نوعية أحسن، فالتقدم التقني هو عبارة عن حقيقة ذات طابع كيفي حيث يرض في الواقع تقدير معتبر ومناسب في معاملات الإنتاج لأنه يدعو لتحسين تطوير الأداء الاقتصادي كما يمكن تعريفه على أنه السرعة في تطوير وتطبيق المعرفة الفنية من أجل زيادة مستوى المعيشة للسكان. [2]

المطلب الثالث: محددات ومقاييس النمو الاقتصادي:

1- محددات النمو الاقتصادي:

أسس إخفاق النظريات الاقتصادية في تفسير النمو الاقتصادي بشكل دقيق إلى ظهور عدة مقاربات حاولت البحث عن محددات النمو الاقتصادي مع الأخذ بعين الاعتبار التطورات الاقتصادية التي حدثت في الاقتصاد العالمي في العقدين الأخيرين.

أولا: تكاليف النمو الاقتصادي:

إن النمو الاقتصادي يقتضي الاستخدام المتزايد لعوامل الانتاج والموارد الطبيعية، وينتج عن ذلك بعض الأضرار المرتبطة بهذه الموارد الطبيعية والبيئية، وكذا أضرار تمس ببعض الطبقات الاجتماعية.

[1]- حشادي حكيم.(2014/2013).أثر النفقات العمومية على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية غير منشورة، اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران،الجزائر،ص: 56.

[2]- زكاري محمد. دراسة العلاقة بين النفقات العمومية و النمو الإقتصادي.(2013-2014)نفس المرجع السابق،ص: 43.

1- الأضرار المرتبطة بالموارد الطبيعية والبيئية:

تتمثل أساسا في الازدحام والتلوث وتشويه المناظر الطبيعية، وكذلك استنزاف الثروات الباطنية كالنفط، والغاز، والغابات، وهو ما يؤثر على البيئة.

2- التكاليف الإنسانية:

إن حدوث النمو الاقتصادي وتوسع النشاط الاقتصادي يؤديان ببعض الطبقات الاجتماعية إلى عدم القدرة على الصمود في وجه المنافسة مثل: التجار الصغار، والحرفيون، والمزارعون الذين يعانون من الفقر نتيجة تهميشهم من جهة، ومن جهة أخرى فإن ربحية مشاريعهم سوف تنقص نتيجة الاعتماد على طريقة الانتاج الموسع.

ثانيا: خصائص النمو الاقتصادي:

إن للنمو الاقتصادي خصائص عديدة تتمثل في:

- لا يهتم بتوزيع العوائد (لا يهتم بمن يستفيد من ثمار النمو).
- يحدث تلقائيا: ولذلك لا نحتاج غلى أي تدخل من طرف الدولة.
- ذو طبيعة تراكمية، فلو أن دولة ما تنمو بمعدل أسرع من دولة لأخرى، فإن الفجوة بين المستويات في كل منهما تتسع بصفة طردية.
- يؤدي إلى رفع المستويات المعيشية على المدى الطويل، ويتناول كذلك سياسات إعادة توزيع الدخل بين أفراد المجتمع بصورة أكثر يسرا وسهولة.
- يؤدي إلى خلق الكثير من فرص الاستثمار.

1- مقاييس النمو الاقتصادي:

تباينت العلاقات المرتبطة بالنمو الاقتصادي من حيث المتغيرات والمعايير التي يقاس بها والفترة التي تحدد فيها قيمته، غير أن أغلبها ارتبط بمفهوم الزيادة في الموارد والطاقات الانتاجية التي تزيد من الدخل الوطني، ومن جملة المقاييس التي تعكس معدلات النمو الاقتصادي ما يلي:

2- المعدلات النقدية للنحو الاقتصادي:

وهي معدلات النمو التي يستند في حسابها على التقديرات النقدية لحجم الاقتصاد الوطني، بمعنى تحويل قيمة المنتجات العينية والخدمية في اقتصاد ما إلى ما يعادلها بالعملات النقدية المتداولة بعد إجراء التعديلات اللازمة (الأخذ في عين الاعتبار معدل التضخم، نسب التحويل بين مختلف العملات، محاولة توحيد النظام المحاسبي المعمول به).

ويعتبر هطا النوع من أبرز الأساليب المتاحة للتقدير ويضم ما يلي:

1-1- الناتج الوطني الخام بالأسعار الجارية PNB:

هو عبارة عن القيمة النقدية السوقية لمجموع السلع والخدمات المنتجة خلال فترة زمنية معينة (عادة ما تكون سنة) من طرف عوامل الإنتاج ذات الجنسية الوطنية سواء الموجودة في الاقتصاد المحلي أو الموجودة في الخارج.[1]

1-1- الناتج المحلي الخام بالأسعار الجارية PIB NOMINAL:

يعرف أنه القيمة النقدية السوقية لمجموع السلع والخدمات المنتجة خلال فترة زمنية (عادة ما تكون سنة) وذلك من طرف عوامل الإنتاج المقيمة، التي تتشكل من عوامل وطنية وأخرى خارجية، ويعبر الناتج المحلي الخام بالأسعار الجارية عن القيمة المضافة الكلية لجميع المؤسسات في اقتصاد ما، كما يعكس في نفس الوقت الدخل الكلي لمجموع الأفراد داخل المجتمع بالإضافة إلى قيمة الإنفاق الكلي للحصول على السلع والخدمات[(2)].

$$PIB\ NORMAL = \sum pjt\ yjt$$

حيث: Pjt السعر الجاري للسلعة j

1-2- الناتج المحلي الخام بالأسعار الثابتة PIB REEL:

نظرا لأن معدلات النمو بالأسعار الجاري لا تعبر بشكل دقيق عن الزيادة في الإنتاج والدخل لاعتمادها على الأسعار السائدة في السوق، والتي تتعرض للتغير (ارتفاعا أو انخفاضا) بما يؤدي إلى تغيير القيمة الفعلية (أو الحقيقية) لإجمالي الناتج المحلي، استدعى الأمر تعديل البيانات بالأسعار الثابتة بعد إزالة

[1]- عمر صخري.(2005).التحليل الاقتصادي الكلي (الاقتصاد الكلي)، ديوان المطبوعات الجامعية، ط5، الجزائر،ص: 21.

[2]- حربي موسى عريفات.(2006).مبادئ للاقتصاد التحليل الكلي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان-الأردن،ص: 60.

أثر التضخم بحيث أصبح الناتج المحلي الحقيقي (PIB REEL) يقاس طبقا للأسعار الثابتة، حيث يتم اعتماد سعر "سنة للأساس" من أجل تحديد تأثير التغيرات في الأسعار والتركيز على تطور الإنتاج المادي، كما يلي:

$$PIB\ REEL = \sum pj\ yjt$$

حيث : Pj سعر السلعة j سنة الأساس

1- المعدلات العينية للنمو الاقتصادي:

يمكن قياس معدل النمو الاقتصادي من خلال دراسة المستوى المعيشي لمواطني الدولة باستخدام معدل نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي والذي يحسب بتقسيم الناتج المحلي للإجمالي على عدد سكان الدولة، وهو يقيس قيمة السلع والخدمات التي قد يحصل عليها الفرد في المتوسط وذلك إذا تم توزيع السلع والخدمات المنتجة في الدولة في تلك السنة بصورة متساوية على السكان.[1]

2- مقارنة للقوة الشرائية:

قام صندوق النقد الدولي بإعداد مقياس يعتمد على القدرة الشرائية للعملة الوطنية داخل حدودها، ويقصد بها حجم السلع والخدمات التي يحصل عليها المواطن مقابل وحدة واحدة من عملته الوطنية، مقارنة بالقدرة الشرائية للعملات في البلدان الأخرى، كما تستخدم المنظمات والهيئات الدولية مقياس قيمة الناتج الوطني مقوما بسعر الدولار الأمريكي عن نشر تقاريرها المتعلقة بمقارنة النمو الاقتصادي لبلدان العالم، ومن عيوب هذا المقياس أنه يربط بين قوة الاقتصاد في حد ذاته وبين معدل تبادل العملة الوطنية بالدولار الأمريكي، في الوقت التي تضرب فيه معظم العملات في أسواق النقد الدولية.

[1]- هوشيار معروف.(2005).تحليل الاقتصاد الكلي (الاقتصاد الكلي)، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، عمان – الأردن،ص: 348.

المبحث الثاني: نظريات ونماذج النمو الاقتصادي والانتقادات الموجهة لها:

تحاول نظريات النمو الاقتصادي والتنمية على مدى التاريخ الاقتصادي أن توضح الشروط الضرورية التي تؤدي إلى تحقق النمو، ومن خلال إيجاد المحددات العامة للنمو وتتبع أنماطه في الدول والأزمنة المختلفة، يمكن الكشف عن بعض القوانين العامة التي تحكم النمو الاقتصادي، ولأننا لازلنا في رحاب الإعلان عن جائزة نوبل للاقتصاد لعام 2018، تطرقنا في هذا المبحث إلى أهم نظريات النمو الاقتصادي التي ظهرت على مدار حوالي قرنين ونصف من تاريخ علم الاقتصاد.

المطلب الأول: النظريات الكلاسيكية للنمو الاقتصادي:

أولا: البدايات الأولى لنظريات النمو:

تعد المدرسة الكلاسيكية أحسن المدارس من حيث إسهاماتها الواضحة والمتكاملة على الأقل في زمنها، حيث أنها تضمنت آراء كل من آدم سميث ودافيد ريكاردو المتعلقة بالنمو الاقتصادي بالإضافة إلى مفكرين آخرين، حيث أنهم اهتموا بالبحث في أسباب زيادة معدل النمو الاقتصادي في المدى البعيد، ومن خلال هذه النظرية سنتطرق إلى أهم عناصرها.

1- نظرية آدم سميث " ADAM SMITH"

اهتم آدم سميث في كتابه "ثروة الأمم" في 1776 بمشكلة التنمية، لذلك نجده وضع مجموعة أفكار أساسية كقوانين تتحكم في التحليل الاقتصادي وتتمثل هذه الأفكار في:

- تقسيم العمل: يرى آدم سميث بأن العمل مصدر لثروة الأمم، وتقسيمه هو وسيلة لزيادة الإنتاجية، ولقد اهتم سميث بتجديد العوامل التي تحقق النمو الاقتصادي، ومن أكبر مساهماته هي فكرة زيادة عوائد الإنتاج المستندة إلى ظاهرة تقسيم العمل (division of labor) والتخصص (Specialisation)، وتتحقق مزايا عديدة من جراء تقييمها:

– زيادة إنتاجية العمل الناجمة عن زيادة مهارة العاملين.

– زيادة الابتكارات النجمة عن التخصص.

– تناقص وقت العمل اللازم لإتمام العمليات الإنتاجية.

فتقسيم العمل يوفر وفرات خارجية (external economies) وتحسن في مستوى التكنولوجيا والتي ينجم عنها تخفض في تكاليف الإنتاج وزيادة الطاقة الإنتاجية، ولهذا فإن التخصيص يسهل مهمة تراكم رأس المال واستخدام المكائن.[1]

– **حرية التجارة الدولية:** يرى سميث أنه كلما كان السوق ضيقا وأسلوب الانتاج كثير كان لابد من توسيع حجم الأسواق بالنسبة لمعظم السلع، وهذا من خلال إيجاد عملاء للسلع المنتجة محليا في الدول الأخرى، فتوسيع الأسواق أداة مهمة، والتجارة الحرة تقود إلى توزيع كفئ للموارد خاصة في ظل تنظيم السوق نفسها بنفسها (اليد الخفية) .[2]

– **تراكم رأس المال:** يرى آدم سميث بأن عامل تراكم رأس المال يؤثر على النمو الاقتصادي، وأن مصدره هو إدخار الطبقة الرأسمالية، وكذلك يتوقف على قدرة الأفراد على الادخار وبالتالي على الاستثمار، وبعبارة أخرى تراكم رأس المال يتوقف على رغبة الأفراد على الادخار بدلا من الاستهلاك لأن عامل الادخار يعتبر عامل مهم في تراكم رأس المال، وهذا الخير يدي إلى النمو الاقتصادي[(3)].

ولا يعتبر "سميث" القطاع الزراعي كقطاع وحيد منتج كما تبناه الطبيعيون، غير أنه يعتبره القطاع الأساسي في عملية النمو الاقتصادي، حيث منه الأهمية تتمثل في حاجة السكان المدن للمواد الغذائية التي يورها هذا القطاع[(4)].

[1]– كمال بكري.(1986).التنمية الاقتصادية،دار النهضة العربية، بيروت،ص 84.

[2]– محمد عبد العزيز عجمية.(2000).نفس المرجع السابق ص 71.

[3]– أحمد فريد مصطفى.سمير محمد السيد حسن.(2000).تطور الفكر والوقائع الاقتصادية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية،ص 112.

[4]– أشواق بن قدور. (2013).تطور النظام المالي. والنمو الاقتصادي. دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى،ص 70.

الشكل رقم (1.2): تصورات آدم سميث حول النمو الاقتصادي:

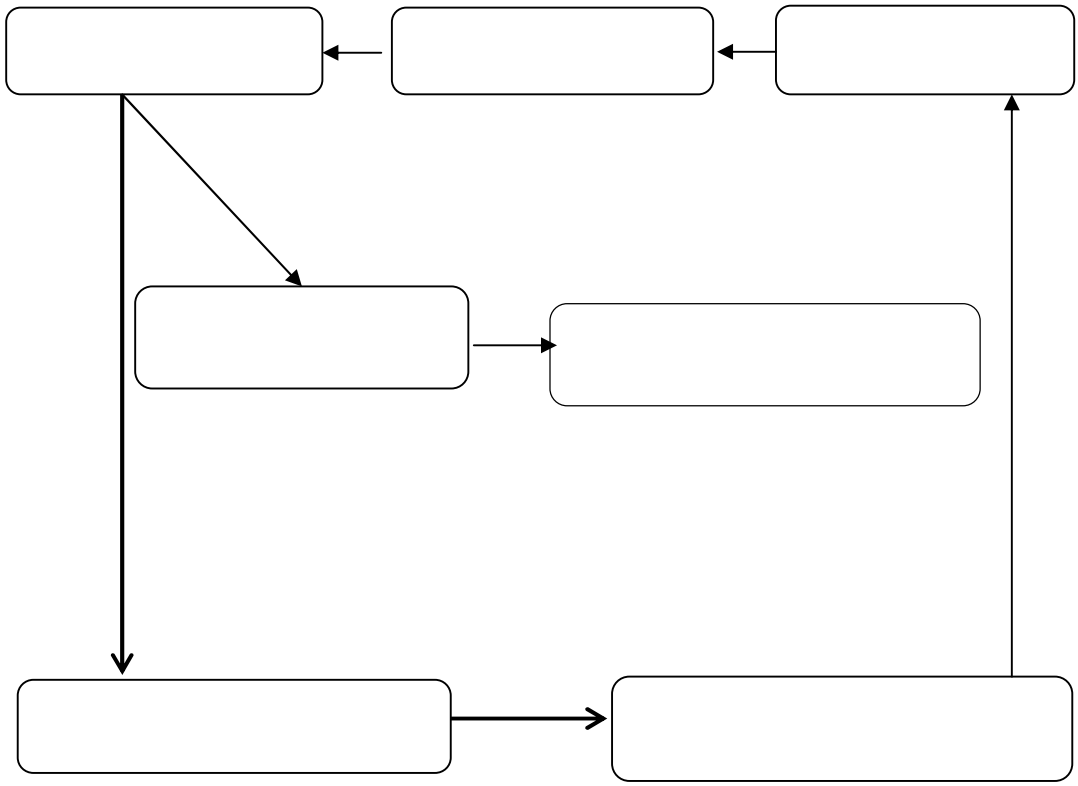

المصدر: سالم النجمي، محمد صالح تركي القريشي، "مقدمة في اقتصاد التنمية"، دار الكتاب للطباعة والنشر، العراق، 1988، ص: 61.

2- نظرية دافيد ريكاردو "DAVID RICARDO"

يعتبر "دافيد ريكاردو" أن الأرض هي أساس أي نمو اقتصادي، وانطلاق من ذلك أن القطاع الزراعي هو مكمن أهم نشاط اقتصادي وهو الزراعة، لأنه يعتبره شانه الدعامة التي توفر موارد العيش للسكان واهتم "ريكاردو" بمبدأ تناقص الغلة في القطاع الزراعي، ورأي بأن الإنسان قادر على تعويض تناقص الغلة، ومن هذا المنطلق فكر في كيفية استخدام تقنيات حديثة في عملية الإنتاج لكنه رأى أن ذلك يكون ممكنا في القطاع الصناعي أكثر من في القطاع الفلاحي.[1]

وقسم "ريكاردو" المجتمع إلا ثلاث مجموعات تتمثل في:

[1]- إسماعيل شعباني. (1997).مقدمة في اقتصاد التنمية.دار هومة، الجزائر، الطبعة الأولى، ص: 64.

- **الرأسماليون:** هم يعتبرون العنصر الأهم في عملية التنمية، وذلك عن طريق الإدخار من أرباحهم، ومن ثم تراكم رأس المال تكمن أهميتهم في العمليتين التاليتين: [1]

– البحث المستمر عن احسن الطرق الإنتاجية التي تعمل على تحقيق أعظم ربح ممكن.

– إعادة استثمار هذه الأرباح في مشاريعهم القديمة أو بناء مشاريع جديدة، مما يؤدي إلى توسع رأس المال.

- **العمال:** هم الذين يمثلون المجموعة الأكبر فهم لا يملكون وسائل الإنتاج، بل يستخدمون تلك المقدمة لهم من طرف الرأسماليين، ويعتمد حجم قوة عملهم على مستوى الأجور، وحسب ريكاردو هناك مستوى طبيعي للأجوار الحقيقة يتوقف عنده السكان عن الزيادة والنقصان فحينما ترتفع الأجور عن هذا المستوى تنخفض الوفيات نتيجة تحسين مستوى المعيشة وعندما تنخفض الأجور يحدث العكس.

– أصحاب الأراضي: فهم مهمون جدا في عملية التنمية لأنهم يمتلكون الأراضي، التي هي أهم عنصر في النمو الاقتصادي، وهم بذلك يحصلون على ربح مقابل استخدامه، والربح بالنسبة لأي أرض تستخدم فيها كمية معينة من العمل ورأس المال، يعادل الفرق بين قيمة الإنتاج من هذه وقيمة الإنتاج الذي يحصل عليها باستخدام نفس كمية العمل ورأس المال في الأرض مناظرة تعرف بالأراضي الحديثة.

إن الريع والربح يشكلان الإير الصافي والذي يعتبر مصدر عملية التكوين الرأسمالي، والنمو الاقتصادي لا يتحقق إلا إذا استخدم الإيراد الصافي لتوسيع عملية التكوين الرأسمالي، لكن ندرة الأراضي الخصبة تقود إلى تحول في الحصص النسبة للمجموعات الثلاث، الأمر الذي يقلل من حصة الأرباح إلى الحد الذي يؤدي إلى توقف عملية النمو إضافة إلى ظهور قانون الغلة المتناقصة ونشوء الريع وزيادته، مما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج الزراعي وارتفاع أسعار المنتجات الزراعية[2].

3- نظرية توماس روبرت مالتوس: "ROBERT MALTHOS"

إن أفكار (مالتوس) ركزت على أهمية السكان في تحديد الطلب بالنسبة للتنمية، حيث يجب أن ينمو الطلب بالتناسب مع إمكانية الإنتاج للحفظ على مستوى الأرباح، وأن إدخار ملاك الأراضي يحدد

[1] إسماعيل شعباني.(1997).نفس المرجع السابق،ص .66

[2] – محت القريشي.(2007).نفس ،المرجع السابق، ص 59.

الاستثمار المخطط له من طرف الرأسماليين، والذي يمكن أن يقلل الطلب على السلع، فينخفض العرض، وتراجع الربح الذي يتراجع معه النمو الاقتصادي.

أما نظريته في السكان فإنها تتلخص في أن نموه يكون بمتتالية هندسية، على عكس الغذاء الذي ينمو بمتتالية عددية، بسبب أهمية ودور التقدم التكنولوجي في النشاط الاقتصادي، الأمر الذي يؤدي إلى حدوث المجاعات وزيادة المواليد لتناقص عوائد الزراعة، فينخفض دخل الفرد إلى حد الكفاف، وبالتالي فإن أي زيادة في الموارد تؤدي إلى زيادة في عدد السكان وتساهم في تراكم رأس المال مما يعيق النمو الاقتصادي.

إن تحليلات "مالتوس" تقترب من الأوضاع السائدة في بعض مناطق إفريقيا وآسيا إلا أنها لم تصدق على دول العالم، بسبب ظهور الوسائل الحديثة للسيطرة على حجم السكان من جهة ولأن إنتاج الغذاء قد ازداد بمعدلات أعلى مما توقع "مالتوس" وأعلى من معدلات السكان، وذلك بسبب تحسين التكنولوجيا في عملية الإنتاج إلى زيادة بمعدلات أكبر من معدل نمو السكان[1] (التقدم التكنولوجي كان وراء التشاؤم في نظرة الاقتصاديين الكلاسيك).

الشكل رقم 2.1 : مالتوس حول النمو الاقتصادي:

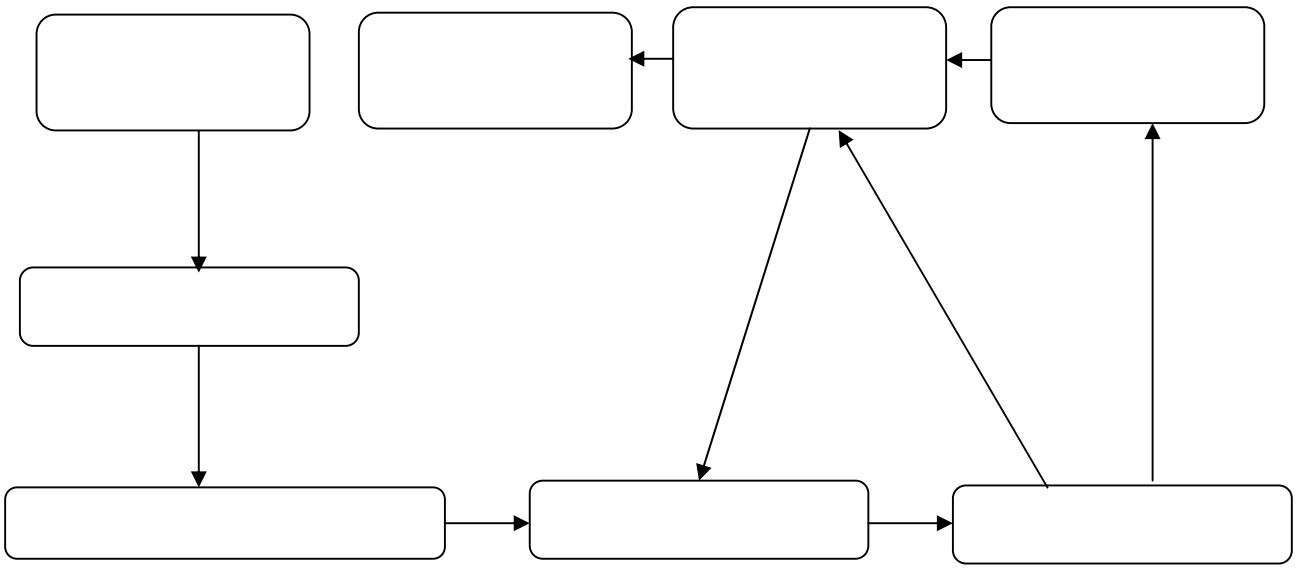

المصدر: سالم الحنفي، محمد القريشي، "مقدمة في اقتصاد التنمية"، دار الكتاب للطباعة والنشر، العراق، 1988، ص: 63.

[1]- محمد مدحت مصطفى، سمير عبد الطاهر أحمد.(1999)، ص 68.

تقييم النظريات:

– **الأرباح مصدر للادخار:** اعتبر الاقتصاديون الكلاسيك أن الأرباح هي مصدر للادخار وهذا يصبح بالنسبة لبريطانيا في المرحلة البدائية للتنمية، لكن التجربة أشارت إلى أن هناك مصادر أخرى للادخار غير الأرباح ومنها الطبقة الوسطى وكذلك ادخار الحكومة والقطاع العام.

– **الادخارات تتوجه كلها للاستثمارات:** يقول البعض بأنه ليس صحيحا أن كل الادخار يتم توجيهه نحو الاستثمار، وكما قال شومبيتر فإن الاستثمار يمكن أن يزيد على الادخار من خلال الائتمان المصرفي.[1]

– **تجاهل الطبقة الوسطى:** تفترض النظرية وجود تقسيم طبقي بين الرأسماليين (بما فيهم ملاك الأراضي) والعمال وتتجاهل للطبقة الوسطى التي تقدم إسهامات أساسية في عملية للنمو الاقتصادي.

– **عدم واقعية مفهوم عملية النمو:** حيث افترضت النظرية الكلاسيكية حالة من السكون مع وجود تغير يدور حول نقطة التوازن الساكنة، أي أن الكلاسيك افترضوا حدوث بعض النمو في شكل ثابت ومستمر، والواقع أن هذا التفسير لا يعد تفسيرا مقنعا لعملية النمو الاقتصادي.[2]

– تستند **النظرية** الكلاسيكية إلى نظرية تناقص الغلة والتي ألغاها التقدم التكنولوجي، و في النهاية تكون السيادة لقانون تناقص الغلة.

– **القوانين غير الحقيقية:** تقوم النظرة التشاؤمية للاقتصاديين الكلاسيك أمثال "ريكاردو" و"مالتوس" على أن التنمية الحتمية للتطور زائد المال في الكساد[3].

ونخلص مما سبق إلى أن بداية فكر الكلاسيك في النمو الاقتصادي يتركز في أن تطو النظام الاقتصادي الرأسمالي يعد سباقا بين التقدم التكنولوجي والنمو السكاني، فإذا سبق التقدم نحو السكان تظهر موجة من النمو، وذلك لكون زيادة التقدم التكنولوجي تعمل على زيادة التشغيل والإنتاج والأجور، أي تسود حالة من الانتعاش الاقتصادي، وتؤدي هذه الأخيرة إلى زيادة السكان، فظهور موجة جديدة من الركود ثم النمو ثم الانتعاش...إلخ وهكذا. وتبين النظريات أن التقدم الفني يعتم على التراكم الرأسمالي والذي يعتمد بدوره على مستوى الأرباح واتجاهاتها.

[1]– مدحت القريشي.(2007).نفس المرجع السابق، ص ص: 64 – 65.

[2]– فايز إبراهيم الحبيب.(1985). نظريات التنمية والنمو الاقتصادي. المملكة العربية السعودية، جامعة الملك سعود،ص.34.

[3]– محمد مدحت مصطفى، سمير عب الظاهر أحمد.(1999). نفس المرجع السابق،ص.48.

ثانيا: نظرية شومبيتر في النمو الاقتصادي:

بينما اعتمدت المدرسة الكلاسيكية على قانون "SAY" لتحليل النمو الاقتصادي، فإن العديد من الاقتصاديين المكونين للمدرسة الجديدة أمثال "JEVOS و MENGER و WALRAS و ALFRED MARSHALL" اهتموا عوضا عن ذلك بالمنفعة الحدية في تحديد أثمان عوامل الإنتاج، حيث تتم عملية تكوين رأس المال من خلال إحلاله محل العمل وبمعزل عن نظرية السكان، اعتمادا على الإدخار الذي يعتمد بدوره على سعر الفائدة ومستوى الدخل، في حين يتحدد الاستثمار بسعر الفائدة بعلاقة عكسية وبالانتاجية الحدية لرأس المال، كما يلعب السكان والتكنولوجيا والتجارة الدولية دورا مشجعا في توسع افنتاج وتحقيق النمو الاقتصادي والذي يتضمن ثلاث أفكار[1]:

- يتحدد معدل نمو الانتاج في المدى الطويل بمعدل نمو قوة العمل وإنتاجيته والمحددة خارج النموذج، كما أن معدل النمو مستقل عن معدل الإدخار والاستثمار، فكل ارتفاع في هذا الأخير سيتم تعويضه إما بالمعدل الأعلى لنسبة رأس المال، إلى الناتج K/Y، أو بالمعدل المنخفض (الأدنى) لإنتاجية رأس المال V/K، بفرضية تناقص عوائد رأس المال.
- معدل نمو دخل الفرد يتغير إيجابيا مع معدل الاستثمار والادخار وسلبا مع معدل نمو السكان.
- هناك علاقة سالبة لدى بلدان العالم بين V/K وK/Y بسبب تفضيلات الادخار (دالة الاستهلاك) والتكنولوجيا (دالة الإنتاج)، بحيث أن البلدان الفقيرة التي تملك كميات من رأس المال تنمو أسرع من البلدان الغنية التي تملك كميات كبيرة منه، وهو الأمر الذي يؤدي إلى تقارب معدلات دخل الفرد ومستويات المعيشة فيما بين بلدان العالم المختلفة.

من ناحية ثانية تجمع النظرية النيوكلاسيكية (J.Clark, Kawick Sell, A.Marshall) أنه يمكن حدوث استمرارية النمو بدون حدوث ركود وذلك لأن النمو الاقتصادي:

- عملية مترابطة ومتكاملة ومتوافقة ذات تأثير إيجابي متبادل، يؤدي فيها نحو قطاع معين إلى دفع القطاعات الخرى للنمو (الوفرات الخارجية)، ويؤدي نمو الناتج الوطني إلى نمو فتات الدخل المختلفة من أجور وأرباح.

[1]- مدحت القريشي.(2007).نفس المرجع السابق، ص.68.

- يعتمد على القدر المتاح من عناصر الإنتاج في المجتمع، فبينما يرتبط حجم القوى العامة بالتغيرات السكانية وبحجم الموارد، فإن سعر الفائدة بلعب دور الموجه لرؤوس الأموال من خلال استقطاب مدخرات السكان وتوجيهها نحو الاستثمار مما يجعل النمو محصلة التفاعل بين التراكم الرأسمالي، والنمو السكاني، في الوقت الذي يقوم فيه المنظم باستغلال التطور التكنولوجي بكيفية لا تسمح بحدوث الجمود في عملية التطويرية وذلك بالتجديد والابتكار.
- النمو الاقتصادي كالنمو العضوي لا يتحقق فجأة وإنما تدريجيا، فيحدث أولا على المستوى الجزئي وبتأثير متبادل مع المشاريع الأخرى، الأمر الذي يتطلب التخصص وتقسيم العمل وحرية التجارة، وذلك في سبيل تحسين معدل التبادل الدولي في صالح البلد.

ويتحدد بالربح والفائدة وحجم رأس المال القائم، وبالتالي فهو يتحدد على أساس الموازنة بين الإيراد الحدي لإنتاجية رأس المال والفائدة المفروضة للحصول عليه، وأما الآخر يحدث تلقائيا وهو المحدد الأساسي لعملية النمو في الأجل الطويل ولا يرتبط بالتغيرات في النشاط الاقتصادي وإنما يجدده الابتكار والتجديد.

انتقدت نظرية النمول "SHUMPETER" لكونها يجب أن تستند على مجموع التغيرات الاقتصادية والاجتماعية وليس فقط على الابتكارات، التي اعتبرها من مهام المبتكر وحده، في حين هي في الوقت الحالي من مهام المؤسسات ذاتها التي أصبحت تنفق على البحث والتطوير، وأن الائتمان المصرفي لا يكفي وحده لتمويل الاستثمارات بل يمكن تمويلها بالعجر إذا لم تكفي الادخارات والاستثمارات الحقيقية، أو بواسطة أدوات السوق المالي من أسهم وسندات وغيرها، كما أنه لا تتوفر الكثير من البلدان النامية على المنظمين الذين تعتمد عليهم نظرية في النمو، إضافة إلى أن الابتكارات وحدها لا تقود في الأجل الطويل إلى التنمية بل تحتاج إلى توليفة متنوعة من العوامل مثل الهياكل التنظيمية والإدارية والعمل الماهر والدوافع والمحفزات[1].

[1]- مدحت القريشي.(1999).نفس المرجع السابق، ص ص 71 – 73.

ثالثا: النمو الاقتصادي في ظل النظرية الكينزية:

في الوقت الذي أقر فيه "SHUMPETER" أن هناك موجات مد وجزر في النمو الاقتصادي (حيث كل موجة تكون مصحوبة بالرواج، وعندما تنتهي يعود الاقتصاد غلى حالة السكون، حيث يبدأ فيه المنظمون في البحث عن الابتكارات الجديدة مما يؤدي إلى زيادة المنافسة التي تؤدي إلى التطور والازدهار مرة أخرى)، جاءت الأزمة الاقتصادية العالمية لتثبت قصور النظريات السابقة، فظهر التحليل الكينزي مخالفا للكثير من الآراء والتحاليل التي سبقته، خصوصا ما تعلق منها بحالة التوازن والاستقرار الاقتصادي.

ترتبط النظرية الكينزية بأفكار الاقتصادي جون مايناردر كينز (1883، 1946) الذي تمكن من وضع الحلول المناسبة للأزمة الاقتصادية العالمية للفترة من عام (1929 ، 1932) وبموجب هذه النظرية فإن قوانين نمو الدخل القومي ترتبط بنظرية المضاعف، حيث يزداد الدخل القومي بمقدار مضاعف للزيادة الحاصلة في الإنفاق الاستثماري، ومن خلال الميل الحدي للاستهلاك.

وترى هذه النظرية أن هناك ثلاث معدلات للنمو، وهي:

- معدل النمو الفعلي (actual rate of growth)، وهو يمثل نسبة التغيير في الدخل إلى الدخل.
- معدل النمو المرغوب (warranted rate of growth)، وهو يمثل معدل النمو عندما تكون الطاقة الإنتاجية في أقصاها.
- معدل النمو الطبيعي (natural rate of growth)، فهو أقصى معدل للنمو يمكن أن يتمخض عن الزيادة الحاصلة في التقدم التقني والتراكم الرأسمالي والقوة العاملة عند مستوى الاستخدام الكامل، ويجب أن يتحقق التعادل بين معدل النمو الفعلي ومعدل النمو المرغوب، وأن يتعادل أيضا معدل النمو الفعلي مع المعدلين المرغوب والطبيعي، فالتعادل الأول يؤدي لوفرة القناعة لدى المديرين بقراراتهم الإنتاجية، أما إذا تعادل معدل النمو المرغوب فيه مع معدل النمو الطبيعي فليس هناك اتجاه لنشوء البطالة والتخم، فلو افترضنا أن المعدل المرغوب أقل من المعدل الطبيعي حتى في حالة تساوي المعدل الفعلي والمرغوب فيه فإن البطالة ستزيد، حيث أن كلا من المعدل الفعلي والمرغوب فيه أقل من المعدل الطبيعي، أما في حالة العكس "أي أن معدل المرغوب فيه أكبر من المعدل الطبيعي) بصورة مؤقتة، فإن كلا المعدلين الفعلي والمرغوب فيه

قد يتعادلان، وإن المعدل الفعلي لا يمكن أن يتجاوز المعدل الطبيعي على نحجو غير محدود، حيث أن المعدل الطبيعي يمثل أقصى معدل للنمو.[1]

رابعا: نموذج HARROD – DOMMAR للنمو الاقتصادي:

يعد نموذج "هارود – دومار" من أسهل وأكثر النماذج اتساعا وشيوعا، تم تطويره في الأربعينيات ليرتبط باسمي الاقتصاديين البريطانيين "هارود" والأمريكي "دومار"، حيث يبين كيفية زيادة النمو الذي يتم حسب هذا الأخير إما عن طريق تخفيض معامل "رأس المال / الدخل" وإنما بزيادة الاستثمار (نسبة الادخار إلى الدخل) وبالتالي فإن هذا النموذج يأخذ بعين الاعتبار كل من العرض والطلب.[2]

على الرغم من كون أن تحليل "دومار" يركز على صعوبة الحصول على التوازن في سشوق السلع ويهمل شروط التوازن في سوق العمل، أما تحليل "هارود" هو أكثر تكاملا، وذلك كونه يأخذ بعين الاعتبار شروط التوازن في كلا السوقين والعقبات في الحصول على التوازن الآني فيهما، إلا أنه عادة ما نتكلم عن نموذج "هارود – دومار"، وعموما فإن التحليلين يتوصلان إلى نفس النتائج تقريبا.[3]

1- نموذج "هارود":

يطلق نموذج "هارود" في تحليله للنمو من خلال التمييز بين ثلاث معدلات للنمو و هي:

1- 1- **معدل النمو الفعلي (g)**: يتمثل هذا الأخير في النمو الفعلي في كل من النتاج أو الدخل الوطني، والذي يتحقق عن طريق كل من نسبة الادخار ومعامل متوسط رأس المال أي نسبة (رأس المال/ الناتج)، ويحسب بالعلاقة التالية:

حيث: $g = \frac{\Delta y}{y}$

Y: هو الدخل الوطني، Δy: التغير في الدخل.

1- 2- **معدل النمو المضمون** (gw): يقصد بها معدل النمو المرغوب فيه والمستخدم لكامل مخزون رأس المال والذي يحقق توفير الاستثمارات اللازمة لضمان معدل النمو المستهدف أو المرغوب فيه[4]، هذا المعدل

[1] – توفيق عباس عبد عون المسعودي. (2010). ص.28.

[2] – حسين عمر.(2000). الاستثمار والعولمة. دار الكتاب الحديث، القاهرة،ص.71 – 73.

[3] - Abraham Frou. G(1991).Dynamique Ecnonomique. Edition Dalloz, Paris, 7eme édition, P P : 186 – 181.

[4] – محمد مدحت مصطفى، سمير عبد الطاهر أحمدا.(1999).نفس المرجع السابق،ص: 134.

يفترض بقاء الطلب الاجمالي مرتفع درجة تمكن المستثمرين من بيع منتجاتهم، وبالتالي يشعر المستثمرون بالرضا لكونهم أنتجوا المقدار الصحيح تماما لا أكثر ولا أقل مما يدفع بهم لاتخاذ القرارات التي تحافظ على نفس معدل النمو،

1- 3- معدل النمو الطبيعي (gn):

يعرف بأنه مجموع معدل نمو القوة العاملة n ومعدل نمو الانتاجية العاملة y، بما أن النموذج يفترض ثبات إنتاجية العمل (y=o) فغن معدل النمو الطبيعي يكون هو معدل النمو الطبيعي يكون هو معدل نمو عرض العمل، أي $g_n=n$، وفي المدى الطويل يعتبر معدل النمو الطبيعي أقصى معدل مرتبط بنمو السكان النشيطين، وشرط النمو المتوازن عند التشغيل الكامل هو: $g=g_w=g_n=n$.

حيث يتحقق النمو المتوازن الكامل (التوظيف التام للطاقة الانتاجية واليد العاملة) يجب أن يحقق النمو الفعلي رغبة المستثمرين (g=w) وليس هناك بطالة (g=n)، منه الحالة تعني أن التوازن في حالة التوظيف التام يتحقق فقط عندما ينمو الناتج y بمعدل النمو السكاني n.

وفي النهاية بما أن المتغيرات v.s.n هي متغيرات خارجية وتحدد بصفة مستقلة عن بعضها، فإن علاقة التوازن لا يمكن أن تتحقق إلا صدفة وبالتالي فإنه من المستحيل أن يصاحب النمو الاقتصادي توظيف تام على الدوام.

1- نموذج "دومار":

نشر دومار نموذجه في كتاب اسمه "التوسع والعمالة" سنة 1947، ثم قام بكتابة عدة مواضيع حول نفس الفكرة ونشرها جميعا في كتاب بعنوان "مقالات في نظرية النمو الاقتصادي" سنة 1957، وكان قد بين نموذجه حول النمو الاقتصادي وفقا للإشكالية التالية:

- بما أن الاستثمار يزيد في الطاقة الانتاجية وزيد في الدخل في نفص الوقت، فما هو معدل الزيادة المطلوبة في الاستثمار لجعل الزيادة في الدخل مساوية للزيادة في الطاقة الانتاجية بحيث يستمر الاستخدام الكامل في المجتمع؟ فكان الحل المستخدم هو إيجاد علاقة بين الطلب الإجمالي والعرض الإجمالي من خلال الاستثمارات، وبالإضافة إلى ذلك اعتمد دومار في نموذجه على الفرضيات التالية:

- جميع مفاهيم الدخل والاستثمار والادخار المستخدمة في النموذج لا تمثل إلا قيما صافية بعد خصم الاستقاطاعات الخاصة بكل منهم.
- جميع القرارات الاقتصادية تتم آنيا وبدون فواصل زمنية.
- شأن المستوى العام للأسعار خلال فترة التحليل.

طرح دومار في نموذجه فكرة التوازن بين الزيادة في جانب العرض من جهة ومن جانب الطلب من جهة أخرى، واستخلص التوازن في المعادلة التالية: $\Delta y=IS$

حيث Δy تعني التغيير في الدخل، I يعني حجم الاستثمارات، S تعني الاجمالي الصافي لزيادة الطاقة الكاملة في المخرجات.

وتعني هذه المعادلة أنه للمحافظة على استمرارية التوظيف الكامل لابد أن ينمو الاستثمار والدخل بمعدل سنوي يساوي حاصل ضرب الميل الحدي للادخار في الانتاجية المتوسطة[1].

2- الانتقادات الموجهة لنموذج هارود – دومار:

إن كان النموذج قد استخدم لرفع معدلات النمو الاقتصادي للدول الأوروبية وتهيئتها للدخول من مرحلة الانطلاق أن الإقلاع إلى مرحلة النضوج بعد الحرب العالمية الثانية من خلال خطة مارشال الأمريكية ، فإن الوضع بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة يختلف اختلافا كبيرا، وما ينطبق عليها قد لا ينطبق على هذه الأخيرة، وإن كان يمكن استخدامه لتحديد معدلات النمو المتوقعة عند كمية الاستثمار، فكلما يلاحظ أن محددات النمو طبقا لنموذج "هارود – دومار" لا تتوافر في البلاد الأكثر فقرا، التي تتضاءل فيها نسبة ما يوجه للادخار، ومن ثم للاستثمار، من دخلها القومي المنخفض أساسا، والذي يكفي بالكاد لسد احتياجاتها الاستهلاكية الأساسية، في هذه الحالة لا تتمكن هذه الدول من سد فجوة الادخار الناشئة لديها سوى عن طريق القروض الخارجية، أو أرباح الاستثمارات الأجنبية في بلادها.[2]

[1]- اسماعيل محمد بن قانة.(2012).اقتصاد التنمية.دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى،ص. 250.

[2]- عبلة عبد الحميد بخاري.(2009).التنمية والتخطيط الاقتصادي. ص:ص 41، 42، 43.

المطلب الثاني: النظريات النيوكلاسيكية للنمو الاقتصادي:

يرجع الفضل في إرساء البنية الأساسية لنظرية النمو النيوكلاسيكية إلى دراسة "سولو" حيث ركز على عنصري العمل ورأس المال في العملية الإنتاجية وأوضحت إمكانية الإحلال بين عناصر الإنتاج، حيث بفل "سولو" نتج العديد من التفسيرات للنمو، من بينها نموذج "مير" نموذج "فون نيوصان" ونموذج "كالدور".

- **أولا: نموذج "سولو":**

يمثل نموذج "سولو" أحد نماذج النمو النيوكلاسيكية، ويعد امتدادا لنموذج "هارود دومار" حيث يرتكز كل منهما على أهمية الادخار والاستثمار كمحدد أساسي لعملية التراكم الرأسمالي، ومن ثم النمو الاقتصادي بالمجتمع غير أن نموذج "سولو" يقوم على توسيع إطار نموذج "هارود- دومار" عن طريق إدخال عنصر إنتاجي إظاي وهو عنصر العمل، هذا فضلا عن إضافة متغير مستقل ثالثا وهو المستوى الفني أو التكنولوجي إلى معادلة النحو الاقتصادي، الذي يظهر أثره على النمو في الأجل الطويل نتيجة للتراكم الرأسمالي والتقدم التكنولوجي معا.[1]

ويظهر نموذج "سولر" أن اقتصاد ما يتميز بمعدل نمو ديمغرافي ومعدل إدخار معين يمكن أن يعطي نموا منتظما إذا توفرت له مرونة تقنية، ورأس مال متجانس، ومعلومات شفافة، وعلاقة ديناميكية مرنة بين الإنتاج واحتياجات السوق.[2]

يفترض نموذج "سولو" ثبات نسبة الانتاج لرأس المال، بحيث يكون هناك علاقة خطية بين الزيادات الطارئة على المخزون الرأسمالي وزيادة الإنتاج، في نموذج "سولو" ممكن أن يحل رأس المال محل العمالة ولكن مع تغير درجات الكمال وتناقص للغلة.[3]

عالج نموذج "سولو" معضلتين:

---

[1]- محمد عبد العزيز عجمية.(2000).نفس المرجع السابق، ص ص 145- 149.

[2]- عصام عمر مندور.(2011).التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتغير الهيكلي في الدول العربية.دار التعليم الجامعي للنشر والتوزيع، بدون طبعة، مصر،ص: 71.

[3]- بسام حجار.(2010).علم الاقتصاد والتحليل الاقتصادي.دار المنهل اللبناني، الطبعة الأولى، بيروت،ص.201.

أحدهما معصلة الجرس الاقتصادي والأخرى معضلة الناتج، تتضمن المعضلة الأولى أن تزايدا مستمرا في الادخار لن تعقب بالضرورة معدلات متزايدة للنمو، وفيما يخص معضلة الناتج فإنها تتأتى من أن لكل بلد دالة أعلى للناتج بالنسبة لرأس المال غير أن هذه الدالة تفشل في تحقيق نمو متصاعد للاقتصاد.

ومن ناحية أخرى اهتم النموذج بعملية الاقتراب، وقد ميز بين نوعين رئيسيين من الاقتراب أحدهما الاقتراب المطلق، والآخر الاقتراب المشروط.[1]

وفقا لهذا النموذج يمكن تفسير الانتاج والنمو انطلاقا من دالة الانتاج لكوب–دوغلاس:

$$Y= f (K.L.A)$$

حيث:

Y: الانتاج

A: معلمة تشير إلى مستوى مكاسب الانتاجية (التطور التقني)

K: مستوى رأس المال

L: مستوى العمل

وتتمثل الافتراضيات الأساسية لنموذج solow فيما يلي:

- دالة الانتاج التمهيدية لنموذج solow هي دالة نيوكلاسيكية تضم عاملين من عوامل الانتاج وهما رأس المال K(r) والعمل L(t) مع:

$Y(t) = f [K(r) , L(t)]$ ولكن فيما بعد قام solow بتمديد دالة الانتاج بإضافة عامل ثابت يتمثل في التقدم التكنولوجي A(t).

- دالة الانتاج هي دالة متجانسة من الدرجة الأولى، ثبات المردود السلمي لعوامل الانتاج.
- حالة الاستخدام الكامل لمخزون رأس المال المتاح
- نمو القوى العاملة هو خارجي، وسوق العمل يكون في حالة توازن في المدى الطويل، المساواة بين العرض والطلب تكتب على النحو التالي:

$$L(t) = L_0 e^{nT}$$

حيث: n: معدل نمو السكان وهو موجب.

[1]– معروف هوشيار.(2005).نفس المرجع السابق، ص 376.

L_0: يمثل عدد السكان الابتدائي وهو معطى.

- التوازن في سوق السلع هو مؤكد، حيث أنه في اقتصاد مغلق مع غياب الانفاق العام يتم تخفيض كافة الانتاج للاستهلاك والاستثمار الاجمالي.
- يعرف الاستثمار الاجمالي على أنه مجموع الزيادات الصافية في مخزون رأس المال، والاهتلاك الذي يخضع له هذا الأخير.
- حيث أن النقطة فوق المتغير K تدل على الاشتقاق بالنسبة للزمن.
- ثبات معدل الادخار للأعوان الاقتصاديين عبر الزمن.

ثانيا نموذج " ميد"

حاول الاقتصادي البريطاني الحائز على جائزة نوبل سنة 1977، وهو من أنصار الدراسة النيوكلاسيكية توضيح إمكانية برقيق النمو المتوازن وفقا لفرضيات النظام الاقتصادي الكلاسيكي.

1.فرضيات النموذج: تتمثل الفرضيات التي انطلق منها لنموذج "ميد" فيما يلي: [1]

الاقتصاد مغلق وتسود المنافسة التامة جميع أسواقه.

ثبات العوائد.

كل من السلع الاستهلاكية والرأسمالية يتم إنتاجها محليا.

ثبات أسعار السلع الاستهلاكية.

هناك استخدام كامل للأرض والعمل.

نسبة العمل لرأس المال يمكن تغييراها في الزمن القصير والزمن الطويل.

إمكانية الإحلال بين السلع الرأسمالية بعضها ببعض، وبين السلع الاستهلاكية بعضها ببعض.

2.عرض النموذج:

اعتبر" ميد "أن إنتاج السلع يعتمد على العناصر الأربعة وهي المخزون الصافي لرأس المال (k)، القدر المتاح من قوة العمل (L)، والأرض والموارد الأخرى (N) والزمن (T) الذي يؤثر على الفن الإنتاجي والتكنولوجي، وهو يأخذ الشكل التالي:[2]

$$y = F(k.L.N.T) \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots 1$$

[1]- Abdelkader Sid Ahmed.(1981).Croissance et développement (théorie et politique),tom 2, édition office publication p 296 Universitaires, Alger,

[2]- محمد مدحت مصطفى.سهير عبد الظاهر أحمد.(1999).نفس المرجع السابق، ص 193.

بافتراض الأرض والموارد الأخرى (N) ثابتة فإن:

$$\Delta y = v\Delta k + w\Delta L + \Delta y' \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots 2$$

حيث:

Δ: تشير إلى التغير الطفيف.

V: الناتج الحدي لرأس المال.

W: الناتج الحدي للعمل.

Y: مستوى الإنتاج عند تغير المستوى التكنولوجي.

وبقسمة طرفي المعادلة (2) على (y) نجد:

$$\frac{\Delta y}{y} = \frac{v.\Delta k}{y} + \frac{w.\Delta L}{y} + \frac{\Delta y'}{y}$$

$$\frac{\Delta y}{y} = \frac{vk}{y}.\frac{\Delta k}{k} + \frac{\Delta L}{L} + \frac{\Delta y'}{y} \dots\dots\dots\dots\dots\dots 3$$

وبوضع: $y = \frac{\Delta y}{y}$ وهو معدل النمو النسبي للناتج.

$k = \frac{\Delta L}{k}$: معدل النمو النسبي لرأس المال.

$\gamma = \frac{\Delta L}{L}$: معدل النمو النسبي لقوة العمل.

$x = \frac{\Delta y'}{y}$: معدل النمو الرئيسي للتقدم التكنولوجي خلال سنة، وبالتالي فإن العلاقة (3) تصبح:

$$y = \frac{vk}{y}.k + \frac{wL}{y}.L + x \dots\dots\dots\dots\dots\dots 4$$

وبوضع: $v = \frac{vk}{y}$: والتي تمثل الناتج الحدي النسبي لرأس المال.

$Q = \frac{wL}{y}$: الناتج الحدي النسبي للعمل.

فإن العلاقة الأساسية لنموذج" ميد "تصبح:

$$y = v.k + QL + x \dots\dots\dots\dots\dots 5$$

توضح هذه العلاقة أن الناتج هو مجموع ضرب معدل نمو مخزون رأس المال وإنتاجيته، وكذا معدل نمو السكان والإنتاجية الحدية للعمل وأيضا معدل النمو التكنولوجي. وعند البحث عن نمو دخل الفرد فإنه يستلزم استبعاد أثر النمو السكاني مما ينتج عنه:

$$y - L = v - k - (1 - Q)L + x \dots\dots\dots\dots\dots 6$$

وإذا كانت: $k = \frac{\Delta k}{k} = \frac{I}{k} = \frac{s-y}{k}$ فإن العلاقة (6) تصبح:

$$v = \frac{vk}{y} \rightrightarrows v.k -= \frac{sy}{k}.\frac{vk}{y} = v.s \dots\dots\dots\dots\dots 7$$

وبتعويض المعادلة (7) في (6) يصبح لدينا:

$$y - L = v.s - (1 - Q)L + x \dots\dots\dots\dots\dots 8$$

فإذا كان عدد السكان والمستوى التكنولوجي ثابت في الفترة القصيرة، ومنه تصبح المعادلة على الشكل التالي:

$$y - v.s \dots\dots\dots\dots\dots\dots 9$$

3.نتيجة نموذج "ميد":

يعتقد "ميد" بأن الناتج الوطني الحقيقي هو دالة لمستوى استخدام رأس المال وقوة العمل ومستوى المعرفة الفنية والتقنية، بينما يعتبر القدر المتاح من الموارد الطبيعية الأخرى ثابتا، كما أن نمو الناتج الحقيقي يتوقف على التغيرات في الإنتاجية الحدية، أي أن الإنتاجية الحدية للعناصر تزداد، وأن جميع التغيرات التقنية تؤدي إلى تغيرات إيجابية على إنتاجية الوحدة، كما أن التغيرات في عناصر الإنتاج (كميا) هي أساس عملية النمو، والذي يبدأ عندما يتساوى معدل نمو مخزون رأس المال مع معدل نمو الدخل الوطني، لأن مستوى التقدم التكنولوجي يبقى ثابتا في الفترة القصيرة وكذلك معدل نمو اليد العاملة وبالتالي فإن النمو يتحقق بنمو مخزون رأس المال فقط.

المطلب الثالث: النظريات الحديثة للنمو الاقتصادي:

بالاعتماد على النظريات التقليدية فإنه ليس للاقتصاديات أية خصائص ذاتية يحدث بسببها النمو ويستمر لفترة طويلة، وبالتالي ففي غياب الصدمات الخارجية أو التفسيرات التكنولوجية فإن كل الاقتصاديات سوف تتجه نحو النمو الصفري، وهذا هو السبب الذي جعل النظرية النيوكلاسيكية تفشل في

إعطاء تفسير مقبول حول تفاوت النمو الاقتصادي الذي حدث عبر التاريخ لكثتَ من دول العالم، التي تباين أداؤها الاقتصادي بالرغم من استخدامها لتكنولوجيا متشابهة. مما أدى إلى ظهور نظرية جديدة في منتصف الثمانينات تسمى بنظرية النمو الداخلي، وهي تبحث في تفسير النمو الاقتصادي عن طريق التراكم، وهذا بدون المرور بالعوامل الخارجية.

أولا: نماذج النمو الداخلي لقطاع واحد

1- نموذج "AK":

إن نماذج النمو الداخلي وعلى رأسها نموذج "AK" جاءت لتعالج مشكل تناقص المردودية الحدية جاءت لتعالج مشكل تناقص الدردودية الحدية لرأس المال، وعليه لتفادي هذا المشكل يفترض نموذج "AK" إلغاء فرضية تناقص مردودية رأس المال (k)، ويعود غياب تناقص هذه الأخيرة إلى رأس الامال البشري، ودالة الإنتاج المعتمدة في نموذج "AK" تأخذ الشكل الخطي البسيط التالي:[1]

$$y = Ak \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots 1$$

حيث:

A: تمثل معامل ثابت يعبر عن المستوى التكنولوجي ويمثل الإنتاجية الظاهرة لرأس المال.

K: رصيد رأس المال.

وهذه الدالة تقودنا إلى وضع أين يكون فيها العائد ثابت، وتراكم رأس المال يكتب على الشكل المعطى في نموذج "سولو" أي أن:

$$\dot{k} = \mathrm{s}y - \delta k \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots 2$$

مع إفتراض أن عدد السكان ثابت أي: $\dot{L} = \mathrm{n}L = 0$

من (1) و(2) يمكن استخراج معادلة النمو التالية:

$$\frac{\dot{y}}{y} = \mathrm{s}A - \delta \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots 3$$

أو:

$$\frac{\dot{k}}{k} = \mathrm{s}.A - \delta \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots 4$$

[1] -MANKIW.G(2003).Macroéconomie.3 ème edition.PARIS, France, P264.

أو:

$$\frac{\dot{k}}{k} = s\frac{y}{k} - \delta \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots 5$$

حيث:

Y: تمثل حجم الإنتاج.

K: رأس المال الموسع (المادي والبشري).

S: معدل الادخار.

A: معامل ثابت وموجب يعبر عن التكنولوجيا السائدة.

وعليه وبالعودة إلى نموذج "سولو" مع مراعاة فرضيات نموذج "AK" فإننا نستطيع رسم

الشكل رقم 3.2: نموذج (AK)

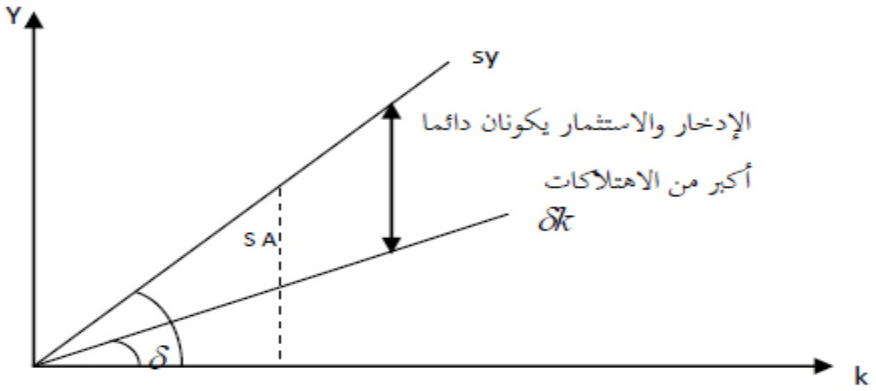

Source : Michael Burd, charles Wyplosz, "Macroéconomie une perspective europienne",3 ème édition, tradictiak de la 3ème par Jean Haroud deboeck, p58

إن الخط δk يبين قيمة الاستثمار اللازم لتعويض رأس المال المهتلك، أما المنحنى sy فيعطينا الاستثمار بدلالة رأس المال، بما أن y في هذا النموذج خطي في k فهذا المنحنى يكون عبارة عن خط مستقيم وهي أحد خصائص نموذج AK.

لنفترض أن اقتصاد ما يبدأ من النقطة k0، ففي نموذج "AK" يتميز تراكم رأس المال بمردوديات ثابتة، أي أن الإنتاجية الحدية لكل وحدة رأس مال تساوي التي قبلها والتي بعدها، وتكون دائما مساوية لـ A، حيث:

$$A = \frac{y}{k} \qquad \frac{\dot{k}}{k} = s\frac{y}{k} - \delta$$

و بالتالي:

$$\frac{\dot{y}}{y} = sA - \delta = g_y$$

ومن من المعادلة (3) و(4) نستنتج أن معدل نمو رأس المال يساوي معدل نمو الإنتاج، و(g_y) لاقتصاد ما هو دالة متزايدة في معدل الاستثمار –الادخار– ونتيجة لذلك فإن أي سياسة من شأنها أف تزيد في معدل الاستثمار فسيكون لها أثر دائم على معدل النمو الاقتصادي.

2- نموذج ROMMER 1990:

حسب "Romer" فإن الأفكار تختلف عن الأملاك الاقتصادية التقليدية، فهي غير قابلة للتنافس لأنو لأنهكن استخدامها عدة مرات من طرف عدد من الأعوان الاقتصادية دون أن يؤدي ذلك إلى تدهورها، حيث تنتقل بتكلفة مباشرة شبه معدومة، لا يستطيع مالكها مراقبة استخدامها إلا جزئيا.

ولهذا تكون التكلفة الأولية للإنتاج مرتفعة جدا، غير أن الوحدات الموالية تنخفض تكلفتها وذلك بنسخ الوحدة الأولى، هذا ما يجعل اقتصاد الأفكار مرتبطا ارتباطا وثيقا بالمردوديات ذات غلة الحجم المتزايدة وبالمنافسة غير التامة، وهو ينطلق من مجموعة من الفرضيات.

- الرقي التقنٍ داخلي المنشأ وينتج عن إنتاج المعارف من طرف باحثين دافعهم الربح.
- الرقي التقني المرتبط بنشاطات البحث والتطوير (R&D) هو أساس تفسير كيف ولماذا البلدان الأكثر تقدما تعرف نموا مساندا – مضاعفا–.
- دالة الإنتاج التي تكون النموذج هي مجموعة من المعادلات التي تشرح الطريقة التي تتطور بها عوامل الإنتاج في الزمن وهي على الشكل التالي:

$$y = k^{\alpha}(ALy)^{1-a}$$

حيث:

$(0<\alpha<1)$

A: رصيد الأفكار

K: رصيد رأس المال

*إن مردودية y هي ذات غلة حجم ثابتة في Ly وk، ولكن عندما يتم اعتبار A عامل إنتاج تصبحدالة الإنتاج المعطاة ذات غلة حجم متزايدة، ويتراكم k مثل نموذج "سولو" -بتحويل الاستهلاك الحالي إلى فترة أخرى أي الإدخار- بمعدل ثابت S، ويهتلك بمعدل خارجي المنشأ δ وعليه نكتب:

$$\dot{k} = sY - \delta k \dots\dots\dots\dots\dots 1$$

3- **نموذج** "Barro"

جاء "Barro" بمصدر آخر للنمو الداخلي، وهو تدفق النفقات العامة (G) من طرف الدولة لتمويل المنشآت القاعدية، التي تساهم في رفع الإنتاجية الحدية لرأس المال الخاص.

واعتبر "Barro" أن هذه النفقات هي عبارة عن استثمار في سلعة اجتماعية وهذا يعني أن G تدخل في دالة الإنتاج لكل مؤسسة وتعطي هذه الدالة كما يلي[1]:

$$y_i = K_i^{\infty} L_i^{1-\infty} G^{1-\infty} \dots\dots\dots\dots (1) \quad \infty \in]0.1[$$

حيث: y_i , K_i , L_i: على التوالي هي الإنتاج ورأس المال الخاص والعمل للمؤسسة i.

A: مستوى التقدم التكنولوجي (ثابتا).

α: مرونة الإنتاج.

وإذا اعتبرنا أن كل المؤسسات متماثلة، يمكن كتابة دالة الإنتاج الاجتماعية بالصيغة التالية[2]:

$$y = AK^{\alpha} L^{1-\alpha} G^{1-\infty} \dots\dots\dots\dots\dots (2)$$

- يجب ملاحظة أن المردودية الحدية لرأس المال متناقصة، أما المردودية المشتركة لرأس المال والنفقات العمومية G فهي ثابتة مع افتراض ثبات L.

- بافتراض أن الحكومة توازن ميزانيتها بفرض ضريبة على الناتج الكلي بمعدل ثابت t، إذن T=G=ty.

- بافتراض أن المؤسسات في حالة منافسة تامة، فإن شرط تعظيم الربح يمكن في أن الناتج الحدي لرأس المال بعد فرض الضريبة يجب أن تساوي مقدار الكراء (تكلفة رأس المال أو عائد رأس المال)، أي:

$$r + \delta = (1 - t)\left[\frac{\partial y_i}{\partial y_i}\right] \dots\dots\dots\dots\dots\dots (3)$$

[1] -Frédérique.B(2000). Analyse Macroéconomique,édition la Découverte, France,p p381-383.
[2] -Kathline.S(2000).Macroéconomie.comportement et croissance,2ème édition,vuibut, France,p p 214-215.

من المعادلة (2) نحصل على:

$$r + \delta = (1 - t).\alpha.A.K^{1(1-\alpha)}.G^{1-\alpha} \dots\dots\dots\dots\dots (4)$$

وعليه فإن:

$$r + \delta = \alpha.A^{1/\alpha}.(Lt)^{(1-\alpha)}.(1 - t) - \delta - p \dots\dots\dots\dots (5)$$

وكذلك نستنتج أن معدل نمو الاستهلاك:

$$\gamma_c = \dot{C}/C = 1/\theta \cdot \left[\alpha.A^{1/\alpha}.(Lt)^{(1-\alpha)}.(1 - t) - \delta - p\right] \dots\dots\dots (6)$$

– يتم أثر الحكومة على النمو بطريقتين، الطريقة الأولى متمثلة في الحد $(1-t)$ والذي يمثل الأثر السلبي للضريبة على الناتج الحدي لرأس المال الصافي بعد الضريبة، والحد $t^{(1-\alpha)/\alpha}$ الذي يمثل الأثر الإيجابي للخدمات العمومية على الناتج الحدي، أي أن معدل النمو يبدأ بالزيادة حتى يصل إلى حد أقصى ثم ينقص مع معدل الضريبة.

ثانيا: نموذج النمو الداخلي لقطاعين

1– نموذج "لوكاس Lucas"

لقد اعتمد "لوكاس" كثيرا على نموذج "Uzawa" في تحليله لمحددات النمو الاقتصادي، غير أنه رفض فرضية تناقص العوائد الحدية لتراكم رأس المال البشري واعتبر أنه "على العكس من رأس المال المادي يمكن زيادة رأس المال البشري والمحافظة على عوائد حدية ثابتة على الأقل عوضا عن تناقصها، مما يسمح باستمرار النمو الاقتصادي دون توقف"[1]، وقد اعتبر "لوكاس" أن الاختلافات في معدات النمو بين البلدان يرجع إلى الاختلاف في مستوى تراكم رأس المال البشري بينها، ويعتمد هذا النموذج على مجموعة من الفرضيات نوجزها فيما يلي[2]:

– الاقتصاد مكون من قطاعين فقط، أحدهما مكرس لإنتاج السلع، والآخر في تكوين رأس المال البشري.

– رأس المال البشري ينتج من تلقاء نفسه، كما أن اختصاص الفرد والزمن المخصص للدراسة يحددان وتيرة تراكم رأس المال البشري، بالإضافة إلى أن جميع متماثلين في المستوى التعليمي.

[1]–فريديريك شرر.ترجمة علي أبو عمشة.(2002).نظرة جديدة إلى النمو الاقتصادي وتأثره بالابتكار التكنولوجي.مكتبة العبيكان، الرياض، الطبعة الأولى،ص 17.

[2]– Philippe.A.Peter.H.(2000).Théorie de la croissance endogène,traduite par fabrice mazerolle, Paris, dunod, pp17-18.

2-نموذج روبيلو " REBELO"

إن الفتراض المتمثل في كون كل من السلع المادية والتعليم لها نفس دالة الإنتاج، لا يأخذ بعين الاعتبار الدور الأساسي للتعليم، والذي يتطلب موظفين كعامل إنتاج، ولهذا قام "روبيلو" باستعمال دالتين للإنتاج لـ"كوب دوغلاس".

المبحث الثالث: علاقة النمو الاقتصادي بالفقر

جدير بالذكر أن علاقة النمو الاقتصادي بالفقر يمكن أن يتم تحليلها بالاعتماد على أسلوبين، الأول يتمثل في استخدام مؤشرات وصفية أما الثاني فيتم باستخدام أداة القياس، من الضروري أخذ فكرة عن الجانب النظري لعلاقة الفقر بالنمو الاقتصادي من ناحية كونها تتصف بالتعقيد.

من المهم أيضا عرض شواهد ميدانية حول ميكانيكية العلاقة بين المتغيرين والتي تصاغ من طرف الاقتصاديين بالعبارة "النمو مفيد للفقراء"، إضافة إلى تحليل ديناميكية العلاقة بينهما أفقيا وعرضيا.

المطلب الأول: علاقة النمو الاقتصادي والفقر عبر الزمن

يفيد تحليل دينامكية الفقر بين الأمدين القصير والطويل في إعطاء فكرة عن إمكانية ورود آثار للدورات الاقتصادية أو الصدمات على اختلاف أنواعها "داخلية / خارجية، صدمات العرض / صدمات الطلب" على مستويات الفقر ، يتبقى إدراج أثر هذه المتغيرات على شكل متغيرات صورية " Dummy variables"

أولا : العلاقة على المدى القصير والمتوسط

يشير ظهور أثر النمو الاقتصادي على الفقر في المدى القصير إلى أن جهود الحد من الفقر تستجيب بسرعة الزيادة في متوسط حصة الفرد من الناتج، ذلك أن يعني أن النمو الاقتصادي سيكون استراتيجيا للحد من الفقر خلال العشرية الموالية مباشرة لفترة الدراسة.

1- **التحليل البسيط (أو المقارن) :**

يعتمد على مقارنة وتحليل المؤشرات المتعلقة بالنمو ونلك المتعلقة بالفقر، من خلال الاعتماد على أرقام سنوية أو مقطعية عن فترة قصيرة أو متوسطة الأجل، كما يمكن أن يتم الاعتماد على نمذجة العلاقة بأساليب تتلائم مع صغر حجم العينة في حال تحليل السلاسل الزمنية.

2- **التحليل بأسلوب المرونات :**

يعتمد أسلوب المرونات على تحليل حساسية الفقر لمؤشرات الزيادة في الناتج أو الرفاهية بصورة عامة، حيث نقوم بحساب مرونة الفقر.

مرونة الفقر :

الأسلوب الشائع لتقدير علاقة النمو الاقتصادي بالفقر اعتمادا على المرونات هو تقدير مرونة الإقلال من الفقر، حيث يتم الحصول عليها بقسمة التغير النسبي في مؤشر الفقر المستعمل على التغير النسبي في حصة الفرد من الدخل خلال فترة زمنية معينة، تعبر النتيجة المتحصل عليها عن نسبة التغير في مؤشر الفقر نتيجة الزيادة بنسبة 1% في متوسط الدخل الفردي، فعند الأخذ بنسبة الفقراء (P_0) كدليل للفقر تكتب صيغة مرونة الإقلال من الفقر كما يلي :

$$\varepsilon = \frac{P_{0_{t+1}} - P_{0_t}}{P_{0_t}} \times \frac{1}{g} \quad \ldots. (123.)$$

بحيث $P_{0\,t+1}$ نسبة الفقر خلال سنة المقارنة، $P_{0\,t}$ نسبة الفقر خلال سنة الأساس، أما g فتمثل نسبة الزيادة في الدخل الفردي خلال مدة المقارنة.

- **المرونة مقارنة بالرفاهية:**

من أهم سبل قياس الفقر عند محاولة تحديد علاقته بالفقر تحليل مرونة الفقر بمراعاة مؤشرات الرفاهية[1]. يتم قياس المرونة بالعلاقة التالية :

حيث $\alpha = (1 - \frac{p_\lambda - 1}{p_\lambda})$ for $\lambda \geq 0$ ويمكن الحصول على درجة تسارع الفقر بمفاضلة هذه العلاقة

$$\begin{cases} \frac{\partial \eta_\lambda}{\partial \mu_0} = -\eta_0^2 / \mu\mu & ; \text{for } \lambda = 0 \\ \frac{\partial \eta_\lambda}{\partial \mu_0} = (\eta_\lambda - \eta_{\lambda-1}) / \mu_{\lambda-1} & ; \text{for } \lambda \neq 0 \end{cases} \quad \ldots. (125.)$$

حيث نحصل على ما يلي :

يعاب على هذه العلاقة عدم أخذها بالحسبان لدرجة عدم المساواة في توزيع الدخل. لذا يعتمد على معادلة kakwani.

$$\varepsilon_\lambda = \eta\ P_\lambda + \frac{\lambda \mu P_{\lambda-1}}{Z P_{\lambda-1}} \quad \ldots. (126.)$$

يمكن تحديد المعدل الحدي للإحلال (MPRS) لتقدير الخيار بين متوسط الدخل وتوزيعه كما يلي :

$$MPRS = \frac{\partial \eta}{\partial G}\frac{G}{\mu} = -\frac{\varepsilon_\lambda}{\eta_\lambda} \quad \ldots. (127.)$$

تحدد هذه المعادلة مقدار النمو الاقتصادي اللازم لدرء أثر التدهور بمعدل 1% في لا مساواة توزيع الثروة، يمكن كذلك قياس حساسية الفقر للتغير في توزيع الرفاهية كما هو مقاس منحنى Lornez بالعلاقة التالية:

ثانيا: تحليل العلاقة بين النمو الاقتصادي والفقر على المدى الطويل

$$\begin{cases} \frac{\partial \eta_\lambda}{\partial G} = \frac{\eta_0}{G} & ;\text{for } \lambda \neq 0 \\ \frac{(\varepsilon_\lambda - \varepsilon_{\lambda-1})\lambda P_{\lambda-1}}{G P_\lambda} & ;\text{for } \lambda \geq 0 \end{cases} \quad \ldots. (128.)$$

ظهور علاقة بين النمو الاقتصادي والفقر على المدى الطويل يعني أن النمو يحد يقلل من حدة الفقر من خلال كونه يترافق مع نظم أكثر كفاءة في توزيع الدخل أو من خلال أثر النوازل، وفي كلتا الحالتين يسكون النمو الاقتصادي مفيد للحد من مستويات الفقر.

1- التحليل بأسلوب النماذج القياسية :

$$\eta_\lambda = \frac{-zf(z)}{p_0} \quad \text{if} \quad \lambda = 0 \quad \ldots. (124.)$$

تعد النماذج القياسية الشكل الشاسع لتحديد العلاقة بين النمو الاقتصادي والفقر، لكن الإشكال دوما سيبقى في المفاضلة بين أدوات قياس الفقر على المدى الطويل، حيث تصبح مؤشرات الدخل أو مرونة الدخل غير كافية غفي هذا المجال، يذلك يعمد العديد من الاقتصاديين إلى تحليل عامل الاستهلاك لكن ليس باعتباره لمستوى الفقر بقدر ما يستعان به في تكملة مؤشر الفقر النقدي المرتبط بتحليل الدخل.

2- نموذج دولار وكراي :

اعتمد كل من وكراي في الدراسة التي أعدتها سنة 2000 على تحليل المرونة الدخلية لدخل الفقراء كمؤشر لعلاقة الفقر بالنمو الاقتصادي.

أهم الفروض التحليلة المعتمدة في الدراسة التطبيقية ما يلي :

أعطت الورقة البحثية تعريفا للفقراء بأنهم شريحة أفقر 20 % من السكان في كل الأقطار التي شملها المسح، وبالتالي تفترض تعريفا مؤشر عدد الرؤوس لقياس الفقر في البلدان.

متوسط دخل أفقر الفقراء (y_P) = (نصيب أفقر 20 % من السكان في الدخل)x(متوسط الدخل في القطر) x 5 أي أن :

$$y_p = 5 \cdot \bar{y} \cdot (0,2)Lc \ldots . (129.)$$

حيث يعتمد ذلك على وجود منحنى Lornez.

وفي حالات عدم توفر قراءات لمنحنى Lornez يتم الاعتماد على بيانات معامل Gini لتقدير متوسط دخل الفقراء بافتراض إتباع لوغاريتم الدخل للتوزيع الطبيعي :

حيث u_p متوسط دخل الفقراء، u متوسط الدخل في الاقتصاد.

$$log(\mu_p) = \log(\mu) - 0,0036 \cdot Gini \ldots . (130.)$$

ترتب على استخدام مشاهدات زمنية مقطعية بفارق خمس سنوات على الأقل بينها الحصول على لوحة غير متوازنة وغير منتظمة التوقيت ضمت 125 قطرا واشتملت على 370 مشاهدة بينها 323 مشاهدة مستمدة مباشرة من منحنيات Lornez وما تبقى تم تقديره على أساس افتراض التوزيع الطبيعي للوغاريتمات الدخل، ولأغراض استخدام تحليل الانحدار تم حصر المشاهدات المستخدمة في 236 مشاهدة غطت 80 قطرا توفرت لكل منها مشاهدتين على أقل تقدير وذلك حتى يتسنى النظر إلى النمو في متوسط دخل الفقراء لفترة خمس سنوات على أقل تقدير.

تم تقديم دالة للوغاريتم متوسط دخل الفقراء كمتغير معتمد على لوغاريتم متوسط دخل الفرد وذلك حسب الصياغة التالية :

$$y_{ct} = \alpha_0 + \alpha_1 \cdot u_{ct} + \alpha_2 \cdot x_{ct} + \mu_c + \varepsilon_{ct} \ldots . (131.)$$

حيث :

y = لوغاريتم متوسط دخل الفقراء في القطر c في سنة t.

u = لوغاريتم متوسط دخل الفقراء في القطر c في سنة t.

x = متجه للمحددات الأخرى لمتوسط دخل الفقراء في القطر c في سنة t.

u = حد يعبر عن التأثيرات غير المشاهدة التي تخص القطر المعني، ε أما:فيمثل الخطأ العشوائي.

أظهر التقدير بالاعتماد على طريقة المربعات الصغرى العادية بعض الصعوبات لذا تم تقدير معادلة أخرى بعد إعادة صياغة المعادلة رقم (131) كما يلي :

$$y_{ct} - y_{ct-k(ct)} = \alpha_1(u_{ct} - u_{ct-k(ct)}) + \alpha_2(x_{ct} - x_{ct-k(ct)}) + (\varepsilon_{ct} - \varepsilon_{ct-k(ct)}) \dots . (132.)$$

يشتمل الجدول رقم (2+04) على ملخص النتائج الأساسية للدراسة. وتشير الأرقام بين الأقواس إلى الأخطاء المعيارية للمعاملات المقدرة.

الجدول رقم (1.1) : التقديرات الأساسية لمعادلة لوغاريتم دخل الفقراء

طريقة التقدير	ثابت التقدير	معامل لوغاريتم متوسط الدخل
المربعات الصغرى العادية — مستوى	-1.728 (0.231)	1.060 (0.027)
الأدوات — مستوى	-0.858 (3.303)	0.956 (0.392)
المربعات الصغرى العادية — الفروقات	-	0.019 (0.071)
الأدوات — الفروقات	-	1.059 (0.0107)
المنظومة	-1.613 (0.851)	1.046 (0.102)

يلاحظ على كل هذه النتائج أن المرونة متوسط دخل الفقراء بالنسبة بمتوسط الدخل لا تختلف عن الواحد الصحيح بطريقة ذات معنوية إحصائية.

الملاحظات النظرية حول مرونة دخل الفقراء بالنسبة لمتوسط الدخل :

اضطر الباحث نتيجة غياب مؤشر Gini لتوزيع الدخل لدى العديد من بلدان العينة عن فترة الدراسة إلى تقدير المعادلة رقم (131) بالاعتماد على متوسط دخل الفقراء لكن بنسبة 15 % فقط من دول من العينة، وهو ما ينفي صحة تعميم النتائج المتحصل عليها على جميع وحدات العينة الإحصائية.

إضافة إلى ذلك هناك نقائص تطبيقية أدت إلى إخفاق دراسة دولار وكراي تتمثل في :[1]

– الخلط الصريح بين مفهوم الفقراء وبين شرائح الدخل المرتبة على منحى Lornez في توصيف حالة توزيع الدخل. حيث يتطلب تحديد الفقراء الاتفاق على خط للفقر فاصل للفقير عن غيره.

– لا توجد علاقة مباشرة ومبسطة وتناسبية بين متوسط دخل الفقراء ومتوسط الدخل في المجتمع، يمكن التأكد بالرجوع إلى معادلة تقدير متوسط دخل الفقراء بقلب مؤشر فجوة الفقر الذي يضم مقادير كلها ذات علاقة دالية بمتوسط الدخل.

– ليس هذا فحسب مفاضلة متوسط دخل الفقراء بالنسبة لمتوسط الدخل وتوضح أنه لا وجود لعلاقة نوعية مباشرة لاتجاه التغيير في متوسط دخل الفقراء نتيجة لارتفاع متوسط الدخل، حيث يعتمد على مرونات مؤشرات الفقر ومرونة خط الفقر بالنسبة لمتوسط الدخل.

المطلب الثاني : تيارات تفسير علاقة النمو بالفقر

هناك تياران رئيسيان يمكن استنتاجهما من خلال تحليل الدراسات حول تحديد طبيعة العلاقة بين النمو الاقتصادي والفقر. ففي حين يدعي رواد التيار الأول ذوي الفكر الليبرالي أن النمو شرط ضروري وكافي لتقليل عدد الفقراء، ينفي مناهضو الليبرالية إضافة إلى العديد من الباحثين ذلك ويقدمون أدلة دامغة من خلال دراسات ميدانية أو استعمال لنفس البيانات التي خلص بإدراجها باحثون إلى ميكانيكية العلاقة السلبية بين النمو الاقتصادي ومستويات الفقر.

أولا : حسب الليبراليين

إن تفسير اللبراليين لعلاقة النمو الاقتصادي بظاهرة الفقر يدور حول فكرة جوهرية مفادها "الأثر الإيجابي للنمو أُقتصادي على الفقر"، يتحقق ذلك حسب رأيهم بآلية تقود في نهاية المطاف إلى توزيع ثمار النمو الاقتصادي على الأفراد داخل المجتمع. لكن ذلك يتم دون إنكار أن بلوغ هذه النتيجة يمر بمرحلتين انتقاليتين نوضحهما فيما يلي:

زيادة الثروة :

[1] - علي عبد القادر.(2003).النمو الاقتصادي والفقر في الدول العربية هل ينمو متوسط دخل الفقراء بنفس معدل نمو متوسط الدخل ؟ مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد: 6، العدد 1،ص ص 16-20

عندما يزداد الإنتاج الكلي لاقتصاد ما سيزداد معه حجم الثروة الكلية القابلة للتوزيع على أفراد المجتمع. وهي علاقة ميكانيكية بموجبها يزداد نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام بما يعمل على انتشال العديد من هذا الفقر. لكن الواقع عادة ما يظهر أن هذه في الواقع هي أفضل نتيجة يمكن تحقيقها، نظرا لأن مستوى الفقر قد يبقى ثابتا باعتبار أن توزيع الثروة لم يكن من نصيب الفقراء.

- **تغير القيم** :

يتم توجيه طريقة تقاسم الثروات والمنافع لصالح القلة المحرومة من خلال تغير القيم المحدث من خلال النمو.

فحسب "Inglehart" عندما ينتفع السكان بعمال النمو الاقتصادي، يعمدون إلى تغيير مطالبهم:

فبحكم احتياجاتهم المادية التي تمت تلبيتها، لا تستحسن الزيادة في الدخل بقدر استحسان تحقيق الفارق النوعي في الحياة، والذي يتجلى في تحولهم نحو المطالبة بتلافي حالات الوفاة جراء الفقر المادي، بمعنى مطالبتهم بتقاسم الثروات نحو الشد فقرا داخل مجتمعاتهم... وهذا ما يفسر تفاؤلهم.

نلتمس وجهة نظر هذه لدى العديد من الاقتصاديين (Toye, Anne Krueger, Jacob Viner , Ian littlen John Basil Yamen, Peter Bauer, Bhagwati Harry G johnson,) حيث المبدأ الحاكم هو"دعه يعمل " شعار بالدول النامية هو "تصحيح الأسعار" أما آلياته فعديدة ومعظمها وارد بصياغة برامج الإصلاح الاقتصادي لصندوق النقدي الدولي والبنك العالمي.[1]

والفرض الجوهري الذي قامت عليه كون آثر النوازل (Trickle-down effects) المتأتي في من سياسات النمو يوفر منافع أكبر كسياسة للحد من الفقر، بحكم توفيره للتبديد في الموارد الضئيلة عند الاتجاه نحو السياسات المركزة على الحد من الفقر، حيث تكون النتيجة عادة إبطاء النمو الاقتصادي.

ثانيا : حسب مناهضي الليبرالية

على خلاف العلاقة التي تظهر أكثر ميكانيكية هناك استثناءات عديدة تشير إلى أن الأثر الايجابي للنمو الاقتصادي في تقليص الفقر هو واقعة وليس قاعدة ، نورد أهمها فيما يلي:

[1] - Jacques Brasseul. Op.cit., p, 12620..

1- العلاقة أقل ميكانيكية :

يرجع ذلك إلى الدلائل العملية التي تفند وجهة النظر هته :

ـ على سبيل المثال أوضح تقرير الأنكاد أن الدول الأقل تقدما "المتخلفة" شهدت تفاقما لمشكل الفقر، حيث بقي يتراوح في حدود [1] 36% رغم الارتفاع في معدلات النمو الاقتصادي خلال الفترة 2000-2005، بشكل يعيق من إمكانات بلوغ هدف الألفية الإنمائي المرصود في آفاق 2015.

ـ رغم أن كلا من بوركينافاسو والسلفادور حققتا نفس معدل النمو في حصة الفرد الناتج 3% إلا أن انخفاض عدد الفقراء قد جاء بمعدلات متباينة بين البلدين، حيث قدر معدلة في السلفادور بثلاث مرات معدل انخفاضه في بوركينافاسو ، كما أن البرازيل والبنغلادش اللتان حققتا وتيرة متساوية في تقليص عدد الفقراء شهدت إحداهما "البنغلادش" نموا بثلاثة أضعاف معدل نمو الناتج الفردي للبرازيل.

وعندما نعمل على إجراء مقارنة معتمدين على التحليل العرضي سيتضح تفنيد آخر للنتيجة السابقة، فتدهور الناتج الفردي لا يعكس بالضرورة مستوى الفقر، فخلال الفترة 2000-2005 رغم أن المستوى الناتج الفردي لماليزيا قدر "½" حصة الفرد الأوربي "12.715 دولار مقابل 25.514 دولار" إلا أن الفقر أدنى بماليزيا مقارنة بأوربا بالاعتماد على مؤشر الفقر الانساني HPI-1 " 16% مقابل 17 %" ورغم تساوي حصة الفرد الناتج الداخلي الخام لدى كل من حزر موريس وماليزيا إلا أن مستوى الفقر جد مختلف "27% مقابل 16% كمؤشر HPI-1

2- تفسير محددات النمو لا يتماشى مع تفسير النمو للفقر :

فعلى سبيل المثال ورغم أن الاندماج بالاقتصاد العالمي مستحسن "من أهم محددات النمو الاقتصادي " إلا أنه غير كاف لتقليل الفقر، وذلك بسبب :

طبيعة إستراتيجية النمو الاقتصادي :

فبالنسبة للدول النامية نميز :

إستراتيجية المعتمدة على تصدير منتج أو بعض المنتجات: خير مثال على ذلك البرازيل التي تعتمد نموذجا قائما على تصدير المنتجات عالية التكنولوجيا، والعديد من الدول الأقل تقدما المصدرة لمنتجات

[1] - UNDP, Human Développent Report, 2008.

خام أو زراعية، حيث تستفيد فئة أو قسم فقط من الاقتصاد، هذه الحالة عادة ما توصف بظاهرة "الاقتصاد الثنائي" Dualistic econmy حيث يسود قطاع تقليدي وآخر حديث وهذا الخير لا يسحب الأول بحكم امتيازه بتوظيف اليد العاملة المحدودة "المؤهلة"

- الإستراتجية القائمة على تصدير منتجات التشكيلة الدنيا.

تقاسم ثمار النمو الاقتصادي من عدمه : من خلال سياسات إعادة التوزيع للدخل

المطلب الثالث : تقويم أساليب تقدير العلاقة بين النمو والفقر

نتيجة التشابكات في علاقة كل من المتغيرين ببعضهما إضافة إلى ارتباطهما بمحددات مشتركة، بات من الصعب الأخذ بأسلوب معين للحكم على اتجاه أو طبيعة الأثر خاصة من النمو الاقتصادي باتجاه الفقر، رغم ذلك لا تزال أداة القياس الإحصائي أحسن الأدوات خاصة بالنسبة للمدى الطويل.

أولا : سلبيات الانحدارات ونماذج القياس الاقتصادي

يمكن حصر أهم سلبيات طريقة الانحدارات التي تعتمد على القياس الاقتصادي فيما يلي :

- **التبسيط المجفف** :

إن نموذج الاقتصاد القياسي يظهر سلبيات جدية، فهو لا يعطي سوى صورة مبسطة للعالم الحقيقي الذي يكون في الواقع أوسع واعقد مما يوحي به النموذج. والسبب الوجيه لاستعمالات النماذج المبسطة قد يكون محاولة مجارات كم علاقات التداخل المتزايدة بما يعمل على تعقيد النموذج.

- **صعوبات التشخيص** :

وهي ناجمة عن أخطاء قد ترتكب أثناء وضع أو تقدير المعايير والمعلمات.

- **صعوبات التكميم الكلي**:

تكمن الصعوبة الرئيسية في جعل معلومات النموذج "مخرجاته" تعبر ليس فقط عن مؤشرات كلية بل وجزئية أيضا. من أمثلة ذلك الاستعانة بنتائج دراسة قطرية تقديرية للعلاقة بين متغيرين لتمثيل العلاقة داخل وحدة من المجتمع الإحصائي، علما أن هناك احتمال لخطأ التعميم.

- **الاهتمام بالفعالية على حساب الملائمة** (Efficiency) :

فعادة ما يتم تحليل الأهداف بربطها بالنتائج في حين يتم إهمال الأهداف بمقارنتها بالموارد ،وهذا ما يعبر عنه بالنجاعة أو الملائمة . في حين تطالب الدول الأقل تقدما بالاهتمام بالتحليل الفاعلية أكثر من تحليلها للفعالية ، لأن إهمالها عادة ما يتسبب في جعل السياسات الاقتصادية التنموية تبنى على أسس غير ملائمة للأهداف.

ومن بين الاهتمامات الفعالية يمكن أن نشير الى سياسات التنمية الإقليمية وسياسات أخرى ينادي به البعض الخبراء التنمية ، لدرجة إحاطتها متزايدة من قبل هيأت التمويل الدولية.

على سبيل المثال لا حصر : يتمثل هدف سياسة التوطن "أي تنظيم استعمالات الأرض " في إيجاد توزيع مكاني للنشاطات بما يجعلها أكثر ملائمة في زيادة الدخل القومي.[1]

ثانيا : النمو الاقتصادي وإقلال الفقراء

إن الحد من تفشي ظاهرة الفقر أصبح ضرورة ملحة خلال السنوات القليلة المنصرمة ، لعل ذلك يأتي في مرحلة اتضح فيها عدم قدرة استراتيجيات بعث النمو الاقتصادي أو التنمية الاقتصادية التي تنصح بها منظمات التمويل الدولية التي تم فرضها على الاقتصاديات النامية، لتتخذ مؤشر الوفاء بمتطلبات الإقلال من عدد الفقراء كإيعاز للحكم على مدى حاجة الدول المتخلفة أو الفقيرة للمزيد من القروض تحت غطاء الإعانات "Aids " مما جعل من الضروري التعرف على مؤشرات التي يمكن من خلالها الحكم على مدى عمل النمو لصالح الفقراء.

1- استنباط العلاقة النظرية التي تربط نمو دخل الفقراء بنمو متوسط الدخل :

يمكن تحليل العلاقة بين النمو الاقتصادي والفقر كما يلي:[2]

- صياغة خط الفقر كدالة في متوسط الدخل :

$$z = z(\mu), 0 \le \frac{\mu}{z}\frac{dz}{d\mu} = E_z \le 1 \dots \text{(133.)}$$

بافتراض حط الفقر ثابتا عبر الزمان والمكان (E_z=0) وهو العرف السائد في خط الفقر الدولي، أما عند اعتباره نسبة من متوسط الدخل (E_z=1) وهو العرف السائد في حالة تقديرات الفقر في أوروبا.

[1] - كامل كاضم بشير الكناني.(2008).الحيز وأقطاب النمو، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان – الأردن، الطبعة الأولى،ص . 68.

[2] - علي عبد القادر.(2003).نفس المرجع السابق. ص ص 17-20.

- إن كلا من مؤشري نسبة الفقراء P_0 وفجوة الفقر P_1 يمكن صياغتها كدوال في متوسط دخل الفرد وخط الفقر z ومعامل Gini لتوزيع الدخل m حيث كلما ارتفع متوسط دخل الفرد أو انخفض خط الفقر مع ثبات معامل Gini كلما انخفض الفقر. كذلك يتوقع ازدياد الفقر مع ارتفاع معامل Gini مع ثبات متوسط دخل الفرد وخط الفقر. كذلك فإنه يلاحظ أن كلا من المؤشرين يعد كدالة متجانسة من الدرجة صفر في متوسط دخل الفرد وخط الفقر، بمعنى أنه إذا تغير كل منهما بنفس النسبة فإن ذلك لن يؤثر على الفقر. على أساس من هذه الملاحظات يمكننا كتابة المؤشرين على النحو التالي :

$$P_0 = P_0(\frac{\mu}{z}, m) \ , \quad P_1 = P_1(\frac{\mu}{z}, m) \ldots. (134.)$$

بالنظر إلى المعادلة (134) يمكن كتابتهما كما يلي :

$$P_0 = P_0(\frac{\mu}{z(\mu)}, m) \ , \quad P_1 = P_1(\frac{\mu}{z(\mu)}, m) \ldots. (135.)$$

ولأغراض التحليل يمكننا أيضا كتابة مرونة مؤشر عدد الرؤوس ومؤشر فجوة الفقر بالنسبة لمتوسط دخل الفرد على النحو التالي :

$$E_{P_0} = \frac{\partial P_0}{\partial \mu} \cdot \frac{\mu}{P_0} \ldots. (136.)$$

$$E_{P_1} = \frac{\partial P_1}{\partial \mu} \cdot \frac{\mu}{P_1} \ldots. (137.)$$

وحيث كلا منهما سالب حسبما لاحظنا أعلاه، فإن مرونة كل من هذين المؤشرين بالنسبة لخط الفقر تساوي مرونتها السالبة بالنسبة لمتوسط دخل الفرد.

وعليه فإنه يمكننا كتابة متوسط دخل الفقراء على النحو التالي :

$$Y(\mu, m) = z(\mu)\left[1 - \frac{P_1(\frac{\mu}{z(\mu)}, m)}{P_0(\frac{\mu}{z(\mu)}, m)}\right] \ldots. (138.)$$

كما يمكننا مفاضلة متوسط دخل الفقراء مع متوسط الدخل، مع افتراض ثبات معامل Gini والحصول على مرونة متوسط دخل الفقراء بالنسبة لمتوسط الدخل على النحو التالي:

$$E_y = \frac{\mu}{y} \cdot \frac{\partial y}{\partial \mu} = \alpha_1 = E_z - (E_z)\left[\frac{P_1}{P_0 - P_1}\right]\left[E_{P_1} - E_{P_0}\right] \ldots. (139.)$$

ويمكننا تعويض تعريف مؤشر فجوة الفقر في التعبير الثاني من المعادلة رقم (136) لنحصل على ما يلي :

$$\frac{P_1}{P_0 - P_1} = \frac{(z-y)}{y} \quad \ldots. (140.)$$

أثبت Kakwani أن الشق اليمن من المعادلة (140) يساوي معكوس القيمة المطلقة لمرونة مؤشر فجوة الفقر بالنسبة لمتوسط الدخل على النحو التالي :

$$E_{P_1} = \frac{-y}{(z-y)} \quad \ldots. (141.)$$

بتعويض الطرف الأيمن الواردة بالمعادلة (141) في المعادلة (140= نحصل على الصيغة النهائية لمرونة دخل الفقراء بالنسبة لمتوسط الدخل على النحو التالي:

$$E_y = \frac{\mu}{y} \cdot \frac{\partial y}{\partial \mu} = \alpha_1 = E_z + (1 - E_z)(1 - \frac{E_{P_0}}{E_{P_1}}) \quad \ldots. (142.)$$

$(z=\beta\mu)$ $[E_z=1]$

تمثل المعادلة (142) العلاقة التي تربط النمو في متوسط دخل الفقراء والنمو في متوسط الدخل والتي حاول كل من دولار وكراي البحث عنها بطريقة خاطئة. تمثل المعادلة (142)المرونة الداخلية لمتوسط دخل الفقراء ، والتي يتضح منها أن أحد الشروط الضرورية للحصول على تناسبية بين معدل نمو متوسط دخل الفقراء ومعدل نمو متوسط الدخل يتمثل في أن يكون خط الفقر نسبة مئوية من الدخل، بمعنى أن تكون مرونة خط فقر تساوي الواحد الصحيح . في مثل هذه الحالة فإن مؤشرات الفقر تحت الدراسة ستكون دالة في معامل جيني فقط، ذلك ما يمكن إثباته بتعويض خط فقر في معادلتي المرونة للحصول على :

$$P_0 = P_0(\frac{1}{\beta}, m) = H(m) \ , \ P_1 = P_1(\frac{1}{\beta}, m) = P_1(m) \quad \ldots. (143.)$$

يترتب على هذه النتيجة بطريقة تلقائية أن مرونة مؤشرات الفقر بالنسبة لمتوسط دخل الفقر ستكون صفرا ($E_{po}=E_{p1}=0$) بتعويض المعادلة (143) في تعريف متوسط دخل الفقراء نحصل على ما يلي :

$$y(\mu)=z(\mu)\left[1-\frac{P_1(m)}{P_0(m)}\right]=\beta\cdot\mu\cdot\left[1-\frac{P_1(m)}{P_0(m)}\right]=\lambda\cdot\mu \ldots. (144.)$$

حيث λ ثابت يساوي إلى مقدار $\beta\left[1-\frac{S(m)}{H(m)}\right]$، والمعادلة (144) تثبت التناسبية التي سعى إليها دولا وكراي.

ويتضح أن مرونة متوسط دخل الفقراء بالنسبة لمتوسط الدخل هي عبارة عن متوسط مرجح "متغير مرجح" بين الواحد الصحيح، بوزن يعادل مرونة خط الفقر بالنسبة لمتوسط دخل، ومقدار أقل من الواحد الصحيح، بوزن يعادل الواحد الصحيح ناقص مرونة خط الفقر بالنسبة لمتوسط الدخل.

يتمثل الشرط الضروري الثاني، في أن تكون مرونة خط الفقر بالنسبة لمتوسط الدخل مساوي للصفر ($E_{po}=0$) وأن تكون مرونة مؤشر عدد الرؤوس بالنسبة لمتوسط الدخل مساوي للصفر ($E_z=0$).

بالرغم من أن مرونة خط الفقر يمكن أن تصبح صفرا إذا ما افترض أن خط الفقر ثابت، إلا أنه في معظم الحالات التطبيقية عادة ما تكون مرونة مؤشر عدد رؤوس مع متوسط الدخل مختلفة عن الصفر، ومن ثم فإنه يصعب تحقق الشرط الضروري الثاني للحصول على التناسبية التي سعى إليها دولار وكراي.

2- **النمو المخفف للفقر** :

إن أي نموذج يبحث عن الحصول على إستراتيجية لتخفيف وطأة الفقر لا بد وأن تبقى على ثلاث قواعد وهي : العمل ، الدافعية وأخيرا الثقة: [1]

إن الإلمام بالتداخل بين كل من النمو الاقتصادي والفقر يأتي أيضا بدافع غير مباشر يتمثل في تحولات الاهتمامات لدى هيئات التمويل والتنمية الدولية نحو أهداف التنمية الإنسانية – والتي تمت صياغتها تحت مسمى أهداف الألفية الإنمائية –كإشارة واضحة إلى التحدي الذي بات يلازم صناع القرار بحكومات الدول المتخلفة والمجتمعات على حد سواء.

[1] - كمال حطاب.(1994).دور الاقتصاد الإسلامي في مكافحة مشكلة الفقر.مجلة دراسات،جامعة اليرموك،الأردن،المجلد21،عدد،2،ص 1322.

أ – نشأة ومفهوم النمو المحابي للفقراء:

ـ **النشأة:** يعزي ظهور اصطلاح النمو المخفف للفقر إلى اهتمام المجتمع الدولي بدعم الإنفاق الاستهلاكي خلال فترات النمو الاقتصادي والذي ظهر مع مطلع الألفية الجديدة، على إثر فشل سياسات عدم النمو الاقتصادي تحت إشراف هيأت التمويل الدولية في تحقيق ذلك.

ـ **المفهوم:** يمكن تعريف النمو المحابي للفقراء كما يلي :

من منطلق فكرة التعميم : "هو ذلك التحسين على مستوى الأداء الاقتصادي الذي يتزامن فيه النمو الاقتصادي مع تراجع دلائل الفقر أو اللاعدالة، من خلال آلية توزيع الدخل التي تعمل على نمو إنفاق الفرد ".

كما يمكن تعريفه بـ : "النمو المفيد، المقلص للفقر ..."، وهذه الفكرة تبنتها هيئات التمويل الدولية منها: الأمم المتحدة ، البنك العالمي ومنظمة التعاون أُقتصادي والتنمية. [1]

التعريف الدقيق على خلاف الأول: "يعني النمو الذي تتحسن معه كيفية توزيع منافع النمو بين الفقراء والأغنياء".

ب – أنواع النمو المحابي للفقراء:

يتفرع النمو المحابي للفقراء من حيث المفهوم إلى قسمين [1]: أحدهما مطلق، أما الثاني نسبي، ويمكن إيجاد تصنيفات أخرى بالنظر إلى طبيعة الأدوات التي توظف لاحتساب الدليل، طبيعة أو مفهوم الفقر ...إلخ

- **النمو المحابي للفقراء بشكل نسبي** «Relative sense»:

النمو المحابي للفقراء حسب Kakwani and Pernia (2000) هو النمو الاقتصادي الذي يستفيد منه الفقراء نسبيا مقارنة بالأغنياء، اي ذلك النمو الاقتصادي الذي يتزامن مع تراجع في مؤشر اللامساواة[2]

هناك العديد من مؤشرات قياس النمو المحابي للفقراء بالشكل النسبي، أهمها :

[1] - Nanak.K.Shahid.K.Hyun H.(2004) Son, Pro-poor growth,concepts and measurement with country case studies, International Poverty Center, UNDP,working paper, N°1, P.03.

- **مؤشر النمو المحابي للفقراء** (PPGI)

ويساوي نسبة المرونة الفرعية للفقر المرجحة بدرجة التوزيع إلى المرونة الفرعية لمؤشر الفقر مع مستوى المعيشة.

$$PPGI = \frac{\text{المرونة الفرعية المرجحة بدرجة التوزيع}}{\text{المرونة الفرعية مع مستوى المعيشة}} + 1 \quad \ldots\ldots (145.)$$

الجدول رقم (2.1): دلالة مؤشر قياس النمو المحابي للفقراء

علامة وقيمة المؤشر PPGI	حالة محاباة النمو	علامة وقيمة المؤشر	حالة محاباة النمو
م>0	نمو اقتصادي ضد الفقراء	م > 0.66 1 >	نمو اقتصادي محابي الفقراء
0<م<0.33	نمو اقتصادي محابي للفقراء بطريقة ضعيفة	م<1	نمو اقتصادي محابي للفقراء بشدة
0.33<م<0.66	نمو اقتصادي محابي للفقراء بطريقة متوسطة		

المصدر : على عبد القادر، النمو الاقتصادي المحابي للفقراء، مرجع سابق، ص 05.

- **معدل النمو مكافئ الفقر** (PEGR)

ابتكر هذا المؤشر كل من Kakwani و Son، يتم الحصول عليه بضرب دليل النمو المحابي للفقراء PPGI في معجل نمو متوسط الدخل μ

$$PEGR = PPGI \times \quad \ldots\ldots (146)$$

- **معدل النمو مكافئ الفقر**(PGC)

تتصف هذه المنهجية من طرف Son سنة 2004 بالسيادة العشوائية من الدرجة الثانية، مقارنة بنظيرتها المتمثلة في منحنى تأثير الفقر (GIC)، تتطلب هذه المنهجية بيانات توزيع الإنفاق أو الدخل حسب فئات المجتمع "من الأفقر إلى الأغنى" وذلك خلال فترتين زمنيتين مختلفتين.

- نقوم بحساب معدل نمو الإنفاق الحقيقي للفرد في السنة "بالاعتماد على بيانات متوسط إنفاق الفرد في السنة الأخيرة"
- ثم نحسب متوسط إنفاق الفرد لكل شريحة سكانية لكل سنة موضحة (بواسطة ضرب متوسط إنفاق الفرد بنصيب الشريحة السكانية من إجمالي الإنفاق وقسمة الحاصل على حجم الشريحة "10%").
- نعمل على استخراج معدلات نمو الإنفاق الحقيقي للفرد في كل شريحة سكانية.

ثم نحسب معدل النمو الفعال كمتوسط مرجح لمعدلات نمو الإنفاق الحقيق للفرد داخل كل شريحة سكانية.

نقوم بحساب فارق معدل النمو المشاهد عن معدل النمو الفعال، لتحديد الكسب أو الخسارة في النمو. يلخص الجدول الموالي تفسير قيمة مؤشر الفقر حسب منهجية Son.

الجدول رقم (3.1) : بيان الحالات الموصوفة بالاعتماد على منحنى نمو الفقر

قيمة الدليل	توصيف النمو	مؤشر اللامساواة
$g(p) > g\ ;\ \Delta L(p) = 0$	محابي الفقراء	بدون تغيير
$g(p) > g\ ;\ \Delta L(p) > 0$	محابي الفقراء (مطلق)	تراجع
$0 < g(p) < g\ ;\ \Delta L(p) < 0$	أثر النوازل	ارتفاع
$g(p) < 0\ ;\ g > 0$	محابي الأغنياء	ارتفاع

وللإشارة فقد توصلت Son اعتماد على 241 فترة زمنية لعينة تتكون من 87 دولة إلى أن النمو كان محابيا للفقراء في 95 حالة منها في حين لم يكن محابيا للفقراء في 94 حالة[1].

نقائص النمو المحابي للفقراء بشكل نسبي :

لا يوفر توصيفا دقيقا لعملية النمو الاقتصادي، حيث يحتمل أن يكون النمو محابيا للفقراء في حالات ظهور نتيجة المؤشر سلبية، وعلى العكس قد يستفيد الأغنياء بشكل مطلق مقارنة بالفقراء في حين يظهر المؤشر أن النمو محابي للفقراء.

[1] - Hyun.H.(2004) Note on Pro-poor Growth Economics Letters, Vol 82, P, 313.

- **النمو المحابي للفقراء بشكل مطلق** « Absolute sense»

يعرف النمو المحابي للفقراء بمفهومه المطلق بأنه "انتفاع مطلق للفقراء يفوق انتفاع غيرهم، أي يتعلق بالزيادة في رصيد الدخل وليس في معدل نموه"[2]. [1] وهو بطبيعة الحال يعني أن الشكل النسبي محقق. وتجدر الإشارة إلى أن بعض مؤشرات القياس صالح لكلتا الغايتين، أي يمكن قياس مدى محاباة الفقر بشكليه النسبي والمطلق، هذا النوع من المقاييس محبذ لأن قياس النمو المحابي للفقراء اعتمادا على اختيار إحدى المقارنتين عادة ما يجعل الحكم على طبيعة المحاباة ضعيفا باعتبار أن كلا من النمو الاقتصادي وعدالة التوزيع للدخل يعكسان مستوى التنمية الاقتصادية داخل المجتمع.

[1]- Ravallion.M.(2003).Dhaohua Chen, Measuring Pro- poor Growth, Economics Leetters,Vol, 78 N° 1, PP, 93-99..

خاتمة الفصل:

من خلال داستنا لهذا الفصل إتضح لنا أن لدراسة النمو الإقتصادي أهمية كبيرة في تحليل الواقع الإقتصادي لأي بلد، فهو مقياس يعبر عن الزيادة في الناتج الوطني الحقيقي و الدخل الفردي، أما فيما يخص تحليلنا لمختلف نظرياته فإن معظم النماذج التقليدية للنمو ركزت على المردودية الحدية لمخزون رأس المال المرتبطة بمعدل الإدخار، و أهملت تأثير المتغيرات الخارجية على النمو، و من جانب آخر فإن الآداء الضعيف لنظريات النمو النيوكلاسيكية في تفسير مصادر النمو طويل الأجل أدى إلى عدم قبولها، و ظهور فكر جديد آخر سمح بزيادة عوائد الحجم في الإنتاج الكلي،و ركز على دور العوامل الخارجية المتمثلة في كل من رأس المال البشري، المعرفة العلمية، الإنفاق الحكومي و غيرها في تحديد معدل العائد على رأس المال المستثمر، غير أنه نستطيع القول أن مختلف نظريات النمو قد بينت أن النمو مرتبط بعامل تراكم رأس المال من جهة و زيادة الإنتاجية من جهة أخرى.

عليه فإذا كان النمو الإقتصادي يهدف إلى زيادة الناتج بالقدر الذي يؤدي إلى حدوث تحسينات في مستويات معيشة الأفراد بغض النظر إلى إنتمائهم الطبقي، فإنه لابد من البحث عن كيفية تقسيم و توزيع هذه النتيجة على مختلف شرائح المجتمع، مما يحقق أهداف التنمية المتمثلة رفع متوسط الدخول الحقيقية و مستويات المعيشة، و التخفيف من ظاهرة الفقر.

الفصل الثالث

النمو الإقتصادي والفقر في الجزائر

مقدمة الفصل:

لقد مضى أكثر من خمسين سنة منذ بدأت التنمية الاجتماعية والاقتصادية في الجزائر، وبالرغم مما أتاحته هذه التنمية من تحسين في بعض المؤشرات منها التعليم، الصحة والزيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي، إلا أنها ما زالت قاصرة على الارتقاء بالغالبية العظمى من أفراد المجتمع الجزائري إلى مصاف الفرد بالدول المتقدمة، ويرجع هذا القصور غلى مجموعة من المعوقات التي لا تزال قائمة بالمجتمع الجزائري حتى وقتنا الراهن.

أي أنها لازالت تعاني ويلاته منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، على الرغم من توفرها على العديد من الموارد الطبيعية والإمكانيات وعمليات التنمية التي باشرتها منذ عدة سنوات، إلا أنه يوجد عدد كبير من الفقراء في المدن الجزائرية.

ومن أجل مكافحة الفقر انتهجت الجزائر سياسات متعددة الجوانب والمستويات في مواجهته، التي تهدف في مجموعها إلى التأثير على مختلف المتغيرات، التي تحدد درجة تفشي أو عمق الفقر، وتشمل برامج الإخلال أو الحد من ظاهرة الفقر.

وسنحاول خلال هذا الفصل التعرف على واقع ظاهرة الفقر في الجزائر، وأهم محدداته وحدوده وأسبابه والبرامج المنتهجة لمكافحته، لذلك قسمنا الفصل إلى ثلاث مباحث، جاءت كالآتي:

- المبحث الأول: ظاهرة الفقر في الجزائر.
- المبحث الثاني: محددات ظاهرة الفقر وأسبابه وطرق قياسه.
- المبحث الثالث: برامج الانعاش والنمو الاقتصادي لمواجهة الفقر في الجزائر.

المبحث الأول: ظاهرة الفقر في الجزائر

بالرغم من التحسن النسبي لبعض المؤشرات الاجتماعية في الجزائر والمتعلقة بالتعليم، الصحة والزيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني، إلا أن ظاهرة الفقر لازالت تفرض نفسها في الواقع الاجتماعي الجزائري، في ظل التضارب الموجود حول نسبة الفقر في الجزائر، بين التصريحات الرسمية الوطنية التي يقر على أن نسبة الفقر تقدر ب 5%، والتصريحات المتعلقة بالهيئات الدولية التي تصرح على أن نسبة الفقر في الجزائر تقدر ب 30.5%، إلى جانب تصريحات الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان، التي تقول على أن نسبة الفقر تقدر بحوالي 25%، أي حوالي 10 ملايين جزائري يعيشون تحت خط الفقر([1]).ومن أجل دراسة واقع الفقر في الجزائر ارتأينا أن تقسم هذا المبحث إلى المطالب التالية :

المطلب الأول : مفهوم الفقر في الجزائر وخصائصه

المطلب الثاني : حدود الفقر في الجزائر وتوزيعه الجغرافي

المطلب الثالث: مؤشرات الفقر في الجزائر

المطلب الأول : مفهوم الفقر في الجزائر وخصائصه

يؤدي الاختلاف في القواعد والمناهج المعتمدة لقياس ظاهرة الفقر، وكذا الاختلاف في الأهداف المسطرة من هذه القياسات إلى اختلاف وتباين في الأرقام المتعلقة بالفقر بين المعطيات المعتمدة لدى الهيئات الوطنية، وتلك المعتمدة لدى الهيئات الدولية، مما يؤدي إلى صعوبة المقارنة بين النتائج المتحصل عليها نظرا للفارق الكبير بين هذه الأرقام، وتبعا للدراسة التي قام بها المركز الوطني للدراسات والتحاليل الخاصة بالسكان والتنمية "ceneap" في سنة 2005، والذي اعتمد على الإنفاق الاستهلاكي الإجمالي للأسرة كمؤشر قياس لمستوى المعيشة قصد تحديد عتبة الفقر على عينة من الأسر الجزائرية، حيث قدرت عتبة الفقر بـ 50% من وسيط نفقات هذه الأسر[2].

أولا: مفهوم الفقر في الجزائر

تعددت التعاريف المتعلقة بالفقر في الجزائر، ونذكر منها :

[1]– تقرير الرابط الجزائرية لحقوق الإنسان يوم 17 أكتوبر 2014 ، بمناسبة اليوم العالمي للقضاء على الفقر [على الخط . 2014 / 12 / 05] تاريخ التحميل www.echoroukounline.com/ARA/Article/219553HTML

[2] - La revue de Ceneap.(2009).Niveau de vie et Mesure de la pauvreté en Algérie,N°11,P 59.

أ. التعريف الأول:

عرفت وزارة العمل والتضامن الفقراء أنهم" الفئة التي ليس لها دخل نقدي وهم فئة المعوقين بنسبة 100% والأشخاص البطالين"[1].

ب. التعريف الثاني:

عرفه المجلس الاقتصادي والاجتماعي " Cnes " أنه حالة أفراد أو جماعة، تعرف نقصا في الموارد المتوفرة وتدنيا في المكانة الاجتماعية، وحالة من الإقصاء المادي والثقافي ومن نمط الحياة.[2]

ج. التعريف الثالث:

عرفته الندوة الأولى حول مكافحة الفقر والإقصاء في الجزائر أكتوبر2000، "على أنه عدم الاكتفاء في الاستهلاك الغذائي كما ونوعا، بالإضافة إلى عدم كفاية الاحتياجات الاجتماعية الأساسية، على أن يكون الإتباع بصفة متوسطة على الأقل، خاصة عند ما يتعلق الأمر بحد الفقر الأعلى، بالإضافة إلى تغطيته للجانب المادي، فإنه يرتبط ببعض الجوانب غير المادية."[3]

ثانيا: خصائصه :

لتحديد خصائص الفقر في المجتمع الجزائري اعتمدنا على الدراسة التي قام بها المركز الوطني للدراسات والتحليل من اجل السكن والتنمية LSMS لسنة 2005، وخلص التحقيق أن الفقراء يتميزون بما يلي:

– تعد المناطق الريفية أكثر المناطق انتشارا للفقر في الجزائر، كما يتمركز الفقراء بالأخص في المناطق المعزولة، وتتميز هذه الأخيرة بضعف الاستثمارات أو انعدامها مما يجعل العمالة تقتصر على الرعي والزراعة التقليدية.

– إن المستوى التعليمي لرب الأسرة هو أفضل دليل على الفقر، فالأسرة التي يعولها أمي تعاني من أعلى درجات الفقر، حيث نجد أن 12%، من الفقراء ليس لأرباب عائلاتهم أي مستوى تعليمي، كما أن

[1] - Ministère de la santé et de la reforme Hospitalière, population et développement en Algérie.(2002),pauvreté, journée Mondiale de la population, bibliothèque ELHAMA, 12 Juillet, Alger

[2] Cnes.(2001).La maitrise de la globalisation, une nécessité pour les plus faibles, session plénière, Algérie, Mars, P 107.

[3] – وزارة التضامن الوطني.(2000).الندوة الوطنية الأولى حول مكافحة الفقر والإقصاء، قصر الأمم، الجزائر، أكتوبر،ص03

الأسرة التي تعولها نساء أكثر عرضة للفقر من تلك التي يعولها ذكور، خاصة أن قدرة المرأة ذات المستوى التعليمي المنخفض في الحصول على عمل منتظم ما تزال محدودة في الجزائر وبالخصوص في المناطق الريفية.[1]

– تتوزع نفقات الاستهلاك بالنسبة للفقراء على شكل 41.8% تخص شراء نفقات منتجات غير غذائية وتنقسم إلى نفقات السكن والتي تأتي في المرتبة الأولى بنسبة 23.6% ، ثم تأتي نفقات النقل والاتصال بنسبة 16.45%، بعدها نفقات الصحة بنسبة 15.9%، بينما تشمل النفقات الغذائية والتي تمثل 58.22% من الميزانية الكلية، فشكلت الحبوب المرتبة الأولى بنسبة 25.46%، الحليب ومشتقاته 13.68% الخضر الجافة 13.60% اللحوم بنسبة 10.12% ، بينما تمثل الفواكه 6.44 % والخضر الطازجة5.1 %.[2]

–كما تعاني الإناث اللاتي يعلن أسرهن من التهميش الاجتماعي العام، مما يزيد من احتمالات تعرضهم للفقر، كما تمثل الأسر التي يعولها شخص عاجز فئة اجتماعية أخرى شديدة التعرض للفقر، لأن البيئة الاجتماعية والثقافية السائدة لا تسمح لأولئك المصابين بالعجز باستكشاف قدراتهم الإنتاجية لزيادة دخلهم ولذلك يلجأ الكثير منهم إلى التسول في الشوارع أو السعي للحصول على الصدقات، وهم أقل الناس فرصة للحصول على الخدمات العامة، خاصة وأن البرامج المتخصصة التي تتكفل بهذه الفئة محدودة في الجزائر، ولهذا يجد هؤلاء أنفسهم مهمشين اجتماعيا واقتصاديا بسبب إعاقتهم.

– ويمثل أطفال الشوارع فئة اجتماعية أخرى عالية التعرض للفقر، فأطفال الأسر الفقيرة الذين يتسربون من التعليم يجدون أنفسهم مدفوعين إلى التسول، أو البيع على حافة الطرقات للمشاركة في معيشة أسرهم كما تضطر الفتيات إلى العمل في البيوت، وهكذا تطورت ظاهرة عمالة الأطفال، ورغم قلة الإحصائيات والمعلومات إلا أن هذه الظاهرة أوسع انتشارا في المدن الكبرى، فرغم أن بعض أطفال الشوارع مازالوا يعيشون مع أسرهم، فإن البعض الآخر منهم يميلون إلى الحياة في مجموعات صغيرة في الأماكن العامة مثل محطات السكك الحديدية و غيرها من الأماكن.

[1]– CNES.(1998).نفس المرجع السابق، ص 86.

[2]– حاجي فطيمة.(2013–2014).إشكالية الفقر في الجزائر في ظل البرامج التنموية للجزائر للفترة 2005–2014 .رسالة دكتوراه جامعة محمد خيضر بسكرة،ص 157.

– إن السكنات التي يقطنها الفقراء تفتقر إلى الشروط الصحية من مياه مؤمنة، وصرف صحي ملائم وكهرباء، كما أن انتشارها كثر في الأرياف والمناطق المحايدة للمدن، كما تعتبر الينابيع والوديان مصدر من المصادر التي يلجأ لها الفقراء لجلب الماء للشرب أو للاستعمالات الأخرى.

– ترتبط قياسات الفقر بصورة وثيقة بحجم الأسرة المعيشية، فالأسرة التي تتكون من فرد أو فردين لا تعاني من ظاهرة الفقر، في حين ترتفع معدلات الفقر مع زيادة حجم الأسرة، فتصل إلى أن أغلبية الفقراء عدد أفرادهم يزيد عن 10 أشخاص، أي تتكون من 7.64 شخص في المتوسط.

المطلب الثاني: حدود الفقر في الجزائر وتوزيعه الجغرافي

1- حدود الفقر في الجزائر:

من منطلق التحقيقات التي قام بها الديوان الوطني للإحصاء على النفقات الاستهلاكية للحاجات الأساسية وللمستوى المعيشي للعائلات سنتي 0999 و 0992 توصل الديوان إلى وجود ثلاثة حدود للفقر في الجزائر وهي كالآتي:

أ .حد الفقر الأقصى:

هو كمية النقود التي تنفق من أجل تلبية أدنى احتجاجات الغذاء والتي تم تقديرها بـ 2100 سعرة حرارية يوميا للفرد[1]، كما يعرف هذا الحد أيضا بحد الفقر المدقع أو حد الفقر الغذائي.

ب .حد الفقر الأدنى:

وهي كمية النقود التي ينفقها الفرد من أجل تلبية أدنى احتياجاته من الغذاء (حد الفقر الغذائي) مضافا إليها نفقات احتياجات غير غذائية، كما يعرف هذا الحد أيضا بحد الفقر العام.

ج .حد الفقر الأعلى:

هي كمية النقود التي ينفقها الفرد من أجل تلبية أدنى احتياجاته من الغذاء (حد الفقر الغذائي) مضافا إليها نفقات أخرى غير غذائية (حد الفقر الأدنى) ونفقات أخرى أكبر غير غذائية أيضا. [2]

[1] CNES.Conseil National Economique et Social, p72.
[2] Ibid.p73.

2- التوزيع الجغرافي للفقر في الجزائر

يتوزع الفقر في الجزائر على كل التراب الوطني ليشمل المنطقة الشمالية ومنطقة الهضاب العليا والمنطقة الجنوبية، وتتباين نسب توزيع الفقر في هذه المناطق باختلاف طبيعية التضاريس والكثافة السكانية وطبيعية الأنشطة الاقتصادية.

وفي هذا المجال، قامت الوكالة الوطنية لتهيئة الإقليم ANAT بدراسة إحصائية لفائدة برنامج الأمم المتحدة الإنمائيPNUD تهدف إلى تحديد مناطق الفقر في الجزائر وخاصة تلك التي يتمركز فيها بشدة واستعانت في ذلك بمجموعة من المؤشرات أهمها : السكان، الثروة، الصحة والتعليم.

ومن نتائج الدراسة التي خلصت إليها الوكالة أظهرت أن ظاهرة الفقر تتمركز بالأخص في المناطق المحيطة بالمدن، في المنطقة الساحلية والرعوية والجزء الجنوبي للأطلس الصحراوي، وهذه المناطق تفتقر إلى السكنات المؤمنة بالمياه الصالحة، والصرف الصحي المحسن، والمرافق العامة كالمستشفيات والمدارس والنوادي الرياضية وغيرها ،كما يحتل فيها الفقر المدقع نسبة مرتفعة بسبب انعدام العمل وانتشار البطالة، وارتفاع نسبة الإعالة

وفقدان مرافق العمل نتيجة لموقعها الجغرافي واعتبارها مناطق جبلية. [1]

المطلب الثالث: مؤشرات الفقر في الجزائر

لدراسة الوضعية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر نستدل بمجموعة من المؤشرات، التي تبرز لنا مدى تراجع ظاهرة الفقر والتي تعتبر كمقياس لتحديد حدود الفقر، ومن هنا سوف نركز في هذا المطلب على المؤشرات التالية :

أولا – الفقر والبطالة :

تشكل البطالة السبب الرئيسي لإفقار السكان بسبب سوء توزيع الدخل، نظرا لانعكاساتها على مداخيل العائلات، حيث تؤدي إلى انخفاض دخل الأفراد ومنها عدم إمكانية تغطية سلة المواد الأساسية اللازمة للحياة، مما يؤدي إلى انتشار الفقر ولهذا يعتبر ارتفاع معدلات البطالة من أهم مقياس الفقر في الجزائر والجدول التالي يوضح لنا ذلك :

[1] CNES, Projet.E4 Rapport sur Le Développement Humain, Algérie: 2003, p 53.

الجدول رقم (1.3) : تطور معدل البطالة في الجزائر من سنة 2011 **إلى** 2013.

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
معدل البطالة	29.5	27.3	25.7	3.7	17.7	15.3	12.3	11.8	11.3	10.2	11.4	10	9.7	10

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي، 2010 الجزائر، .ص 12.

- الديوان الوطني للإحصائيات على الخط WWW.ONS.DZ

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن معدل البطالة كان مرتفعا في سنة 2000 حيث بلغت 29.5% ثم 27.3 % و 23.7 % لسنتي 2001 و2003 على التوالي، كنتيجة حتمية لما خلفته الإصلاحات الاقتصادية المدعومة من قبل صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، وهذا ما يبين محدودية هذه السياسات في القضاء على البطالة في المدى القصير، لكن في سنة 2004 إنخفض معدل البطالة ليصل إلى 17.5% بانخفاض 10 نقاط عن سنة 2001، وكان ذلك بفضل برنامج دعم النمو الاقتصادي (2001 – 2004) الذي وفر منذ تنفيذه حوالي 7285 ألف منصب عمل منها 4575 ألف منصب دائم بنسبة 63 %و2710 ألف منصب مؤقت بنسبة 37 %، وقد توزعت المناصب بنسبة 83 % للقطاع المهيكل و37 %للقطاع غير الرسمي[2]، كما نلاحظ من خلال الجدول أن معدل البطالة انخفض من 17.7% سنة 2004 إلى 10.2 % سنة 2009 بفضل برنامج الإنعاش الاقتصادي (2005 – 2009) الذي وجه اهتماما كبيرا للجانب الاجتماعي، ثم ترتفع في 2010 إلى 11.4 % لتنخفض إلى 10 % سنة 2013.

ثانيا الفقر ومستوى التعليم:

يعتبر مستوى التعليم والمعرفة للسكان أحد الأبعاد الأساسية لمؤشر التنمية البشرية، لأن الاهتمام بتكوين القدرات البشرية عن طريق التعليم يهدف إلى إكسابها المهارات والقدرات اللازمة للمشاركة في العملية التنموية، والتي من خلالها يستمد النمو الاقتصادي مادته ويخفض مستوى الفقر.

فالتعليم هو أفضل وسيلة للأفراد لتحسين مستواهم الثقافي والاجتماعي بالإضافة إلى نوعية التعليم التي تعتبر مؤشر على نوعية القوى العاملة في المجتمع ، كما أنه يلعب الدور الهام في التنمية، فلا يمكن أن نتصور مجتمع لا يستطيع أفراده الإلمام بالقراءة والكتابة وتغلب عليهم الأمية ،أن ينهض بالتنمية الاقتصادية

والاجتماعية ويصبح في عداد المجتمعات المتقدمة ،حيث تناولت أدبيات التنمية البشرية التعليم من ثلاث زوايا رئيسية :[1]

- الاهتمام بتوفيره كأداة لاكتساب المعرفة.
- ربط التعليم باحتياجات سوق العمل.
- اعتبار التعليم حق إنساني يهدف إلى تحسين وضع البشر.

والجزائر مثل كثير من الدول العربية أقدمت مضيا في إصلاح نظامها التربوي، وفرضت التعليم على الأطفال من 6 سنوات إلى 15 سنة، من خلال تطوير الكفاءات وديمقراطية التعليم لمتابعة تطور العلوم التكنولوجية في كامل الميادين بالإضافة إلى اللغات الأجنبية .كما يؤثر الفقر سلبا على مدة التمدرس، حيث تتجلى الفوارق بين الفقراء وغير الفقراء وبين الإناث والذكور والريف وفي المدينة إبتداء من الطور الثاني، فهناك علاقة وطيدة بين الفقر والحصول على التعليم الأساسي، ولهذا يمكن إرجاع معدلات التسرب من التعليم الأساسي إلى الفقر وسوء مستوى الخدمة التعليمية، فمع التطور الملحوظ الذي حققته الجزائر خلال الألفية إلا أنها لا تزال دون المستوى المطلوب فالمتتبع للتطورات التي حدثت في مجال التعليم يجد أنها اقتصرت على الجانب الكمي دون النوعي.

والجدول التالي يوضح لنا عدد المتمدرسين في مختلف أطوار التعليم.

[1] – إبراهيم مراد الدعمة.(2015).التنمية البشرية و السياسات الإقتصادية، الاردن دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ص 109.

الجدول رقم: (2.3) تطور عدد المتمدرسين في مختلف أطوار التعليم حسب الجنس في الجزائر للفترة (2000 – 2010)

السنة / الطور	2001 –2000			2006 –2005			2010 –2009		
	ذكور	**إناث**	**المجموع**	**ذكور**	**إناث**	**المجموع**	**ذكور**	**إناث**	**المجموع**
الابتدائي	2510816	2210114	2720960	2222679	1973901	4196580	1743741	156392	3307733
المتوسط	1048826	966544	2015370	1133004	1088324	2221328	1566613	1486754	3052367
الثانوي	427917	547945	975945	489291	686440	1175731	488662	681689	1170351
الجامعي			466084						1034313

Source : office National des statistiques,http://www.ons.dz/personnel.htm mise à jours 5/7/2013 à 14:30.

من خلال هذا الجدول نلاحظ أن عدد المتمدرسين في تطور من خلال الفترات المذكورة، غير أنه يلاحظ أن عدد المتمدرسين الذكور أكثر من الإناث سواء في الطور الإبتدائي أو المتوسط ،حيث بلغ عددهم للذكور1743741 طالب و طالبة 1566613مقابل الإناث 1563992 طالبة و 1486754 على التوالي في الفترة (2009 – 2010) في حين نلاحظ أنه في الطور الثانوي أصبح تمدرس الإناث أعلى من الذكور فسجلت 681689 طالبة مقابل 488662 طالب خلال نفس الفترة أي 2009 – 2010 وهذا ما يؤكد لنا أن التسرب المدرسي للذكور يبدأ في الطور الثانوي.

إلا أن التعليم في الجزائر يعاني من العديد من النقائص تتمثل فيما يلي :

ـ تتوزع نسب التمدرس في التعليم الثانوي إلى 46.01 ٪ بالنسبة للإناث و 31.66٪ بالنسبة للذكور وهذا في سنة 2011، فهذا الأخير يبين لوحده العدد المرتفع للشباب البطالين في المجتمع الجزائري، كما أن 23 ٪ من المتمدرسين يصل إلى التعليم العالي أي ربع المتمدرسين، أي 4/3 منهم لا يصلون إلى المرحلة العليا من التعليم. [1]

انخفاض نسبة الإنفاق العام للدولة على التعليم، حيث بلغ 4.3٪ من الناتج الداخلي الخام في 2011 وهذه النسبة تعتبر متدنية مقارنة ببعض الدول، حيث وصلت في كوبا إلى 14.1٪ ،7.7٪ في الدانمارك و 17 ٪ في فرنسا.[2]

– سجل خلال السنوات الأخيرة اتجاها واضحا نحو تراجع التعليم التقني من جهة، وتكثيف محتويات البرامج من جهة أخرى.

كما أن الفقر الذي تعاني منه الأسر، خاصة في ظل ارتفاع نفقات التمدرس، والأدوات المدرسية يزيد من نسب التسرب المدرسي خاصة في المناطق الريفية لقد زادت حدة التسرب وأصبحت مثيرة للقلق خاصة في السنوات الأخيرة مع تدهور أوضاع التعليم عموما ونظامه المثقل بالمشاكل من جهة أخرى فالفصول مكتظة، حيث وصلت في بعض المناطق إلى 60 تلميذ في القسم، وهناك من يدرسون بالتناوب

[1]– نصيرة قوريش. التنمية البشرية في الجزائر وآفاقها في ظل برنامج التنمية، 2010–2014، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، ص 38.

[2]– مرغاد لخضر.حاجي فطيمة.(2013).إشكالية الفقر في الجزائر في ظل الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 13،ص 169

فكيف يستوعب 60 تلميذ الدراسة وكيف يتحمل الطفل الذي يسير عدة كيلومترات ولا يتعدى سنه 07 سنوات يكون قد أهلكه التعب فكيف يواصل الدراسة، ضف إلى ذلك عدم توفر ظروف التدفئة أو انعدامها في أغلبية المدارس ،كما أن بعد المدرسة عن المنزل في الريف يؤدي إلى تخلي البنات عن الدراسة وما يزيد الوضع سوءا هو تخلي الأطفال عن مقاعد الدراسة للعمل نتيجة سوء الأحوال المعيشية، فتكاليف التعليم في السنوات الأخيرة أصبحت عبئا ثقيلا على الطبقة العاملة التي لديها طفلين فكيف تقدر الأسر الفقيرة التي لديها أكثر من 6 أطفال القيام بتعليمهم وكسوتهم خاصة في ظل انتشار ظاهرة الدروس الخصوصية إذ أن كل هذه الصعوبات تقع عائق أمام الفقراء خاصة النساء مما يعطي الأولوية لكسب الدخل لا للتعليم.

ثالثا الفقر والمستوى الصحي :

تعاني الأسر الفقيرة في الجزائر من تدني الحالة الصحية بالمقارنة مع الفئات الأخرى في المجتمع، ويعود ذلك لعدة اعتبارات أهمها تدني شروط السكن ونظافة البيئة، وإلى غياب المياه المؤمنة وكذا الصرف الصحي المحسن، وغيرها من الخدمات الصحية هذا من جهة، كما تعاني من غلاء تكاليف العلاج هذا ما يجعله يتهاون في إجراء التحاليل الطبية أو الأشعة إلى جانب تدني الخدمات الصحية بالمستشفيات العمومية ،كما يساهم بعد أو انعدام المستشفيات والمراكز الصحية في المناطق الريفية في زيادة معاناتهم، كل هذه العوامل جعلت من فئة الفقراء الفئة الأكثر تعرضا للأمراض والأوبئة وإلى خطر الوفاة خاصة بين الأطفال خصوصا في ظل عدم توفر مياه صالحة للشرب وصرف صحي ملائم مما يؤدي إلى سوء التغذية ،والذي ينعكس سلبا على صحة الأطفال دون سن الخامسة، كما تعد نسبة وفيات الأمهات الحوامل لانعدام التكفل مؤشر هام عن تدهور الوضع الصحي ولمزيد من التوضيح سوف نستدل ببعض المؤشرات:

1- الأمراض المعدية :

إن الفقراء هم الأكثر عرضة من غيرهم إلى الأمراض و الوفاة مبكرا، فقد عرفت الجزائر في التسعينات والعشرية السوداء التي مرت بها، انتشار حاد لبعض الأمراض التي كانت قد اختفت في سنوات ماضية عادت من جديد للظهور والجدول التالي يوضح لنا ذلك.

الجدول رقم (3.3) : تطور الأمراض المعدية المصرح بها في الجزائر من (2000–2009) (الوحدة :حالة)

الأمراض	2000	2001	2002	2004	2006	2007	2009
الذباح Diphtérie	3	3	0	7	8	3	5
Tetanus	10	20	17	7	7	6	5
السعال	32	141	60	17	68	55	18
الحصبة Rougeole	1601	2423	6674	12688	2667	2589	392
الشلل الحاد	83	124	86	56	78	64	72
السل الرئوي الإيجابي	17827	17770	18454	19322	19598	20623	20594
الحمى القلاعية	2850	2077	2318	1110	1203	918	945
إسهال	2850	2829	2342	1932	1485	1460	1010
التهاب الضروس	2704	2705	2315	2080	2105	2625	2932
داء	4450	4293	8049	13794	14822	2551	14714
الحمى المالطية	3933	3200	3262	2783	3524	8032	7812

Source : RNDH, CNES, P.97.

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن هناك مجموعة من الأمراض قد انخفضت كمرض الحصبة والإسهال يرجع ذلك بتطور الاهتمام بالوقاية الصحية للأم وحملات التطعيم والتلقيحات التي سطرتها السلطات الجزائرية في السنوات الأخيرة، حيث نجد أن Tetanus انتقل من 20 حالة في 2001 إلى 5 حالات في 2009 والسعال من 141 في 2001 إلى 68 في 2006، وانخفضت إلى 18 حالة في 2009 وكذا مرض الحصبة الذي سجل انخفاضا من 12688 حالة في 2004 إلى 2589 حالة في 2008 و392 حالة في 2009، أما بقية الأمراض فرغم أنها انخفضت إلا أن خطورتها تبقى قائمة خاصة وأنها ناتجة عن عدم توفر المياه النظيفة وكذا انتقالها من الحيوانات إلى الإنسان ،منها الحمى القلاعية التي بلغت أقصاها

2318 حالة في 2002 لتنخفض إلى 945 حالة سنة 2009 ونفس الملاحظة بالنسبة لمرض التهاب الضروس أما فيما يخص السل الرئوي الذي أصبح أكثر انتشارا فإن انخفاضه يعتبر طفيف نوعا ما.

2- معدل وفيات الأمهات والمواليد الجدد :

إن وفيات الأمهات تعد انعكاسا عن التكفل الصحي بالحمل في جوانبه الوقائية أولا ثم الشفائية، فلا يزال هذا المؤشر يشكل على غرار وفيات المواليد الجدد أزمة صحية، فرغم التراجع الطفيف الذي حصل فيها إلا أنه لا يعكس لنا الواقع المرير ،خاصة الوفاة التي تتعرض لها الحوامل في المناطق النائية فهذه الولادات التي تحدث في البيوت وبالأحرى الوفيات سواء من جانب الأم أو الطفل يصعب إحصاءها خاصة في ظل بعد المستشفيات عنها ،وكذا غياب نظام موثق لإحصاء الوفيات خاصة المواليد الجدد.

والجدول التالي يوضح لنا تطور هذا المؤشر.

الجدول رقم (4.3) : تطور معدل الوفيات الرضع في الجزائر.

(لكل ألف مولود حي) وكذا تطور معدل وفيات الأمهات (لكل مائة ألف مولود جديد) من (2004 – 2012)

السنة	معدل الوفيات الرضع (لكل 1000 مولود حي)	معدل الوفيات الرضع (لكل 100.000 مولود جديد)
2004	30.4	99.5
2006	36.9	92.6
2007	45.5	88.4
2008	41.00	81.6
2009	36.00	76.4
2010	23.7	97
2011	23.1	93
2012	22.6	/

المصدر من مجموعة من المصادر.

- التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعدة سنوات.
- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي لعدة سنوات.

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن معدل وفيات الأطفال سجل أعلى نسبة في 2004، حيث بلغت 99.5 حالة وفاة، ثم انخفضت في 2008 لتبلغ 81.6 حالة وفاة وارتفعت إلى 97 حالة وفاة في 2010 ثم تراجعت في 2011 إلى 93 حالة وفاة.

أما معدل وفيات الرضع هو الآخر سجل أعلى قيمة في 2007 بـ 45.5 حالة وفاة وانخفض في 2012 إلى 22.6 حالة وفاة.

وعليه فإن الانخفاض في عدد وفيات الرضع والأمهات يمكن إرجاعها إلى المراقبة التي تقوم بها النساء الحوامل أثناء فترة الحمل، ولكن تبقى الأرقام ضعيفة رغم الجهود المبذولة من طرف السلطات العمومية في مواجهة هذه الظاهرة وفرض الحماية للأم والطفل ،من كل هذا يظهر أن الفقراء لا يتمتعون بأول خيار من خيارات التنمية البشرية وهو الصحة، لأن له علاقة بتدني المداخيل، وكذا الأحوال المعيشية وانعدام السكنات التي تنعدم لأدنى شروط الحياة، وكذا نقص مياه الشرب النظيفة والصرف الصحي الملائم وكذا ارتفاع أسعار الأدوية التي أصبحت تثقل كاهل العامل فكيف يتحملها الفقير، خاصة مع رفع الدعم عن النفقات الاجتماعية وهذه كلها عوامل تساعد على انتشار الأمراض واتساع لظاهرة الفقر في الجزائر.

3- نقص التغذية:

الفقراء هم الأكثر عرضة لاعتلال الصحة بسبب الأمراض وسوء التغذية ،التي يتعرضون لها فعدم تناول الغذاء بالكمية الكافية والنوعية الجيدة ،يؤدي إلى تدني المستوى الصحي والأطفال هم الأكثر تأثرا بذلك.

إستراتيجية الجزائر في هذا المجال مكنت من تحسين الوضعية الصحية ولو بصورة مقبولة نوعا ما، حيث أطلقت برامج خاصة بتغذية الأم ومراقبة صحتها خاصة في فترة حملها وإقرار برامج صحية عمومية لحماية الأطفال والأمهات، فكل الدراسات تثبت أن الوضع الصحي يسوء أكثر في الريف وبفضل السياسات والبرامج الموجهة لصالح الأم والطفل من جهة، وتحسن ظروف الحياة من جهة ثانية بلغت نسبة الأطفال الأقل من خمسة سنوات الذين يعانون من نقص الوزن أكثر من 13 ٪ في سنة 1995، ليتراجع إلى 4٪ سنة 2008 وبالمقابل 9.3 ٪ من الأطفال يعانون من زيادة في الوزن مقارنة بقاماتهم.

بالرغم من أن هناك مجهودات تبذلها الجزائر من أجل النهوض بالقطاع الصحي وتطويره من خلال برامج تقليص انتشار الأمراض، والتغطية الجيدة في مجال مستخدمي الصحة ومراكز العلاج والطب المجاني وبرامج مكافحة الأمراض المعدية ،وكذا انتشار المستشفيات الخاصة، غير أن كل هذا ليس في متناول الفقراء، ضف إلى ذلك أن الإنفاق على الرعاية الصحية بلغ 3.9 ٪ سنة 2011 فهو ضعيف مقارنة ب 6.2٪ و6٪ لكل من تونس والمغرب على التوالي، وهو ما يثبت لنا أن المستوى الصحي في الجزائر المتدهور راجع لعدم وجود سياسة محكمة فأغلب النفقات توجه للتجهيزات على حساب تكوين وتأهيل المورد البشري من أجل تحسين المستوى الصحي.

رابعا – الفقر ومستوى الدخل:

توجد علاقة وطيدة بمستوى الدخل وانتشار ظاهرة الفقر، فمنذ بداية التسعينات بدأ يظهر جليا إفقار واضح للأجراء والمتقاعدين، الذين تراجعت أجورهم الحقيقية بنسبة 35 ٪ خلال الفترة (1991-1998)[1] ، وعند التطرق إلى مصدر المداخيل نلاحظ أن غالبية الأسر الجزائرية تعتمد على الأجور والتحويلات مصدرا للدخل، كما نجد أن أكثر من 74.32٪ من مجموع المداخيل كانت عبارة عن عوائد الأجور، التحويلات المنظمة وعوائد الأجور غير الدائمة، حيث عرفت السياسة الاجتماعية للدولة سنة 2011 ارتفاعا في حجم التحويلات الاجتماعية إلى أكثر من 770 مليار دينار جزائري، أي ما يعادل 50٪ من جباية البترول، 12.6٪ من الناتج المحلي الإجمالي ووصلت سنة 2012 إلى أكثر من 1200 مليار دينار جزائري، منها 200 مليار دينار جزائري بالنسبة لدعم المواد الأساسية (الحليب، السكر الحبوب، الزيوت)([2])، فرغم هذه الزيادة يبقى الأجر الأدنى ضعيف والجدول التالي يوضح لنا ذلك:

(الجدول رقم (5.3) : **الحد القانوني الأدنى للأجور في الجزائر خلال الفترة** (2001-2012)

السنة	2001	2004	2007	2010	2012
الأجر	8000	10000	12000	15000	18000

المصدر :من إعداد الطالبة من على الخط www.ons.dz/Masse-salairePDF

[1]- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مشروع التقرير الوطني حول التنمية البشرية لسنة 2000، الدورة 1، 2001، ص 147

[2]- حاجي فطيمة.(2013-2014).نفس المرجع السابق، 137-138.

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن الأجر الوطني الأدنى سجل ارتفاعا من 8000 دج سنة 2001 إلى 18000دج سنة 2012، لكن هذه الزيادة تبقى ضعيفة عن تلبية الحاجات الأساسية للفرد الجـزائري خاصة في ظل ارتفاع الأسعار

خامسا – الفجوة الغذائية والعجز في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر:

الجزائر كغيرها من الدول العربية تعاني من مشكلة انعدام الأمن الغذائي وتزايد التبعية للخارج التي تسببت فيها عدة عوامل ،منها ما هو راجع لانخفاض أسعار النفط والتقلبات الحاصلة في أسعار العملات ،ومنها ما هو عائد إلى الأحوال المناخية من جفاف وفيضانات أو بسبب المضاربة أو القيود التي تفرضها بعض البلدان عل الصادرات أو إنتاج الوقود الحيوي.

اعتمدت الجزائر منذ سنة 2000 على مخططات للنهوض بالقطاع الزراعي، حيث سعت من خلالها إلى تحقيق تنمية زراعية مستدامة تضمن للسكان أمنهم الغذائي ،للدولة سيادتها وهيمنتها خاصة وأنها تتوفر على الأراضي الصالحة للزراعة، غير أن البرامج التي سطرتها منذ الألفية الأخيرة، كانت كنتيجة حتمية لفشل العديد من الإستراتيجيات الزراعية التي انتهجتها الجزائر منذ الاستقلال والى غاية القرن الماضي، والتي أدت إلى زيادة التبعية للخارج أكثر فأكثر، إذ تعتبر الجزائر مستورد صافي للمواد الاستراتيجية حيث لا تتجاوز الصادرات الغذائية 300 مليون دولار، بينما الواردات الغذائية ناهزت 10 مليار دولار سنة 2012، والجدول الموالي يبين لنا تطور العجز في الميزان التجاري الغذائي للجزائر:

الجدول رقم (6.3) : تطور العجز في الميزان التجاري الغذائي للجزائر للقترة (2000-2012)

الوحدة :مليار دولار.

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الصادرات الغذائية	0.03	0.03	0.035	0.047	0.066	0.073	0.088	0.119	0.113	0.110	0.350	0.350	0.313
الواردات الغذائية	3.356	2.346	2.572	2.516	3.385	3.374	3.572	4.656	7.397	5.512	5.220	9.850	9.980
العجز في الميزان التجاري والغذائي	- 2.326	- 3.315	- 2.537	- 2.469	- 3.319	- 3.307	3.499	- 4.568	- 7.278	- 5.399	- 5.111	9.5 -	8.66-

المصدر :حدة أوصايفية، نجاة مليحي، مرجع سابق، ص 713.

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن قيمة العجز الغذائي بلغ 2.326 مليار دولار سنة 2000 واستمر في الارتفاع حيث بلغ 3.319 مليار دولار سنة 2004، ليبلغ أقصاه في سنة 2008 محققا بذلك عجزا قدر بـ7.278 مليار دولار متأثرة بالأزمة الغذائية العالمية، لتنخفض قليلا إلى– 5.399 مليار دولار و5.111 مليار دولار خلال 2009 و 2010 على التوالي، ثم عاودت للارتفاع في 2011 محققا بذلك عجزا قدر بـ9.5 مليار دولار، وانخفضت قليلا في 2012 لتبلغ قيمة العجز– 8.67 مليار دولار. مشكل الأمن الغذائي الذي تعاني منه الجزائر، والذي تؤكده لنا التطورات الحاصلة على مستوى العجز في الميزان التجاري، يبين لنا مشكلة الخطورة التي يعاني منها القطاع الزراعي وأهمها انحصار الأراضي الزراعية بسبب التصحر وخاصة في المناطق السهبية المهددة أكثر من المناطق الأخرى ويضـــــاف إلى ذلك مشكلة زحف الإسمنت المسلح وشح الموارد المائية ،حيث صنفت الجزائر ضمن الدول الأكثر فقرا في العالم من حيث توفر إمكانيات الموارد المائية، حيث ترتب تحت الحد الأدنى النظري للندرة، والتي يحددها البنك العالمي ب 1000م^3 للفرد الواحد في السنة والحد الأعلى 7700م^3 للفرد الواحد في السنة تراجع عام 1999 إلى 500م^3 للفرد في السنة وإلى 418 سنة 2005[1]وتزداد حدة مشكلة الماء في الجزائر بسبب الخصائص المناخية التي تتراوح بين الجاف وشبه الجاف، مما يهدد بتناقص الموارد في وقت يزداد فيه الطلب على هذا المورد، خاصة إذا أخذنا في الحسبان نسبة نمو السكان في الجزائر يفوق 2.4 % سنويا ضف إلى ذلك تنامي القطاعات المستهلكة كالصناعة والفلاحة والسياحة، مما يشكل ضغطا على استخدام المياه سواء تلك المرتبطة بالاحتياجات الإنسانية المباشرة أو المتعلقة بإنتاج الغذاء الأمر الذي يؤدي إلى انعدام الأمن الغذائي ومنه اتساع لمظاهر الفقر وسوء التغذية.

يتمثل أكبر خطر يهدد الأمن الغذائي في الجزائر في التبعية المفرطة للخارج في مجال الغذاء، حيث تستورد 40.4% من مجموعة الموارد الإستراتيجية الرئيسية، حيث تستورد 10% من السكر، 8% من البقول الجافة، 70 % من الحبوب، 75% من اللحوم البيضاء، 57 % من الحليب، 18% من اللحوم الحمراء و11% من الأسماك.[2]

[1] RNDH.2007.CNES. Juillet 2008.p 36.

[2]– الجزائر والأمن الغذائي على الموقع الالكتروني http://heareast.fao تاريخ التصفح 2014/1/16 الساعة :25:58

سادسا: الفقر والتضخم

يعتبر التضخم من الظواهر التي تزيد من حدة الفقر، لما له من علاقة مباشرة بالقدرة الشرائية للأفراد بسبب ارتفاع الأسعار، فرغم الجهود المبذولة من طرف الجزائر للتخفيف من معدل التضخم وزيادة الأجور في السنوات الأخيرة إلا أن معدلات التضخم ظلت مرتفعة وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (7.3) : معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (2002–2013) (الوحدة : نسبة مئوية)

السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013
معدل التضخم	%3.5	%4.5	%5.7	%4.5	%8.9	%8.8

المصدر : قورين الحاج قويدر، ظاهرة الفقر في الجزائر وآثارها على النسيج الاجتماعي في ظل الطفرة المالية البطالة، والتضخم، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، جامعة الشلف، العدد 12، 2014، ص 42.

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن معدل التضخم في الجزائر في إرتفاع مستمر، حيث يؤدي إلى ارتفاع في معدل الفقر من خلال التأثير المباشر على القدرة الشرائية للفرد، رغم سياسة الدولة التي انتهجها منذ 2008 بزيادة الأجور، وهذا ما يفسر لنا انخفاض القدرة الشرائية للأفراد والارتفاع الكبير للأسعار في الفترة (2008–2013)

المبحث الثاني: أسباب ومحددات الفقر في الجزائر وطرق قياسه

المطلب الأول : أسباب الفقر في الجزائر

للفقر أسباب متعددة ومختلفة منها محلية وأخرى خارجية، منها ما هو من صنع الإنسان ومنها ما هو من صنع الطبيعة، أسباب اقتصادية وأخرى اجتماعية، وبالتالي فالفقر هو تفاعل لتلك الأسباب وبذلك فحدته

تختلف من بلد لآخر، تبعا للعامل الأكثر تأثيرا في البلد المعني.

الأسباب الاقتصادية : وتتمثل في :

1-معدل النمو الاقتصادي الحقيقي المنخفض :

الذي لد تكن الظروف تعمل لصالح زيادته لكونه لا يعتمد على عوامل يمكن للسياسات الحكومية أن تؤثر فيه، فهو ليس معتمدا على الجهد والتنظيم المحلي بقدر اعتماده على ذلك في الدول المستوردة للموارد التي تتسبب في زيادة العائدات التي يعتمد عليها في تنشيط النمو الاقتصادي المحلي، مما يجعله يعرف التذبذب الذي يوضحه الجدول التالي، وهو ما لم يسمح بتوفير مناصب العمل باعتبارها مصدرا مهما للدخل.

جدول رقم (8.3) : تطور معدل النمو الاقتصادي خلال الفترة (1990-2009) .

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
معدل النمو الاقتصادي	0.8	-1.2	1.8	-2.1	-0.9	3.8	401	101	5.1	3.2
السنوات	2000	20001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
معدل النمو الاقتصادي	2.2	2.6	4.7	6.9	5.1	5.1	2	3	2.4	2.4

المصدر :البنك الدولي .http://www.worldbank.org

وتزداد ضخامة التحديات وصعوبة مواجهتها عندما نعلم أن النمو الاقتصادي الذي هو الطريق الأوحد لتحقيقها، لا يزال يعتمد على موارد ناضب مصدرها، وهو ما يجعل الجزائر تواجه تهديدات

مستقبلية كبرى لكون الجباية العادية لا تغطي سوى 60 % من النفقات، بينما الصادرات خارج قطاع المحروقات لا تتجاوز نسبتها 5% على أقصى تقدير، مما يعني أن النمو الاقتصادي لا يزال مرهونا بالبترول الذي هو مصدر 98% من العملة الصعبة، والجباية البترولية لـ 80 % من إيرادات الميزانية، ولا نزال نستورد 75 % من السعرات الحرارية التي نستهلكها، وتزداد الأمور صعوبة في تحقيق الأهداف عندما نعلم أيضا أن السوق المحلي تم تقديمه على طبق من ذهب للأجانب، إذ انتقلت واردات الجزائر من 7 مليار دولار سنة 1997إلى ما يقارب 40 مليار دولار سنة 2008[1]، بينما عرف الميزان التجاري خارج قطاع المحروقات عجزا بجسده الجدول التالي:

الجدول رقم (9.3) : الميزان التجاري خارج قطاع المحروقات خلال الفترة (2003–2007) مليار دولار

السنوات	2003	2004	2005	2006	2007
رصيد الميزان التجاري	-12.7	-17.3	-19.2	-20	-26

المصدر :البنك الدولي.http://www.worldbank.org

2-برنامج التعديل الهيكلي:

الذي أدى إلى بروز ظاهرتي الارتفاع السريع للأسعار والارتفاع البطيء للأجور، والذي يعتبر أهم الأسباب التي أدت إلى ازدياد معدل الفقر عن طريق ما تضمنه من : [2]

– تراجع الدولة عن سياسة الدعم لمعظم السلع والخدمات، التي انتهجتها منذ الاستقلال، حيث تراجعت نفقات التربية الوطنية على سبيل المثال بالأسعار الثابتة لسنة 1993 من 70.1 مليار دج سنة 1993 إلى 56.2 مليار دينار سنة 1997، في الوقت الذي زاد فيه عدد المتمدرسين ومؤطريهم، وتراجعت نفقات الصحة من 16.7 مليار دج سنة 1993 إلى 14.8 مليار دج سنة 1997، وكان ذلك نتيجة تراجع مداخيلها بسبب الأسعار المتدنية للبترول في السوق العالمي من جهة ، وارتفاع المديونية وخدماتها من جهة أخرى.

[1]– محي الدين بضداني.(2008–2009).حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل،دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع تخطيط ، جامعة الجزائر، ص 319.

[2]– نفس المرجع السابق.ص 319–321.

– ارتفاع الأسعار الذي خفض من القيمة الحقيقية للأجور، حيث عرف المؤشر العام لأسعار الاستهلاك فترتين من الارتفاع الحاد، الأولى تخص الفترة (1990–1991) بارتفاع قدره 25 % و32% سنويا على التوالي، والفترة الثانية (1994–1995) حيث ارتفعت السعار بـ 29 % و 30 % على التوالي، وبعدها أصبح ارتفاع السعار اقل حدة، حيث قدر سنة 1996 بـ 18.7 % وسنة 1997 بـ 5.7 % كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول (10.3) : تطور مؤشر أسعار الاستهلاك خلال الفترة (1993–1997) (سنة الأساس 1989)

السنوات	1993	1994	1995	1996	1997
مؤشر أسعار الاستهلاك	235.5	303.9	394.4	468.1	494.9

المصدر : الديوان الوطني للإحصائيات. http://www.ONS.dz.

وهو ما يبتُ الارتفاع الكبير لمؤشر الأسعار، حيث كانت الزيادة تقدر بـ 394.9 بالنسبة لأسعار الاستهلاك سنة 1995 ، بينما تزايد الأجور كان بنسبة أقل بكثير من ذلك، كما يوضحه الجدول التالي :

الجدول رقم (11.3): تطور مؤشر الأجور المتوسطة حسب التأهيل خلال الفترة (1993–1997) (سنة الأساس 1989)

السنوات	1993	1994	1995	1996
الإطارات	205.8	259.4	282	321.6
أعوان التحكم	212.3	251.3	290.6	326
أعوان التنفيذ	276.7	285.6	335.8	386.4

المصدر : محي الدين الحمداني، مرجع سابق، ص322 .

وهو ما نتج عنه تراجع في القوة الشرائية خلال الفتّة التي يغطيها برنامج التعديل الهيكلي، مما أدى إلى انخفاض المستوى المعيشي خلال الفترة. مع أن المؤشرات التي أتت فيما بعد أوضحت أف الفقر قد تراجع لأنها كانت مبنية على الجانب القياسي النقدي فقط.

3- تفشي ظاهرة البطالة في المجتمع الجزائري:

يرجع توجه الجزائر نحو اقتصاد السوق وظهور ما يعرف بالنظام الدولي الجديد، ارتفاع عدد السكان الناشطين والعاطلين عن العمل، خاصة وأنها تعاني من النمو الديموغرافي السريع الذي ينجر عنه مطالب جديدة للشغل، ونتيجة لذلك برزت البطالة وتفاقمت حدتها، وتفشت خاصة ما يسمى بالبطالة المقنعة. تعد البطالة من العوامل الأساسية للفقر نظرا لانعكاساتها على مداخيل الأسر، وابتداءا من سنة 1986 تم تسجيل انخفاض حقيقي في خلق فرص العمل ومعدل البطالة لد يتوقف عن الارتفاع بحيث انتقل من 16.5% سنة 1985 إلى 23 % سنة 1992.

إن استمرار ارتفاع معدل البطالة والتي بلغت 29.77 % سنة 2000 أدى إلى تدهور الظروف المعيشية لفئات واسعة من السكان وبالخصوص الفقراء وهذا ما زاد من تفاقم ظاهرة الفقر.

إن تفشي ظاهرة البطالة لا يعود إلى الانخفاض الملحوظ في إنشاء مناصب الشغل فحسب وإنما إلى تسريح العمال الناجم عن إعادة هيكلة المؤسسات، حيث يكشف تحليل المعطيات الخاصة بتسريح العمال أن 58.5 % من العمال المسرحين تتراوح أعمارهم بين 30-50 سنة، فهم بعيدون عن السن القانونية للتقاعد ، وعليه فإن الارتفاع المستمر في معدلات البطالة كما هو موضح في الجدول الموالي، يشكل السبب الرئيسي في انتشار ظاهرة الفقر في المجتمع الجزائري.

الجدول رقم (12.3) : تطور معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة (1986-2013)

السنوات	1986	1987	1988	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995
معدل البطالة	15.55	21.4	19.9	18.1	19.8	21.2	23	23.15	24.26	26.99
السنوات	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
معدل البطالة	27.99	26.41	28.02	28.89	29.77	27.3	27.2	23.7	17.65	15.26
السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	
معدل البطالة	12.27	13.79	11.33	10.17	10	10	10	10	/	

المصدر : البنك الدولي.http://www.worldbank.org

الأسباب الاجتماعية :

وتختص بالعلاقة بين النمو الاقتصادي والنمو الديمغرافي، والتي كانت لصالح هذا الأخير ليس لأنه كان كبيرا، ولكن لأن النمو الاقتصادي كان ليس فقط منعدما ولكن سالبا أحيانا مثلما يوضح الجدول رقم (3-1) المتضمن تطور معدل النمو الاقتصادي خلال الفترة (1990-2009).

وبسبب الوضعية الأمنية المتردية، غادر الكثير من سكان الأرياف والقرى بيوتهم وممتلكاتهم باتجاه المدن بحثا عن الأمان، فاقدين في أغلب الأحيان كل مصادر المعيشة والرزق، متسببين أيضا في زيادة الضغط على الموارد والفرص المتاحة في المدن، ومن ثم اتسعت دائرة الفقر لتضم أعداد كبيرة من أناس كانوا يعيشون من قبل عيشة كريمة في الريف، كما زاد عدد الأسر الفقيرة بفقدان الأب أو الولي نتيجة للإرهاب وارتفاع عدد المشردين من جميع الأعمار، كما تسببت تلك الأزمة أيضا في خسائر بشرية، تحملت الدولة عبئا كبيرا من أجل التكفل بالمتضررين منها، والذي كاف على حساب ما كان يمكن أن ينفق على تحسين مستوى الرفاهية الاجتماعية.

المطلب الثاني : محددات الفقر في الجزائر

أهم العناصر المحددة للفقر هي :

1. **البطالة:**

تعد مشكلة البطالة من بين أخطر وأعقد المشاكل التي تعاني في منها الجزائر بالنظر لما خلفته من آثار اقتصادية واجتماعية، لذا حاولت الحكومات المتعاقبة منذ الاستقلال إلى يومنا هذا محاربة هذه الظاهرة عن طريق تنفيذ برامج وسياسات اختلفت باختلاف الظروف الاقتصادية، وبين الجدول التالي تطور معدل البطالة في الجزائر :

الجدول رقم(13.3) معدل البطالة في الجزائر للفترة (2000–2013)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
معدل	29.5	27.3	25.7	23.7	17.7	15.3	12.3	13.8	11.3	10.2	10	9.9	9.6	9.8

المصدر : من سنة 2000 إلى سنة 2010 أخذت من الديوان الوطني للإحصائيات 2011.

من 2011 إلى 2013 أخذت من: حاج قويدقورين، ظاهرة الفقر في الجزائر وآثارها على النسيج الاجتماعي في ظل الطفرة المالية البطالة والتضخم، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الاقتصادية والقانونية جامعة حسيبة بن بوعلي ،الشلف، العدد 12، جوان 2014 ، ص19 .

2. الدخل والمستوى العام للأسعار :

إن غالبية العائلات الجزائرية تعتمد على الأجور والتحويلات الاجتماعية كمصدر للدخل، وهذا حسب الدراسة التي قام بها " CENEAP " في 2005، ورغم ارتفاع الأجر الوطني الأدنى بين سنة 1991 و2012 من 1500دج إلى18000دج أي بـ 12 مرة خلال هذه الفترة، وكذا ارتفاع حجم التحويلات الاجتماعية التي بلغت أكثر من 200 مليار دينار جزائري سنة 2000، ووصلت إلى 4763.7 مليار دينار جزائري سنة 2012[1]، إلا أنها تبقى غير كافية لتلبية الحاجات الأساسية للمواطن جزائري في ظل الارتفاع الكبير في أسعار المواد الأساسية التي يحتاجها المواطن، والجدول الموالي يوضع تطور مؤشر أسعار الاستهلاك السنوي في الجزائر للفترة 2002–2012.

[1]– حاجي فطيمة(2013–2014).نفس المرجع السابق،ص ص 137–138.

الجدول رقم (14.3): تطور مؤشر أسعار الاستهلاك السنوي في الجزائر 2002–2011) (2001=100)

السنوات	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
المؤشر العام	101.34	105.75	109.95	111.47	124.05	118.24	123.98	131.10	136.23	142.4
التغييرات %	1.43	4.28	3.97	1.38	2.31	3.68	4.88	5.74	3.91	4.52

المصدر : **الديوان الوطني للإحصائيات**، 2012

من خلال الجدول يتضح جليا أن المؤشر العام لأسعار ارتفع من 101.43دج سنة 2002 إلى142.4دج سنة 2011 ، أي بمقدار تغير من 1.43 % سنة 2002 إلى 4.52 % سنة 2011 حيث نضاعف 4 ممرات خلال هذه الفترة، وهذا الارتفاع كان نتيجة ارتفاع أسعار المواد الاستهلاكية.

3.المستوى الصحي والغذاء:

تمثل الصحة عنصرا هاما في عملية التنمية الاجتماعية، حيث لا يمكن تحقيق هذه التنمية دون تحسين وتطوير الأوضاع الصحية للإنسان، وما يميز العائلات الفقيرة في الجزائر أنها تعاني من التدهور في المستوى الصحي، لعدم قدرتها على التمتع بالرعاية الصحية نظرا لارتفاع تكاليفها خاصة الفئات غير المؤمنين اجتماعيا.[1]

شهدت السنوات الأخيرة من حياة المجتمع الجزائري بعض الانجازات في مجال تحسين القطاع الصحي، سواء في مجال الهياكل القاعدية أو في مجال صحة السكان، حيث قفز عدد الأطباء من 500 طبيب سنة 1962 إلى 55 ألف طبيب سنة 2012، وبلغت مجموع النفقات الصحية كنسبة من الناتج الوطني الإجمالي 5.3% سنة 2012 بعد ما كانت تمثل 3.8 سنة 2003 ، غير أنه في ظل هذه الأرقام نجد أن هناك انتشار كبير لبعض الأمراض التي أصبحت تمثل خطرا كبير على صحة أفراد المجتمع.[2]

[1]– عماري عمر.بومعراف إلياس. (2010)من أجل تنمية صحة مستدامة في الجزائر، مقابل منشور في مجلة الباحث (السنوية) كلية العلوم الاقتصادية والتجارية ولينير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، العدد 07 ،ص. 27 :

[2]– منظمة الصحة العالميةdze/Ae/www.who.int.com/conTries. تاريخ التحميل يوم 2014/12/06.

4.النمو الديمغرافي :

يؤدي النمو الديموغرافي إلى زيادة الطلب الاستهلاكي لضمان الحد الأدنى من المواد الغذائية والسلع الضرورية اللازمة للسكان، ويتم ذلك على حساب الموارد الموجهة للاستثمار وزيادة الطاقة الإنتاجية في المجتمع[1]، ولم تسا لم الجزائر لصفة خاصة من التزايد الكبير في عدد السكان فقد ارتفع عدد سكان الجزائر من 23.04 مليون نسمة عام 1987 إلى 30.66 مليون سنة 2000، ثم ارتفع إلى 37.90 مليون نسمة سنة 2010 [2]، أمام هذه الأرقام التي أصبحت تشكل تحدي كبير أمام السياسات الاجتماعية التي تهدف إلى مكافحة الفقر والسعي من أجل خلق نوع من التوازن بين معدلات النمو السكاني والموارد المتاحة في مجال احتياجات السكان.

المطلب الثالث: قياس ظاهرة الفقر في الجزائر

لا يوجد في الجزائر حاليا معيار محدد ودقيق لتحديد عتبة الفقر، الأمر الذي يجعل من الصعب تحديد المستوى الأدنى للفقر بسبب غياب دارسات منهجية موحدة، وبالتالي معرفة عدد السكان الذين يدخلون في هذه الفئة، حيث يطرح تساؤل حول مصداقية الأرقام المتداولة لدى مختلف الهيئات الرسمية وغير الرسمية والدولية، بحيث ظلت عملية قياس الفقر تطرح إشكالية تتعلق بالأساس المنهجي أو المقاربة المستخدمة في القياس.

أولا : خطوط الفقر المعتمدة في الجزائر

تعتمد الجزائر على المقاربة النقدية في تحديد خط الفقر، حيث يمكننا التمييز بين العتبات التالية والتي استخدمت بصفة عامة في مختلف الدراسات التي أجريت إلى حد الآن :

أ .خط الفقر الغذائي (الفقر المدفع)

يحسب خط الفقر الغذائي على أساس مستوى الإنفاق الاستهلاكي الضروري لتلبية الحاجات الغذائية الضرورية الدنيا، وهو ما يقابل بالتقدير الجزائري حوالي 2160 حريرة للفرد في اليوم، كما قدرت التكلفة المالية لسلة المواد الغذائية التي تمكن من الحصول على هذه الحري راتب 2172 دج للفرد في السنة عام

[1]– عمرو محي الدين .(1975).التخلف التنمية .دار النهضة العربية والنشر، بيروت، لبنان ،ص. 63 .

[2]– الديوان الوطني للإحصائيات،[على الخطwww.ons.dz]

1988،وأصبحت 10943 دج للفرد في السنة عام 1995 ، ووصلت إلى 13905دج للفرد في السنة عام 2000[1]، وتختلف هذه العتبة بين سكان الريف وسكان المدينة.

ب . خط الفقر المطلق:

قدر خط الفقر المطلق في الجزائر عام 1988 ب 2791 دج، وعند تقديره سنة 1995 وجد أنه يقدر ب 14.827 دج، ووصل سنة 2000 إلى 19.794 دج، ويرجع هذا الارتفاع في خط الفقر المطلق إلى ارتفاع الحد الأدنى من مستويات الاستهلاك لسد الحاجات الأساسية، أي ارتفاع تكاليف السلع المطلوبة لسد الاحتياجات الأساسية من مواد استهلاكية وملبس، وذلك راجع الارتفاع أسعار السلع في السوق الدولية وكذلك لاستمرار الانخفاض في القدرة الشرائية للدينار الجزائري.[2]

ج .خط الفقر الأدنى(عتبة الفقر العام(SA) .

بأخذ هذا الخط يعين الاعتبار النفقات الاستهلاكية غير الغذائية بمستواها الأدنى، لتضاف إلى خط الفقر الغذائي لنتحصل على خط الفقر الأدنى، أو ما يسعى بعتبة الفقر العام في حدود تكلفة التغذية المقدرة بـ 2791دج للفرد في السنة عام 1988 ،وحوالي 19.571 دج للفرد في السنة عام 2000 .[3]

د .خط الفقر الأعلى(عتبة الفقر العليا: (SPG)

يأخذ هذا الخط في الحسبان النفقات الاستهلاكية غير الغذائية لمستوى أعلى عن تلك المحددة في خط الفقر الأدنى، فحسب تقدي ا رت الديوان الوطني للإحصائيات لسنة 1995 حددت عتبة الفقر الأعلى بـ 18.191 دج للفرد في السنة، في حين أنها حددت عام1988 بـــ 3125دج للفرد في السنة، فهذه العتبة تخص فئات هشة مهددة بالفقر، كونها جد حساسة لأدنى التغييرات التي تطرأ على مداخلها.[4]

ه .خط الفقر الدولي:

تعد الجزائر من بين الدول التي تسعى لتحقيق أحد أهداف الألفية الثالثة 2015، وهو تخفيض نسبة السكان الذين يقل دخلهم اليومي عن دولار واحد إلى النصف، وبهدف القيام بالمقارنات الدولية في

[1] Cnes.(2004).Commissariat à la planification et à la prospective. La pauvreté en 2000 en Algérie, P 12.

[2]- حاجي فطيمة، نفس المرجع السابق، ص. 144

[3] Cnes .opcit, P 13.

[4] Cnes.opcit, P 14.

مجال خطوط الفقر استحدثت خطوط فقر دولية لأجل هذا الهدف، فهناك خط فقر بمبلغ دولار واحد وهناك خط فقر بمبلغ دولارين يوميا، وهناك خط فقر يستخدمه البنك الدولي للمقارنة الدولية وهو 1.25 دولار يوميا، حيث كان يقدر بـــ 1.08دولار في اليوم (بتعادل القوة الشرائية 993، إلا أن بيانات مستويات الأسعار لبرنامج المقارنات الدولية الجديدة لعام 2005 تشير إلى أن تكلفة المعيشة في البلدان النامية أعلى بما كان يعتقد سابقا، وهناك أيضا الكثير من مسوح الأسر المعيشية المتاحة لقياس مستويات المعيشية، إلا أن الخطوط الدولية الأساسية المذكورة آنفا، محدودة المدلول في الوقوف على حقيقة الفقر المدقع في الدول العربية.[1]

والجدول الموالي يوضع نسبة الجزائريين الذين بعيشون على أقل من 1.25 دولار يوميا للسنوات المختارة .

الجدول (15.3) :نسبة السكان الجزائريين الذين يعيشون على أقل من 1.25 دولار يوميا

البيان	نسبة السكان الذين يعيشون على الأقل من 1.25 دولار يوميا					الهدف 2015	نسبة التغير السنوي 1990 –2005	نسبة التغير اللازمة لتحقيق هدف 2015
	1981	1988	1990	1995	2005			
الجزائر	3.8	7.56	6.2	6.79	4.3	3.1	-2.4	-3.3

المصدر :حاجي فطيمة، مرجع سابق، ص 146 ، بالنسبة لسنوات 1981 ، 1990 ، 2005 أما سنة 1988 و 1995 مأخوذة من world Développement indicators (WDI),Septembre 2014

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن نسبة السكان الذين يعشون على أقل من 1.25 دولار في اليوم انتقلت من 3.8% إلى 4.3% ما بين سنتي 1981 و 2005، إلا أنه خلال هذه الفترة سجلت ارتفاعا محسوسا، ففي سنة 1988 سجلت نسبة 7.56% ثم في سنة 1990 بنسبة 6.2 % وسنة 1995 بنسبة 6.79 %، وما يفسر هذا الارتفاع هو ما تركته الأزمة الاقتصادية لسنة 1986 والمتمثلة في انخفاض أسعار البترول ومدى تأثيرها على الجانب الاجتماعي، كذلك الأزمة الأمنية التي مرت بها الجزائر في سنوات

[1] Cnes, Commissariat à la planification et a la prospective, opcit, P 14.

التسعينات وما خلفته من تدهور في الحالة الاجتماعية وازدياد حدة الفقر، ثم انخفضت هذه النسبة في سنة 2005 بسبب التأثير الإيجابي لارتفاع أسعار البترول على الجانب الاجتماعي، وحسب التقارير الوطنية والدولية فإن الجزائر في طريقها لبلوغ أهداف الألفية الثالثة 2015 والمتمثلة في تقليص عدد الفقراء إلى النصف.

المبحث الثالث: برامج الإنعاش الاقتصادي والنمو لمواجهة الفقر في الجزائر

تشكل سياسة الإنعاش الاقتصادي وسيلة من وسائل السياسة الميزانية للتأثير على الوضع الاقتصادي في المدى القريب، فهي سياسة ظرفية بالدرجة الأولى، تسعى إلى دعم النشاط الاقتصادي بوسائل موازنية وأخرى نقدية، ونجد لهذه السياسة أصلا في النظرية الاقتصادية من خلال الطرح الكينزي الذي يدعو إلى ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، عبر استخدام السياسة الميزانية لتفعيل وتنشيط الطلب الكلي الفعال وتحريك اقتصاد ما في حالة ركود عن طريق التوسع في الإنفاق، قصد تحفيز الإنتاج، وهذا بتشجيع المؤسسات على الاستثمار لتلبية الفائض في الطلب .الأمر الذي يسمح بتعزيز النمو الاقتصادي وامتصاص البطالة.

تستخدم سياسة الإنعاش بواسطة الطلب حزمة من الوسائل، أبرزها:[1]

– التحويلات الاجتماعية المدفوعة للأفراد، أو تلك المتعلقة بدعم بعض السلع ذات الاستهلاك الواسع وغيرها من أنواع التحويلات والتي تعتبر زيادة مباشرة أو غير مباشرة في الدخل المتاح، وبالتالي تحفيز الطلب، وبما أن الغرض من التحويلات إعادة توزيع الدخل بين أفراد المجتمع، فإن هذه المدفوعات التحويلية عادة ما تدرج أيضا ضمن الأدوات التلقائية للسياسة الميزانية (مع نظم الضرائب التصاعدية، مثلا، التي تزيد مع زيادة الدخل وتنخفض بانخفاضه).

– الإنفاق العام الكلي (الاستهلاكي والاستثماري) الذي يزيد من طلب الدولة نفسها على مختلف السلع والخدمات.

– مشروعات الأشغال الكبرى التي تقوم بها الدولة (البنى التحتية) كحل مؤقت لمشكلة البطالة، إلى أن يتمكن الاقتصاد من الانتعاش وتوفير مناصب شغل مناسبة للعاطلين عن العمل.

– تخفيض الضرائب لزيادة دخول الأفراد، ومن ثم حفز الاستهلاك وتحريك عجلة الاقتصاد وإنعاشه.

[1] – مسعي محمد.(2012).سياسة الانعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو،مجلة الباحث، العدد 10،جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، ص148 .

أما فيما يخص سياسة الإنعاش بواسطة العرض لغرض جعل إنتاج السلع والخدمات من طرف المؤسسات أقل كلفة وأكثر جاذبية، فإن التدخل غير المباشر الدولة يكون في الغالب بواسطة وسيلتين رئيستين، هما : [1]

– تخفيض العبء الضريبي على المؤسسات المنتجة، مما يشجع على الاستثمار الخاص.

– القيام باستثمارات عمومية تهدف إلى تسهيل عمل المؤسسات وتشجيعها على الاستثمار وتوسيع نشاطاها، مثل تطوير شبكات النقل والاتصالات، أو برامج التكوين المهني والجامعي، وبرامج البحث وتطوير التكنولوجيات الجديدة،...إلخ؛ حيث أن الكثير من هذه الاستثمارات العمومية تؤدي في النهاية إلى توفيرات خارجية هامة لصالح المؤسسات.

المطلب الأول: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) ومواجهة الفقر بالجزائر.

يعرف المخطط الثلاثي 2004/2001، حيث خصص له غلاف مالي أولي قدّر بـ 525 مليار (حوالي 7 ملايير دولار أمريكي)، قبل أن يصبح غلافه المالي النهائي مقدرا بـ 1216 مليار دينار (أي ما يعادل 16 مليار دولار)، وهذا بعدم أضيف له مشاريع جديدة.

أولا : محتوى برنامج دعم الاقتصادي (2001–2004)

شكل هذا البرنامج أداة بيد السلطات العمومية لتفعيل سياسة الإنفاق العام للدفع بحركة النمو في الجزائر بالتركيز على المشاريع القاعدية الكبرى والداعمة للأنشطة الإنتاجية والخدماتية .وقد حدد برنامج الإنعاش أهدافا عملية وأخرى نوعية، فأمّا العملية فتنطلق من إعادة تنشيط الطلب الكلي، التي يجب أن يسايرها دعم للأنشطة المنشئة للقيمة المضافة ومناصب الشغل، عن طريق ترقية المستثمرة الفلاحية ومؤسسة الإنتاج الصغيرة والمتوسطة، لاسيما المحلية منها .ورد الاعتبار للمنشآت القاعدية خاصة تلك التي تسمح بإعادة انطلاق النشاطات الاقتصادية وتحسين تغطية حاجات السكان في مجال تنمية الموارد البشرية.[2]

أما الأهداف النوعية فقد تم حصرها في :

– مكافحة الفقر وتحسين مستوى العيش.

[1]– نفس المرجع السابق.ص149 .

[2]– التقرير الوطني حول التنمية البشرية لسنة 2000.

- إنشاء مناصب الشغل والحد من البطالة.

- دعم التوازن الجهوي واعادة تنشيط الفضاءات الريفية

أدّت برامج التثبيت والتعديل الهيكلي المطبقة من أجل استرجاع التوازنات الاقتصادية الكبرى، إلى تراجع مستوى معيشة السكان، ومن ثم كان تركيز عمل الحكومة على توسيع مسار الإصلاح ليشمل جميع الجوانب الاجتماعية والاقتصادية وتحرير الاقتصاد الوطني من أجل تمكين المؤسسة الجزائرية من أن تصبح المصدر الرئيس للثروة.

وهكذا فإنّ الحكومة توصلت إلى نتيجة تقضي بأنّه بدون التحضير لفضاء اقتصادي، ودون تعزيز لقدرات الإنتاج المحلية وإنعاشها، ودون تعبئة للادخار المحلي، ودون مراعاة للقدرة الشرائية، فإنّ إستراتيجية الإنعاش القائمة على إصلاحات طرق التسيير وإصلاح هياكل الاقتصاد الوطني، قد تصطدم بعراقيل سريعة عند التطبيق بل تزيد من حدة تفكك اقتصادنا على المستوى الجغرافي والاجتماعي. وعليه فمن الضروري القيام بعمل واسع النطاق لتصحيح آثار التفكيك وتهيئة بلادنا إلى إنعاش أفضل.[1]

ومن هنا، يجب أن تسمح الاستراتيجية المعتمدة بانطلاق النمو والحفاظ عليه بصفة مستديمة .لذا على الحكومة أن تعمل على تحقيق نمو اقتصادي مطرد وبوتيرة سنوية تفوق الـ 5 % من أجل تقليص البطالة والفقر، وخلق ما يقارب 850000 منصب شغل خلال الفترة 2001 – 2004.[2]

كما تقوم هذه الاستراتيجية على تحفيزات كبيرة من الدولة برصد مداخيل المحروقات لإنعاش الاقتصاد وتقليص نسبة البطالة ودعم الإنتاج الوطني عن طريق إنعاش الطلب .لذا نجد أن برنامج الإنعاش قد ارتكز على الأسس الآتية : [3]

* إعادة بعث الجهاز الوطني للإنتاج الذي يعد أصل خلق الثروة.

* تطهير محيط المؤسسة واعادة تنشيطها.

* تصميم سياسة انفاق عام تعمل على دعم القدرة الشرائية.

[1] – المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة2001 ، الدورة19 ، نوفمبر 2001، ص 122.

[2] – المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2003 ، الدورة 24 ، جوان . 2004، ص95 .

[3] Banque d'Algérie.(2008).rapport annuel de la banque d'Algérie, p190

ويقوم منهج الحكومة على فرضية أنّه : بعد استعادة التوازنات الاقتصادية الكبرى وتعبئة الموارد اللازمة ينبغي على الجزائر البدء في اعتماد سياسة إنفاق تسمح بدعم النمو الاقتصادي والحصول على طلب كاف على المستوى الوطني. مع الأخذ في الحسبان تداعيات هذا الإجراء على حجم الاستهلاك الكلي، ما يجعل اللجوء إلى الاستيراد وسيلة لتلبية التوسع في الطلب. لذا، فإنه من الأهمية بمكان دعم وتشجيع المشاريع المدرجة في البرنامج، واستهلاك المنتجات أو ليد العاملة المحلية.

إن المصادقة على برنامج دعم الإنعاش الذي خصص له مبلغ 525 مليار دج، منها ما يفوق نسبة 74% مخصصة في إطار اعتمادات الدفع للسنتين الأوليين من تطبيق البرنامج، حيث تستند إلى التشخيص الذي عرضته الحكومة حول الوضع التنموي، والذي سجل بعض المؤشرات المتناقضة، إذ على الرغم ما تم تحقيقه من تقدم في مستوى مؤشرات الاقتصاد الكلي، لكن بقيت معدلات النمو الاقتصادي غير مجزية، ووضع اجتماعي صعب لا زال العديد من السكان يعيشونه، أين تم تسجيل 3.2% كمعدل نمو للناتج المحلي الخام الحقيقي خلال الفترة (1995-2000) ، وهي نسبة غير كافية لتلبية متطلبات السكان المستعجلة لاسيما في مجال الشغل والسكن والمرافق الاجتماعية وظروف العيش. ويعزى ضعف نسبة النمو هذه إلى تراجع الاستثمارات وضعف مردودية الجهاز الإنتاجي، وانتشار المضاربة والأنشطة غير الرسمية .لذلك فإنّ نتائج أداء الاقتصاد الكلي لم تسمح بالاستجابة للتطلعات الشرعية للمواطنين الجزائريين التي تتمثل في رفع مستوى المعيشة وشغل منصب عمل دائم والأمن الاقتصادي، ولا بتوفير كافة الظروف لوضع منهج للاستثمار وإنشاء ثروات .فقد بات لهذا الركود تأثير سلبي على دخل الأسر، أدّى إلى تدهور قدرتها الشرائية وظروف معيشتها، مما فتح المجال إلى انتشار الفقر واتساع الفوارق الاجتماعية.

امتد برنامج الإنعاش على فترة تنطلق من سنة 2001 إلى سنة 2004، وتمحور حول الأنشطة المخصصة لدعم المؤسسات والأنشطة الزراعية المنتجة وغيرها والى تعزيز المرافق العمومية في ميدان الري والنقل والمنشآت القاعدية وتحسين ظروف المعيشة والتنمية المحلية وتنمية الموارد البشرية.

وستجد هذه الأعمال دعمها في جملة من التدابير الخاصة بإصلاح الهيئات ودعم المؤسسات. كما تم دعم هذا البرنامج بإجراءات تكميلية أساسها :

- تنويع مصادر الإيرادات العامة للدولة للرفع من حصيلة الجباية العادية، وذلك بتحديث الإدارة الجبائية.

- تحسين إدارة المؤسسات العمومية وترشيد الإنفاق العام عبر عصرنة طرق إعداد وتسيير ومراقبة ميزانيتي التسيير والتجهيز.
- مواصلة الإصلاحات الهيكلية خاصة في الشق المتعلق بالمؤسسات العمومية، وهذا بمواصلة عملية الخصخصة وفتح رأسمالها للشراكة مع المستثمرين المحليين والأجانب.
- إصلاح النظام المصرفي، وتحسين مناخ الاستثمار عبر تشريعات جديدة ومحيّنة للاستثمار.

تضمن هذا البرنامج غلافا ماليا قدره 525 مليار دج وقد تم توزيعها حسب القطاعات التي راهنت عليها الدولة لتخطي الوضع الاقتصادي والاجتماعي الراهن.

الجدول رقم (16.3) : مخصصات برنامج الإنعاش الاقتصادي في الجزائر(2001-2004)

طبيعة الأعمال	رخص البرامج (مليار دج)					مجموع رخص البرامج (%)
	2001	2002	2003	2004	2004/2001	
دعم الإصلاحات	30.0	15.0	-	-	45.0	8.6
الدعم المباشر للفلاحة والصيد البحري	10.6	20.3	22.5	12.0	65.4	12.4
التنمية المحلية	32.4	42.9	35.7	3.0	114.0	21.7
الأشغال الكبرى	93.0	77.8	37.6	2.0	210.4	40.1
الموارد البشرية	39.4	29.9	17.4	3.5	90.2	17.2
المجموع	205.4	185.9	113.2	20.5	525.0	100

المصدر : المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2001، الدورة 19 ، نوفمبر 2001 ، ص123.

تم تخصيص النصيب الأكبر من قيمة البرنامج لسنتي 2001 و 2002 بما يقدر بـ 205,4 مليار دج و 185,9مليار دج على التوالي، وذلك في إطار سعي الدولة إلى استغلال الانفراج المالي ومن ثم تسريع وتيرة الإنفاق بما يسمح بتحقيق قفزة كبيرة في تطور النشاط الاقتصادي، وعليه فقد ركزت مخصصات البرنامج بشكل كبير على الأشغال الكبرى (البنى التحتية وقطاع البناء)، أين تم تخصيص أكثر من 40 %

من مجموع رخص البرنامج، نظرا للنقص المسجل في هذا المجال، إضافة إلى أهميتها الكبرى في التأسيس لبيئة محفزة على تطور النشاط الاقتصادي الذي كان الهدف الرئيس من برنامج الإنعاش الاقتصادي، كما لم يغفل البرنامج عن التنمية المحلية والبشرية والتي شكلت مجموع 38.9 % من رخص البرنامج نظرا لما يكتسيه هذا الجانب من أهمية كبيرة في تحسين الظروف الاجتماعية وتدعيم سبل التنمية الاقتصادية، وبالتالي المساهمة في جهود الإقلال من الفقر ومخلفات برامج الإصلاح الاقتصادي.

ثانيا: أهم إنجازات البرنامج وتداعيات تطبيقه على البطالة والنمو

استهدف برنامج الإنعاش الاقتصادي تحقيق معدلات نمو موجبة ومتزايدة، وهذا من أجل إعطاء دفعة قوية للاقتصاد، على اعتبار أن الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي من شأنه المساعدة على التخفيف من مشكل البطالة وتحسين مداخيل الأفراد ومستوى عيشهم. والجدول اللاحق يوضح تطور الناتج خلال فترة البرنامج وانعكاساته على الفرد الجزائري.

الجدول رقم (17.3) : تطور الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر للفترة (2001-2004)

	2001	2002	2003	2004
الناتج المحلي الإجمالي (مليار دج)	4227.11	4522.77	5252.32	6149.11
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (%)	3.0	5.6	7.2	4.3
نصيب الفرد (بالآلاف)	30879	31357	31848	32364
نصيب الفرد من الناتج (دج)	136892.8	144234.9	164918.4	189998.7

المصدر : ONS

شهدت معدلات النمو الاقتصادي ارتفاعا محسوسا جراء تنفيذ هذا البرنامج، وخاصة في سنتي 2002 و2003، ليسجل هذا المؤشر معدلا متوسطا قدّر بـ 5.02% أي بزيادة 1.52 نقطة مقارنة بما تحقق قبل تطبيق هذا البرنامج (2000/1998) كما انعكست هذه الزيادة في مستوى النمو الاقتصادي على متوسط الدخل الفردي، حيث أصبح دخل الفرد الجزائري عام 2001 في حدود 136892دج سنويا ليشهد نموا نسبيا متزايدا بين سنوات فترة البرنامج، حيث قدر هذا النمو بـ 5.36 % ، 14.34%

15.20%، على التوالي ما يعطي دلالة نسبية بتحسن مستوى العيش لدى الفرد الجزائري، وان حاولنا أن نستشف القطاعات الاقتصادية التي ساهمت في هذا النمو، نجد قطاع المحروقات الذي ساهم بشكل كبير في الدفع بعجلة النمو مستفيدا من زيادة الأسعار التي عرفتها أسواق النفط الدولية، حيث بلغت مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي ما نسبة 34.57% كمتوسط فترة البرنامج، والباقي موزع بين القطاعات الأخرى التي عرفت نموا متباينا كنتيجة لحجم الإنفاق العام المخصص لهذا البرنامج، وهو ما يوضحه الجدول اللاحق.

الجدول رقم (18.3): تطور مساهمة القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر للفترة (20012004/)

القطاع	2001	2002	2003	2004
الحروقات (%)	34.0	32.8	36.2	35.3
الفلاحة (%)	9.7	9.3	9.6	9.6
الصناعة (%)	7.4	7.4	6.6	6.5
البناء والأشغال العمومية (%)	8.4	9.1	8.8	8.4
الخدمات الغير حكومية (%)	22.5	23.1	21.4	21.7
الخدمات الحكومية (%)	11.1	11.7	11.7	10.5

المصدر : بوفليح نبيل، أثر برامج التنمية الاقتصادية على الموازنات العامة في الدول النامية – دراسة حالة برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2004/2001 الطبق في الجزائر، ص132 .

أما بالنسبة للبطالة، فقد أسهم برنامج الإنعاش الاقتصادي في استيعاب اليد العاملة العاطلة، وهذا من خلال مناصب الشغل المستحدثة والناجمة عن المشاريع والتدابير المتخذة في سياق هذا البرنامج .حيث أحصت السلطات العمومية عدد المناصب الموفرة من بداية البرنامج إلى نهاية سنة 2003 حوالي 728666 منصب شغل بين دائم ومؤقت موزعة على العديد من القطاعات، ما جعل نسبة البطالة تتراجع وتقل حدتها على الرغم من مستوياتها المرتفعة، وهو ما يوضحه الجدول الآتي :

الجدول رقم (19.3) : تطور نسبة البطالة في الجزائر للفترة (2004/2001)

	جوان 2000	2001	2002	2003	2004
نسبة البطالة (%)	28.89	27.3	25.7	23.72	17.4

المصدر : ONS

للذكر أن مساهمة القطاعات في تقليص البطالة كانت متباينة، حيث أنه في:[1]

القطاع الفلاحي: بلغ متوسط معدل النمو السنوي لعمال هذا القطاع 8.07 % خلال الفترة 2004/2001، حيث انتقل عدد عمال هذا القطاع من 1328000 عامل سنة 2001 إلى 1617125 عامل سنة 2004 أي بنسبة زيادة قدرها 21.77 % خلال نفس الفترة. ويعود هذا التحسن بالدرجة الأولى إلى :

* الآثار الايجابية التي نتجت عن تطبيق البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية منذ سنة 2000 .

* مساهمة المشاريع والعمليات الخاصة لقطاع الفلاحة المدرجة ضمن برنامج دعم الانعاش الاقتصادي في رفع عدد عمال هذا القطاع.

قطاع البناء والأشغال العمومية : استفاد هذا القطاع من تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي، حيث ساهمت المشاريع والعمليات المدرجة ضمن البرنامج في رفع عدد عمال هذا القطاع، الذي انتقل من 803000 عامل سنة 2001 إلى 967568 عامل سنة 2004 أي بزيادة 20.49% وبمتوسط معدل نمو سنوي 5.45%.

قطاع الصناعة : هو القطاع الوحيد الذي سجل نسب نمو ضعيفة للعمالة خلال الفترة2004/2001 إذ انتقل عدد عمال هذا القطاع من 502000 عامل سنة 2001 إلى510000 عامل سنة 2004 أي بزيادة 1.59% وبمتوسط معدل نمو قدره 0.8% ما يؤكد أن القطاع الصناعي لم يتجاوب بالشكل الكافي مع برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي بالنظر إلى الأزمة التي عانى منها القطاع وبالخصوص العام.

[1] – بوفليح نبيل(2004–2001). أثر برامج التنمية الاقتصادية على الموازنات العامة في الدول النامية– دراسة حالة برنامج دعم الانعاش الاقتصادي،الطبق في الجزائر، ص 138.

قطاع الخدمات: سجلت عمالة هذا القطاع زيادة متوسطة بـ 3.13% خلال الفترة 2001 إذ انتقل عدد عمال هذا القطاع من 2565000 عامل سنة 2001 إلى 2759000 عامل سنة 2003 أي بزيادة 7.5 %خلال نفس الفترة، وتفسر هذه الزيادة بالتأثير الايجابي للبرنامج على قطاعات النقل التجارة، الاتصالات.

كان لزيادة نسبة العمالة في معظم القطاعات الاقتصادية الأثر الايجابي على نسبة البطالة التي انخفضت من 29.5% سنة 2001 إلى 23.7% سنة 2003، أي بانخفاض 5.8 نقطة مئوية، وقد استمرت البطالة في الانخفاض لتصل إلى17.7% سنة 2004 .

بصفة عامة يمكن القول أن تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي لم يؤد إلى الانطلاقة القوية والنقلة النوعية في مستوى أداء الاقتصاد وعيش الجزائريين، إلا أنه ساهم في خفض نسبة البطالة خلال الفترة 2004/2001 بسبب أداء قطاعي الفلاحة والبناء والاشغال العمومية والنجاح النسبي في توفير فرص عمل جديدة، باعتبار أن هذين القطاعين قد استفادا بشكل مباشر وايجابي من دعم هذا البرنامج، ورغم ذلك فإن التأثير الإيجابي لبرنامج الانعاش الاقتصادي على مستويات التشغيل والعمالة يبقى تأثيرا ظرفيا وغير دائم باعتبار أن القطاع الصناعي الذي يعد القطاع الرئيس القادر على توفير فرص عمل حقيقية ودائمة لم يساهم بالشكل الكافي في رفع مستويات التشغيل، بالنظر للمشاكل الهيكلية التي يعاني منها القطاع الصناعي العمومي خاصة .كما أن معظم فرص العمل التي أنشئت ضمن قطاعي الفلاحة والبناء والأشغال العمومية عبارة عن فرص عمل مؤقتة وتتأثر بشكل كبير بمجموعة من العوامل الخارجية التي تؤثر على أداء هذين القطاعين أهمها :مدى ملائمة الظروف الطبيعية والمناخية بالنسبة للقطاع الفلاحي، إضافة إلى حجم وتكلفة المشاريع المقترحة من طرف الدولة بالنسبة لقطاع البناء والأشغال العمومية، وقد أيد التقييم الأولي للبرنامج من قبل البنك الدولي هذا الطرح، مشيرا إلى : [1]

– لا يؤثر برنامج الإنعاش الاقتصادي على النمو إلا بشكل يسير (1% كمتوسط كل سنة).

–تُعتبر الوظائف المستحدثة في إطار هذا البرنامج مؤقتة، حيث تم تسجيل 850000 منصب شغل (170000 كمتوسط) و 664000 منصب عمل غير مباشر.

[1]– منّة خالد.(2015). دراسة تحليلية نقدية للسياسة الميزانية في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية منذ سنة 1990، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع التحليل الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3 ،ص 292.

– ارتفاع قيمة الواردات، خاصة تلك المتعلقة بمشاريع النقل والأشغال العمومية، بشكل سريع أكثر من

– الصادرات، وهذا ما أدى إلى تقلص الفائض في الحساب الجاري إلى 1% من الناتج المحلي الاجمالي خلال فترة البرنامج.

– لم تستطع المشاريع تحقيق الأهداف القطاعية الاستراتيجية من وراء إطلاقها، حيث تميزت بضعف نوعيتها. كما كان تأهيل العمال التقنيين المكلفين بإنجاز المشاريع ضعيفا على العموم.

– استمد برنامج الإنعاش الاقتصادي ضعفه من السرعة التي رافقت تحضير المشاريع، والحجم الكبير للطلبات الخاصة التي كان عليه أن يستجيب لها.

–ارتفاع تكاليف المشاريع المنتقاة بعنوان برنامج الإنعاش الاقتصادي.

إضافة إلى تعدد الفاعلين القائمين على هذه المشاريع (25 لجنة وزارية و 48 لجنة ولائية).

ثالثا : تداعيات برنامج الإنعاش الاقتصادي على الفقر

واكب برنامج الإنعاش الاقتصادي فترة تنفيذ الاستراتيجية المسطرة من طرف السلطات العمومية لمكافحة الفقر، فضلا عن إدراج هذا البرنامج لهدف الإقلال من هذه الظاهرة وتحسين مستوى عيش الفئات الهشة والضعيفة الدخل، لذا نجد أن مخصصات الإنفاق على برنامج الإنعاش وجهود تعزيز النمو الاقتصادي والتخفيف من البطالة، قد أحدثت أثارا إيجابيا على مستويات ومؤشرات الفقر.

بالنسبة للفقر البشري الذي يعني بالقدرات الأساسية المتاحة لأكثر أفراد المجتمع حرمانا بما فيهم الأطفال وتأثير ذلك على مدة الحياة ومستوى الصحة، إضافة إلى مدى الاستفادة من الماء الشروب والقدرة على التمدرس وتلقي التكوين ومختلف المعارف، فقد عرف هذا المؤشر تحسنا نسبيا بين سنتي2000 و 2004حيث انخفضت النسبة المئوية من 22.98 % إلى 18.50% ، أي تراجع بـ4.48 نقطة، واستمر هذا الانخفاض في السنة الموالية لانتهاء برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2005).

وهي سنة الانطلاق في البرنامج التكميلي لدعم النمو، والسنة التي حددتها الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفقر كأجل للقضاء على أسباب وملامح الفقر، حيث بلغ الفقر البشري نسبة 16.6%.[1]

[1]– المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي.(2004)الجزائر،ص30 .

تعود أسباب انخفاض هذا المؤشر إلى جملة من الاعتبارات، أساسها التراجع في نسبة الوفيات نتيجة تحسن الظروف والمرافق الصحية، إضافة إلى الجهود المبذولة لربط السكان بشبكات الصرف الصحي والمياه الشروب، فضلا عن انتشار الهياكل التعليمية ودعمها بالموارد البشرية اللازمة في سبيل السعي إلى ضمان حق التعلم وكسب المعارف بالمجان .وهو ما يوضحه الجدول اللاحق الذي يبين تراجع الفقر البشري ومكوناته خلال فترة برنامج الإنعاش الاقتصادي.

الجدول رقم (20.3) : مؤشر الفقر البشري ومكوناته في الجزائر للفترة 2000**–2004 الوحدة (%)**

	2000	2004
نسبة مؤشر الفقر البشري	22.98	18.50
نسبة احتمال الوفاة قبل سنة الـ 40	7.84	6.39
نسبة الأمية لفئة 15 عام وأكثر	32.80	20.00
نسبة السكان المحرومون من الماء الشروب	1.10	5.50
نسبة الأطفال (الأقل من 5 أعوام) الذين يعانون من نقص الوزن	6.00	3.50

المصدر :حاجي فطيمة، إشكالية الفقر في الجزائر في ظل البرامج التنموية للجزائر للفترة 2005-2014 أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014 ، ص157 .

أما بخصوص الفقر العام والفقر الغذائي فقد عرفت فترة البرنامج انخفاضا مستمرا لهذين المؤشرين، وهو ما يعزز اتجاه مؤشر الفقر البشري ولنفس الفترة والجدول الآتي يوضح هذا التغير الحاصل.

الجدول رقم (21.3) : مؤشري الفقر العام والفقر الغذائي في الجزائر للفترة (2002-2004)

	2002	2003	2004
الفقر الغذائي (%)	2.2	1.9	1.6
الفقر العام (%)	8.5	8.0	6.8

المصدر : حاجي فطيمة، إشكالية الفقر في الجزائر في ظل البرامج التنموية للجزائر للفترة 2005 -2014 أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014 ، ص155 .

من الجدول يتبين أن معدل الفقر باستخدام خط الفقر العام قد انخفض بـ 0.5 نقطة بين سنتي 2002 و 2003، وبـ 1.2 نقطة بين سنتي 2003 و2004 ، أما باستخدام خط الفقر الغذائي والذي يشار إليه بخط الفقر المدقع فقد انخفض بـ 0.3 نقطة بين سنتي 2002 و2003، وبنفس النقطة بين سنتي 2003 و2004 ومن أسباب ذلك زيادة الاستهلاك لدى عديد الأفراد والأسر المحسوبة على الفقراء نتيجة المساعدات المخصصة في سياق الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفقر من جهة، ومن جهة أخرى البرامج المستهدفة للفئات الهشة والمحدودة الدخل في ظل سياسة الإنعاش الاقتصادي.

المطلب الثاني: البرنامج التكميلي لدعم النمو ومواجهة الفقر بالجزائر (2005-2009) ومواجهة الفقر بالجزائر

استكمالا لوتيرة سير برامج الإنعاش الاقتصادي، خصصت السلطات العمومية برنامجا إضافيا لدعم النمو وتعزيز جهود الإنعاش في المرحلة السابقة، من أجل هذا رصدت السلطات ميزانية قاربت مبلغ 4203 مليار دج (حوالي 60 مليار دولار أمريكي) وقد أضيف لهذا البرنامج بعد إقراره برنامجين خاصين، أحدهما بمناطق الجنوب بقيمة 432 مليار دج وآخر بمناطق الهضاب العليا بقيمة 668 مليار دج، زيادة على الموارد المتبقية من مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي والمقدر بـ1071 مليار دج، والصناديق الإضافية المقدرة بـ 1191مليار دج والتحويلات الخاصة بحسابات الخزينة بقيمة 1140 مليار دج، وعليه المجموع النهائي لقيمته يصبح 8705 مليار دج.

أولا: محتوى البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)

جاء هذا البرنامج مكملا للبرنامج السابق من أجل دعم النمو الاقتصادي وتعزيز المكاسب الاقتصادية والاجتماعية المحققة، وقد تم تقييد هذا البرنامج بفترة زمنية قدرت بخمس سنوات، يتم من خلالها تنفيذ حزمة من البرامج بهدف تحقيق جملة من الأهداف، من شأنها التأثير على مؤشرات الاقتصاد الكلي وتحسين الوضع الاجتماعي ودعم مكاسب الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفقر، ومن هذه الأهداف نذكر: [1]

- تحديث وتوسيع الخدمات العامة : نتيجة القصور في حجم ومستوى الخدمات وفي ظل التزايد المستمر لعدد السكان وتطور نمط العيش، جعل من تحديث الخدمة العمومية وتوسيعها ضرورة ملّحة يرجى من ورائها تحسين الإطار المعيشي من جهة، ومن جهة كتكملة لنشاط القطاع الخاص في سبيل توسيع فرص الاستفادة من هذه الخدمات، خاصة في المناطق المعزولة.

- تحسين مستوى معيشة الأفراد : وذلك من خلال تحسين الجوانب المؤثرة على نمط معيشة الأفراد، سواء كان في الجانب الصحي، الأمني أو التعليمي.

- تطوير الموارد البشرية والبنى التحتية : وذلك راجع لأهمية العنصرين في تطوير النشاط الاقتصادي كما ونوعا، ذلك أنّ الاهتمام بالمورد البشري من حيث ترقية مستواه التعليمي والمعرفي وقدرته على التحكم في التكنولوجيا الحديثة من شأنه أن يكون متغيرا مهما في معادلة تحقيق النمو الاقتصادي.

كما أن الإنفاق على الهياكل القاعدية له الأثر البالغ في تطوير النشاط الإنتاجي وبالخصوص في دعم إنتاجية القطاع الخاص بتسهيل عملية المواصلات وانتقال السلع والخدمات وعوامل الإنتاج.

- رفع معدلات النمو الاقتصادي: يعتبر رفع معدلات النمو الاقتصادي الهدف النهائي للبرنامج التكميلي لدعم النمو، وهو الهدف الذي تصب فيه كل الأهداف السابقة الذكر، والجدول اللاحق يوضح كيفية توزيع المخصصات المالية لتحقيق الأهداف المذكورة

[1]- مخناش فتيحة.صالح ناجية.(2012).واقع إستراتيجية النمو المحلية في الجزائر (2001-2014) وآفاق النمو الاقتصادي، مجلة رؤى اقتصادية العدد الثالث، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حمة الأخضر، الوادي،ص.12

الجدول رقم (22.3) : توزيع البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005–2009) حسب كل قطاع في الجزائر – الوحدة :مليار دج

القطاعات	المبلغ	القطاعات	المبلغ
أولا :تحسين ظروف معيشة السكان، منها	**1.908,5**	**ثانيا : تطوير المنشآت الأساسية، منها**	**1.703,1**
السكنات	555,0	قطاع النقل	700,0
الجامعة	141,0	قطاع الأشغال العمومية	600,0
التربية الوطنية	200	قطاع الماء (السدود والتح ويلات)	393,0
التكوين المهني	58,5	قطاع تهيئة الإقليم	10.1
الصحة العمومية	85,0	**ثالثا : دعم التنمية الاقتصادية منها**	**337,2**
تزويد السكان بالماء (خارج الأشغال الكبرى)	127.5	الفلاحة و التنمية الريفية	300,0
الشباب و الرياضة	60,0	الصناعة	13,5
الثقافة	16,0	الصيد البحري	12,0
إيصال الغاز و الكهرباء إلى البيوت	65,0	ترقية الاستثمار	4,5
أعمال التضامن الوطني	95,0	السياحة	3,2
تطوير الإذاعة والتلفزيون	19,1	المؤسسات الصغيرة و المتوسطة والصناعة التقليدية	4,0
إنجاز منشآت للعبادة	10,0	**رابعا : تطوير الخدمة العمومية و تحديثها**	**203,9**
عمليات تهيئة الإقليم	26,4	العدالة	34,0
برامج بلدية للتنمية	200,0	الداخلية	64,0
تنمية مناطق الجنوب	100,0	المالية	65,0
تنمية مناطق الهضاب العليا	150,0	التجارة	2,0
		البريد و التكنولوجيا الجديد للإعلام والاتصال	16,3
		قطاعات الدولة الأخرى	22,6
		خامسا : التكنولوجيات الجديدة للاتصال	50,0
مجموع الإنفاق على البرامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009			**4202.7**

المصدر :

http://www.premier-ministre.gov.dz/arabe/media/PDF/TexteReference/TexteEssentiels/ProgBilan/ProgCroissance.pdf :

يعكس البرنامج التكميلي لدعم النمو عبر المشاريع المدرجة، رغبة الدولة في خلق ديناميكية متواصلة في حركية النشاط الاقتصادي بغية التأثير في الوضع المعيش للسكان .ويتضح ذلك في المحاور التي تضمنها البرنامج، وهي خمسة محاور كبرى موزعة على النحو الآتي :[1]

- تحسين ظروف معيشة السكان بمعدل تغطية 45.41 % من مجموع مخصصات البرنامج.
- تطوير المنشآت الأساسية بمعدل تغطية 40.52% من مجموع مخصصات البرنامج.
- دعم التنمية الاقتصادية بمعدل تغطية 80.02 % من مجموع مخصصات البرنامج.
- تطوير الخدمة العمومية بمعدل تغطية 4.85 % من مجموع مخصصات البرنامج.
- تطوير تكنولوجيا الاتصال بمعدل تغطية 1.18 % من مجموع مخصصات البرنامج.

أ- تحسين ظروف معيشة السكان : يمثل محور تحسين ظروف معيشة السكان النسبة الأكبر من قيمة البرنامج التكميلي لدعم النمو بحجم إنفاق قدّر بـ

+ 5.مليار دج، وهو بمثابة تكملة لبرنامج التنمية المحلية والبشرية المدرج ضمن مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2002)، ويعتبر تحسين ظروف العيش أحد الرهانات التي تبني عليها الدولة سياسة الإقلال من الفقر وتداعياته.

تم توزيع هذا المخصص من الإنفاق على عدة قطاعات، كان النصيب الأكبر فيها لقطاع السكن الذي حظي ب 555 مليار دج .ليليه قطاع التربية الوطنية 200 مليار دج في شكل إنشاء مزيد من الأقسام والمطاعم المدرسية قصد تحسين ظروف التمدرس، وتأهيل المرافق التربوية والمنشآت الرياضية والثقافية، ثم قطاع التعليم العالي بـ 141 مليار دج لتوفير أفضل ظروف التكوين والتحصيل المعرفي على مستوى الجامعة الجزائرية، أما المخصصات الأخرى فهي موزعة على توسيع شبكات الكهرباء والغاز وكذا التضامن الوطني وتنمية البلديات...

ب -تطوير المنشآت الأساسية: احتل المرتبة الثانية بنسبة 4.5% من إجمالي قيمة البرنامج التكميلي لدعم النمو، وهذه النسبة تعكس الأهمية التي توليها الدولة لقطاع البنى التحتية والمنشآت الأساسية، حيث وزعت هذه القيمة 1703.1 مليار دج على أربعة قطاعات فرعية كما يلي :

[1]- بوابة الوزير الأول : البرنامج التكميلي لدعم النمو للفترة 2005-2009، www.premier-ministre.gov.dz في 2014/12/15

النقل 700 مليار دج، الأشغال العمومية 600 مليار دج، الماء (سدود وتحويلات) 393 مليار دج، تهيئة الإقليم 10.15 مليار دج.

ج – دعم التنمية الاقتصادية : يتضمن هذا البرنامج خمسة قطاعات رئيسية وهي :

الفلاحة والتنمية الريفية : حيث خصص له ما قيمة 300 مليار دج وهو بذلك يعكس مكانة القطاع الفلاحي في الاقتصاد الوطني، حيث يعتبر أكثر القطاعات مساهمة في الناتج المحلي خارج قطاع المحروقات بعد قطاع الخدمات.

الصناعة : خصص لهذا القطاع مبلغ 13.5 مليار دج وذلك قصد تحسين التنافسية بين المؤسسات الصناعية وكذا تطوير الملكية الصناعية.

ترقية الاستثمار: رصد له ما يقارب 4.5 مليار دج قصد توفير أوفر السبل وتهيئة المناخ لجلب الاستثمارات سواء كانت محلية أو أجنبية.

الصيد البحري : خصص له ما قيمة 12 مليار دج بهدف القيام بعمليات دعم الصيد البحري.

السياحة: خصص له ما قيمة 3.2 مليار دج بهدف إنشاء 42 منطقة توسع سياحي.

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية : إذ أنه ونظرا للدور الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ازدهار النشاط الاقتصادي من خلال الخلق المباشر للقيمة المضافة ومناصب العمل، وكذا الأهمية التي تحوزها الصناعة التقليدية في المجتمع الجزائري، خصصت الدولة لها ما قيمة 4 مليار دج.

د –تطوير الخدمة العمومية وتحديثها: الهدف من ذلك هو تحسين الخدمة العمومية وجعلها في مستوى التطلعات والتطورات الاقتصادية والاجتماعية الجارية قصد تدارك التأخر المسجل في هذا الإطار نتيجة الظروف الخاصة التي مرّت بها الجزائر في فترة التسعينات، وخصص في هذا الإطار 203.9 مليار دج موزعة على القطاعات التالية :

البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال : حيث يستهدف فك العزلة عن المناطق النائية والبعيدة من خلال تزويدها بالموزعات الهاتفية وكذا رقمنة 61 محطة أرضية.

العدالة : يعتبر قطاع العدالة قطاع حساس، إذ يمثل الضمان الكامل والأمثل لمصالح الأفراد والمؤسسات ومن ثمّ فهو يمثل عاملا مهما في زيادة الثقة بين المتعاملين الاقتصاديين، ويتضمن هذا البرنامج إنشاء14 مجلسا قضائيا و 34 محكمة و 51 مؤسسة عقابية.

الداخلية : والغرض منه هو تطوير مصالح الأمن الوطني والحماية المدنية.

التجارة : قصد تحسين الفضاء التجاري وتنظيم السوق التجارية بشكل رئيس، جاء هذا البرنامج بغرض تحقيق جملة من الأهداف، منها : إنجاز مخابر مراقبة النوعية، اقتناء تجهيزات مراقبة النوعية، إنجاز مقرات تفتيش النوعية على الحدود.

المالية : يهدف إلى تحديث وعصرنة الإدارة المالية في قطاع الجمارك والضرائب على وجه الخصوص.

هـ -التكنولوجيات الجديدة للاتصال : رصد لها مبلغ 50 مليار دج، وهذا من أجل اللحاق بركب التطورات الحاصلة في العالم ورأب الفجوة الرقمية مع الدول السباقة في هذا المجال.

ثانيا : أهم إنجازات البرنامج وتداعيات تطبيقه على البطالة والنمو

لم تسمح سياسة الإنفاق التوسعية على هذا البرنامج والذي يعد ضخما مقارنة بالبرامج والمخططات التنموية السابقة، من تحقيق معدلات نمو مجزية ومرتفعة .فقد سجلت الإحصائيات الرسمية متوسط معدل نمو بـ 2.94% وهي نسبة أقل مقارنة بما حققه البرنامج السابق.

الجدول رقم (23.3) : تطور معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر للفترة (2005-2009)

	2005	2006	2007	2008	2009
الناتج المحلي الإجمالي (مليار دج)	7561.98	8514.84	9366.56	11077.13	10006.83
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (%)	5.9	1.7	3.4	2.0	1.7
عدد السكان (بالآلاف)	32906	33481	34096	34591	35268
نصيب الفرد الناتج (دج)	229805.6	254318.7	274711.6	320231.8	283737.1

المصدر : ONS

حسب بيانات الديوان الوطني للإحصاء، فإنه تم تسجيل تراجع ملفت سنة 2006 حيث قدر الانخفاض بـ 4.2 نقطة مقارنة بسنة 2005، ليعاود هذا المعدل الارتفاع بـ 1.7 نقطة سنة 2007 مسجلا نسبة 3.4%، ليتخذ بعدها منحى تنازليا ويستقر عند 1.7% وقد انعكست مستويات الناتج المحلي الإجمالي على متوسط مستوى الدخل الفردي، فرغم الارتفاع النسبي على طول فترة البرنامج، عدا السنة الأخيرة التي عرفت تراجعا في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وذلك بسبب تزايد عدد السكان من جهة، ومن جهة أخرى انخفاض الناتج وتراجع نسبة النمو الاقتصادي.

يعود التراجع في معدلات النمو الاقتصادي إلى مستوى الأداء المتباين للقطاعات الاقتصادية، إذ لا زال قطاع المحروقات المساهم الأول في الناتج المحلي الخام والموجه الأساس لمنحى النمو، وهو ما يعكسه الجدول الآتي :

الجدول رقم (24.3) : تطور مساهمة القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر للفترة (2005-2009)

	2005	**2006**	**2007**	**2008**	**2009**
المحروقات (%)	44.33	45.59	13.67	45.14	31.03
الزراعة (%)	7.69	7.53	7.52	6.43	9.24
الصناعة والمحروقات (%)	5.53	5.27	5.12	4.69	5.72
البناء والأشغال العمومية (%)	7.46	7.91	8.81	8.64	10.92
الخدمات (%)	20.08	19.94	20.64	19.39	23.80
حقوق و رسوم على الواردات (%)	14.91	13.76	14.24	15.71	19.29

المصدر : ONS.

بالنسبة لقطاع المحروقات تم ضبط متوسط نسبة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة البرنامج بـ 41.9 % مما يعني أن قطاع المحروقات يعتبر القطاع الرائد والموجه للاقتصاد الوطني والمحدد الرئيس لمعدل النمو الاقتصادي في الجزائر، وهو ما تبينه معطيات الجدول أعلاه حيث أدى تذبذب معدل

نمو القطاع للفترة 2005-2009 إلى تسجيل تذبذب ثم تباطؤ في معدلات النمو الاقتصادي المسجلة لنفس الفترة مقارنة بالفترة السابقة 2001-2004 التي سجلت معدلات نمو متزايدة عدا سنة 2004 التي عرفت تراجع نتيجة تحسن أداء قطاع المحروقات، ما يدل على أن الارتفاع النسبي لمعدلات النمو الاقتصادي خلال فترة تطبيق سياسة الإنعاش الاقتصادي يرجع بالدرجة الأولى لزيادة معدل نمو قطاع المحروقات بسبب الارتفاع المتواصل لأسعار المحروقات في الأسواق العالمية.

أما قطاع الخدمات فيعد ثاني قطاع مؤثر في معدل النمو الاقتصادي، باعتبار أن متوسط نسبة مساهمة القطاع في الناتج بلغت 20.77 % خلال فترة البرنامج التكميلي، كما كان لتطبيق سياسة الإنعاش الاقتصادي أثر إيجابي على أداء هذا القطاع، باعتبار أن التوسع في الإنفاق العام أدى إلى زيادة الطلب الكلي وبالتالي زيادة حجم المبادلات التجارية الداخلية والخارجية والخدمات المرتبطة بها، وهو ما يفسر تسجيل القطاع لمعدلات نمو متزايدة نسبيا خلال فترة البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي.

من جهة أخرى لوحظ ضعف تأثير قطاع الزراعة في معدل النمو الاقتصادي إذا ما قورن بكل من قطاعي المحروقات والخدمات، حيث لم تتعد نسبة مساهمته في الناتج 7.68% خلال فترة البرنامج، كما أن الارتباط القوي لأداء هذا القطاع بالظروف الطبيعية والمناخية السائدة يجعله عرضة لتقلبات حادة، ففي سنة 2008 سجل هذا القطاع أدنى نسبة خلال الفترة، وهذا بسبب مشاكل الري وظاهرة الجفاف التي عاشتها الجزائر خلال نفس السنة، ليعود في السنة الموالية الارتفاع في معدل النمو كانعكاس مباشر لتحسن الظروف المناخية.

كما يعتبر قطاع البناء والأشغال العمومية القطاع الوحيد الذي استفاد بشكل كبير ومباشر من تطبيق سياسة دعم الإنعاش الاقتصادي، حيث ساهمت العمليات والمشاريع المدرجة ضمن البرامج التكميلي في رفع معدلات نمو هذا القطاع، حيث سجل متوسط نسبة 8.67% خلال فترة تطبيق سياسة الإنعاش الاقتصادي إلا أن تأثير القطاع في معدل النمو الاقتصادي يبقى ضعيفا بسبب تدني نسبة مساهمته في الناتج 8.74 % أثناء فترة البرنامج التكميلي.

يعتمد تحقيق معدلات نمو حقيقية ومستدامة في أي بلد بدرجة كبيرة على أداء القطاع الصناعي، وفي الجزائر تعد الصناعة القطاع الوحيد الذي سجل نسب نمو متدنية خلال فترة تطبيق سياسة الإنعاش

الاقتصادي، إذ قدر متوسط نمو القطاع الصناعي بـ 6.97% خلال الفترة بينما سجل معدل نمو يساوي 5.26 % كمتوسط خلال فترة البرنامج التكميلي، الأمر الذي يوحي بعدم استجابة القطاع لسياسة الإنعاش الاقتصادي وفي كلتا البرنامجين (2001/2004-2005/2009).

بخصوص البطالة فقد عرفت الأرقم الرسمية انخفاضا مستمرا، حيث بلغ متوسط 12.58% خلال فترة البرنامج التكميلي، مقابل 23.6% خلال برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي.

الجدول رقم (25.3) تطور معدلات البطالة في الجزائر للفترة (2005-2009)

السـنوات	2009	2008	2007	2006	2005
معدل البطالة	10.2	11.3	13.8	12.3	15.3

المصدر : ONS

واستنادا إلى إحصاءات بنك الجزائر في تقريره السنوي للمؤشرات الاقتصادية للجزائر (2005-2010) فإن مستويات البطالة قد شهدت انخفاضا معتبرا، وقد عززت إحصائيات صندوق النقد الدولي والديوان الوطني للإحصائيات هذا الاتجاه، حيث كان هذا الانخفاض مدعوما باستجابة بعض القطاعات للطلب على العمل وقدرتها على استيعاب اليد العاملة النشطة غير المشغلة.

الجدول رقم (26.3): تطور معدلات التشغيل في الجزائر للفترة (2005-2009)

	2005	2006	2007	2008	2009
حجم العمالة النشطة	10027	10267	10514	10801	10544
حجم العمالة المشغلة	6222	6517	6771	7002	9472
في قطاع الفلاحة	1683	1780	1842	1841	1242
في قطاع الصناعة	523	525	522	530	1194
في قطاع البناء والأشغال العمومية	1050	1160	1261	1371	1718
في قطاع الإدارة	1527	1542	1557	1572	-
في قطاع الخدمات (تجارة، نقل ومواصلات)	1439	1510	1589	1589	5318

المصدر : ONS

إن الانخفاض الهام في معدلات البطالة يرجع إلى زيادة مستويات التشغيل في قطاعات الخدمات، الفلاحة البناء والأشغال العمومية، إلا أن فرص العمل المحققة ضمن قطاعي الفلاحة والبناء والأشغال العمومية تبقى مؤقتة وغير دائمة، بالنظر لارتباط القطاع الفلاحي بالظروف المناخية وقطاع البناء والأشغال العمومية بحجم التدخل الحكومي من خلال المشاريع والعمليات المبرمجة في القطاع، وبالتالي فإن التأثير الإيجابي المباشر لسياسة الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو على مستويات التشغيل اقتصر على قطاع واحد هو قطاع البناء والأشغال العمومية، مما يعني أن تأثير السياسة على التشغيل هو تأثير ظرفي وغير مستدام، كما انه لم يتم تسجيل أي انعكاس إيجابي لسياسة الإنعاش الاقتصادي على مستويات التشغيل في القطاع الصناعي الذي لم يشهد أي زيادة هامة في حجم عمالة القطاع، وهو ما يؤكد عدم تجاوب القطاع مع السياسة بالنظر للمشاكل الهيكلية والتمويلية التي يعاني منها القطاع الصناعي العمومي والخاص، مع العلم أن هذا القطاع يعد القطاع الرئيس القادر على توفير فرص عمل حقيقية ودائمة وتحقيق معدلات نمو مستدامة.

ثالثا: تداعيات البرنامج التكميلي لدعم النمو على الفقر

بالإضافة إلى نصيب الفرد من الدخل الوطني والاستفادة من فرص النمو الاقتصادي وتداعياتها على التشغيل وتحسين استهلاك الأفراد للسلع والخدمات، كلها مؤشرات من شأنها أن ترسم صورة أولية عن الوضع المعيشي الذي يحياه الفرد الجزائري ، ولقد انعكس مستوى أداء هذه المؤشرات على نمط العيش والمساهمة بشكل معتبر في الإقلال من حدة الفقر ومظاهره، وهي الصورة التي نحاول إبداءها من خلال أرقام الجدول الآتي :

الجدول رقم (27.3):تطور مؤشر الفقر البشري ودليل التنمية البشرية في الجزائر للفترة (2005-2009)

	2005	**2006**	**2007**	**2008**	**2009**
الفقر البشري (%)	21.50	18.95	18.23	17.16	15.41
مؤشر التنمية البشرية	0.675	-	-	0.695	-
احتمال الوفاة قبل سن 40 (%)	6.39	6.03	5.83	5.71	6.50
معدل الأمية لفئة 15 **عام وأكثر** (%)	23.70	27.20	26.16	24.60	22.00
السكان المحرومون (%)	5.00	5.00	5.00	5.00	5.00
أطفال أقل من 5 **أعوام يعانون من نقص الوزن (%)**	3.50	3.70	3.70	3.1	3.1

المصدر : حاجي فطيمة، مرجع سابق، ص 212 .

* برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية2014 ، نيويورك، ص163 .

من الجدول أعلاه يتبين أن مؤشر التنمية البشرية والذي يعكس مختلف جوانب التنمية البشرية وهي الأمل في الحياة عند الولادة، والمستوى التعليمي، ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بتعادل القوة الشرائية للدولار والذي تتراوح قيمه بين الصفر كأدنى قيمة والواحد كأقصى قيمة، قد عرف هذا المؤشر تحسنا بداية من سنة 2005 حيث انتقل من 0.675 إلى 0.695 سنة 2008 أي بزيادة 0.02 نقطة.

إضافة إلى ارتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي، يعود السبب كذلك في زيادة مؤشر التنمية البشرية إلى الجهود المبذولة التي شهدها قطاع الخدمات، على غرار الخدمات التي يقدمها قطاع الصحة وذلك من خلال تحسين تقديم الخدمة وتوسيعها إلى المناطق التي تعرف نقصا فادحا في هذا المجال، إلى جانب تحسن خدمات التعليم وانعكاساتها على انخفاض معدلات الأمية، أين عملت السلطات العمومية على تشييد العديد من الأقسام وفي كل الأطوار وتعزيزها بمناصب شغل للأساتذة في التربية والتعليم والتكوين المهني.

كما يبين الجدول تراجع مستوى مؤشر الفقر البشري، هذا المؤشر الذي يقيس أوجه الحرمان بأبعاده الثلاثة الأساسية للتنمية البشرية وهي الحياة المديدة والصحية، التعلم واكتساب المعرفة، ومستوى عيش لائق يحفظ كرامة الإنسان، حيث انخفض هذا المؤشر من 21.5% سنة 2005 إلى 17.16% سنة 2008 ، أي بانخفاض 4.34 نقطة والى 15.41%، أي بتراجع بـ 1.75 نقطة.

وهو ما يؤكد تراجع الفقر ومظاهره رغم الآثار المتبقية من قبل وبعد برامج الإصلاح الاقتصادي التي تبنتها الجزائر بوصاية من المؤسسات المالية الدولية.

الجدول رقم (28.3) : مؤشري الفقر العام والفقر الغذائي في الجزائر للفترة (2005-2010)

	2005	2006	2010
الفقر الغذائي (%)	7.2	-	-
الفقر العام (%)	5.7	5.6	5

المصدر: حاجي فاطيمة، نفس المرجع السابق ص211 .

بالنسبة للفقر العام فقد عرف هو الآخر انخفاضا أين بلغ معدل 5.4 % كمتوسط خلال فترة البرنامج التكميلي، وهو انعكاس لسياسة الإنفاق التوسعية والتي كان من بين أهدافها الإقلال من الفقر وتحسين مستوى عيش السكان، فقد تحسن هذا المؤشر مقارنة بالبرنامج السابق المتعلق بالإنعاش الاقتصادي ودعم النمو، أين تم تسجيل معدل 7.7% كمتوسط الفترة.

المطلب الثالث: البرنامج الخماسي (2010–2014) ومواجهة الفقر بالجزائر

جاء هذا البرنامج في خضم المنهجية الوطنية للتنمية بغية تمكين الأفراد من الرفاهية وتحسين ظروف العيش وتقليص الفوارق بين المناطق وتوزيع مكاسب التنمية بعدل وإنصاف بين كل الجزائريين، وبالتالي تعزيز مساعي الإقلال من حدة الفقر في الحصر كما في الريف، وتحسين مؤشرات التنمية الاجتماعية، لذا فقد أولى البرنامج الخماسي هذا لتهيئة الإقليم أهمية خاصة، وذلك باستهداف توزيع أفضل للسكان عبر التراب الوطني، وجعل الهضاب العليا العمود الفقري للتنمية، إضافة إلى دعم التنمية البشرية وجعلها في خدمة التنمية الاقتصادية، وما المبالغ الضخمة المرصودة لهذا الشأن إلا إشارة عن إدارة السلطات العمومية في الاستفادة من إمكانات الخزينة العامة والمركز المالي الذي تتمتع به الجزائر في هذه المرحلة، لتحسين الوضع المعيشي للسكان عموما والفئات الهشة والمحدودة الدخل خصوصا، من خلال دعم الجهود التنموية وتسريع وتيرة النمو الاقتصادي.

أولا : محتوى البرنامج الخماسي (2010-2014)

اعتمد هذا البرنامج[1] في اجتماع الوزراء يوم 24 ماي 2010، في سبيل مواصلة سياسة الإنفاق التوسعية الداعمة للاستثمارات العمومية، حيث تم تخصيص ما قيمة 21214 مليار دج (حوالي 286 مليار دولار) لتنفيذ هذا المخطط التنموي، ويسعى البرنامج الخماسي إلى تحقيق هدفين 2010 اثنين: أولاهما إتمام المشاريع الكبرى الجاري إنجازها والمتعلقة بالسكة الحديدية والطرق والمياه، أين تم تخصيص مبلغ 9680 مليار دج (حوالي 130 مليار دولار) ، وثانيهما إطلاق مشاريع جديدة بغلاف مالي قدِّر بـ 11534مليار دج (حوالي 155 مليار دولار) ، أما أهم المحاور التي تطرق إليها البرنامج فهي :

1- **دعم التنمية البشرية:** تم تخصيص 40% من مجموع مخصصات البرنامج لتعزيز التنمية البشرية، وذلك عبر:

* إنجاز حوالي 5000 منشأة لفائدة قطاع التربية تشمل 1000 إكماليه و 850 ثانوية.

* إنجاز 600 ألف مقعد بيداغوجي و 400 ألف سرير لإيواء الطلبة دعما لقدرات قطاع التعليم العالي.

* إنجاز أكثر من 300 مؤسسة للتكوين والتعليم المهنيين.

[1]- بوابة الوزير الأول، ملحق بيان السياسة العامة أكتوبر 2010، http://www.premier-ministre.gov.dz 2010 في أفريل 2012.

* إنجاز أكثر من 1500 منشأة قاعدية صحية تتضمن 172 مستشفى و 45 مركبا صحيا متخصصا و377 عيادة متعددة التخصصات، بالإضافة إلى أكثر من 70 مؤسسة متخصصة لفائدة المعاقين.

* برمجة إنجاز مليوني وحدة سكنية، منها 1.2 مليون وحدة يتم تسليمها خلال فترة البرنامج، على أن يتم الشروع في إنجاز 800 ألف وحدة متبقية قبل انقضاء سنة 2014.

* توصيل مليون بيت بشبكة الغاز الطبيعي وتزويد 220 ألف سكن ريفي بالكهرباء.

* تحسين التزويد بالماء الشروب بإنجاز 35 سد و 25 منظومة لتحويل المياه وإنهاء الأشغال بجميع محطات تحلية مياه البحر قيد الإنجاز.

* إنجاز أكثر من 5000 منشأة قاعدية موجهة للشباب والرياضة منها 80 ملعبا و 160 قاعة متعددة الرياضات و 400 مسبح وأكثر من 200 نزل ودار شباب.

* إعداد مجموعة من البرامج الهامة لفائدة قطاعات المجاهدين والشؤون الدينية والثقافة والاتصال.

2-تطوير المنشآت القاعدية الأساسية وتحسين الخدمة العمومية : تم تخصيص ما يقارب 40% من مبلغ البرنامج لترقية الخدمة العمومية وتطوير البنى التحتية، حيث تمّ :

* تخصيص أكثر من 3100 مليار دج لقطاع الأشغال العمومية لتوسيع وتحديث شبكة الطرقات وزيادة قدرات الموانئ.

* تخصيص حوالي 2800 مليار دج لقطاع النقل من أجل تحديث وتوسيع شبكة السكك الحديدية وتحديث الهياكل القاعدية للمطارات، وتحسين النقل الحضري بتجهيز 14 مدينة بخطوط الترامواي.

* تخصيص ما يقارب 500 مليار دج لتهيئة الإقليم والبيئة.

* تخصيص 1800 مليار دج لتحسين إمكانيات وخدمات الجماعات المحلية وقطاع العدالة واردات الضرائب والتجارة والعمل.

3- تعزيز تنمية الاقتصاد الوطني : تمّ توزيع حوالي 1500 مليار دج على مجموعة من البرامج التنموية كان نصيبها حسب ما هو آت :

* تخصيص أكثر من 1000 مليار دج لاستكمال برامج دعم التنمية الفلاحية والريفية.

* توجيه 150 مليار دج لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بإنشاء مناطق صناعية ودعم تأهيل المؤسسات وتيسير القروض البنكية التي قد تصل إلى 300 مليار دج.

* دعم التنمية الصناعية التي ستعبئ مشاريعها أكثر من 2000 مليار دج من القروض البنكية الميسرة من طرف الدولة، لإنجاز محطات جديدة لتوليد الكهرباء وتطوير الصناعة البتروكيماوية وتحديث المؤسسات العمومية.

* تخصيص حوالي 350 مليار دج لتشجيع إنشاء مناصب عمل، ومرافقة ودمج خريجي الجامعات ومراكز التكوين المهني، ودعم إنشاء المؤسسات المصغرة وتمويل آليات إنشاء مناصب انتظار التشغيل، ودعم التسهيلات العمومية لإنشاء مناصب الشغل، وذلك من أجل تجسيد هدف خلق 3 ملايين منصب شغل خلال فترة البرنامج.

4-تطوير اقتصاد المعرفة: رصد البرنامج ما يقارب 250 مليار دج لدعم البحث العلمي وتعميم التعليم، واستعمال الإعلام الآلي داخل مؤسسات التعليم وفي المرافق العمومية، والتحكم في الأداة الفضائية لخدمة التطور العلمي والاقتصادي والاجتماعي، مع إنجاز أقمار اصطناعية متطورة للرصد والاتصالات السلكية واللاسلكية.

5-تعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني: وهذا بتعزيز مناخ الاستثمار وإنعاش الصناعة الوطنية وتثمين القدرات السياحية والصناعة التقليدية، إضافة إلى اعتماد سبل ترقية الصادرات خارج المحروقات.

ثانيا: أهم إنجازات البرنامج وتداعياته على النمو الاقتصادي والبطالة

غداة الانتهاء من برنامج 2009/2005 والشروع في البرنامج الخماسي 2010-2014 عرف معدل النمو الاقتصادي قفزة من 1.7 % إلى 3.6 % أي بـ 1.9 نقطة، ليعاود الانخفاض بـ 0.8 نقطة سنة 2011 وهو ما يوضحه الجدول الآتي :

الجدول رقم (29.3) : تطور معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر للفترة (2010–2013)

	2010	2011	2012	2013
الناتج المحلي الإجمالي (مليار دج)	11991.6	14526.6	16115.4	16569.3
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (%)	3.6	208	3.3	2.8
عدد السكان (بالآلاف)	35978	36717	37495	38297
نصيب الفرد الناتج (دج)	33303.7	395636.9	429801.4	432652.7

المصدر :Banque d'Algérie, évolution économique et monétaire en Algérie, rapport 2013, pp 158-159

في سنة 2012 شهد الناتج المحلي الإجمالي تحركا ايجابيا عكَس انتعاش النشاط الاقتصادي الذي كان مدفوعا بارتفاع الطلب على الاستثمار، ونمو اقتصادي للقطاعات خارج المحروقات، موزع بشكل جيد نسبيا، حيث تم تقدير الزيادة في الناتج بـ 3.3% أي بزيادة 0.5 نقطة، مستعيدا بذلك وتيرة نمو مقاربة لتلك المسجلة سنة 2010 (3.6%) وعلى الرغم من ذلك زاد حجم الناتج خارج قطاع المحروقات بمعدل 7.1 %ومعدل مرتفع نسبيا وفي زيادة بـ 1 نقطة مقارنة بالسنة الفارطة.

الجدول رقم (30.3): تطور مساهمة القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر للفترة **(**2010-2013**)**

	2010	2011	2012	2012
المحروقات (%)	34.9	36.1	34.4	30.0
الزراعة (%)	8.5	8.1	8.8	9.8
الصناعة خارجة المحروقات(%)	5.1	4.6	4.5	4.6
البناء والأشغال العمومية(%)	10.5	9.2	9.3	9.8
خدمات خارج الإدارة العمومية (%)	21.6	19.7	19.9	23.1
خدمات الإدارة العمومية (%)	13.2	16.4	16.5	15.2

المصدر :Banque d'Algérie, évolution économique et monétaire en Algérie, rapport 2013, p 158

يتميز هيكل الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات بهيمنة الخدمات المسوقة وخدمات الإدارات العمومية حيث تمثلان معا أكثر من نصف الناتج المحلي إجمالي خارج المحروقات (55.3%) يستمر الوزن النسبي للصناعة في التناقص منتقلا من 7.2% من الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات في 2011 إلى 6.9 %في 2012.

تباطأ النمو الاقتصادي من جديد بعد الانتعاش الطفيف الذي سجله في سنة 2012 ولم يتمكن التوسع المعتبر في قطاع الفلاحة والخدمات والبناء أن يُعوض الأداءات الضعيفة لقطاع المحروقات، الذي سجّل تراجعا للسنة الثامنة على التوالي، وانخفاض الاستثمارات العمومية، وباستثناء قطاع المحروقات الذي يعيش مرحلة ركود قوي، حققت كل القطاعات الأخرى نموا إيجابيا، ويتميز كل من قطاع الخدمات المسوقة وقطاع الفلاحة بأداءات تفوق تلك المحققة في سنة 2012.

حققت سنة 2013 نسبة نمو 2.8% في مقابل 3.3 % سنة2012، ليكون النشاط الاقتصادي قد سجّل نموا معادلا لذلك المسجل في2011 ، ومع ذلك يبقى النمو خارج المحروقات معتبرا بمعدل 7.1%، أي بنفس وتيرة السنة السابقة، وازداد النسيج الاقتصادي كثافة، حيث أصبح يضم 994 ألف مؤسسة صغيرة ومتوسطة، مكونة في غالبيتها من أشخاص طبيعيين وقد سمح هذا التوسع في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي يتميز بهيمنة قطاع الخدمات (61.3% إنشاء) بعرض139 ألف منصب شغل 78500 منها مناصب شغل بأجرة.[1]

لقد ساهم ضخ المزيد من الأموال والتوسع في حجم الإنفاق الاستثماري وتنظيم سوق العمل في استحداث العديد من مناصب الشغل، حيث عرف معدل البطالة المسجل خلال الأربع سنوات الأولى من البرنامج الخماسي استقرارا نسبيا في حدود 10.2 %، وانخفاضا بـ 2.38 نقطة مئوية مقارنة بالمعدل المتوسط المحقق في فترة البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي .وهو ما يوضحه الجدول الآتي:

[1] – بنك الجزائر، التقرير السنوي 2013 ، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، نوفمبر 2014 ، ص26 .

الجدول رقم (31.3) : تطور معدلات البطالة في الجزائر للفترة (2010–2013)

	2010	2011	2013	2013
معدل البطالة (%)	10.0	10.0	11.0	9.8

المصدر : Banque d'Algérie, évolution économique et monétaire en Algérie, rapport 2013, p: 162

استقرت البطالة في سنة 2013 عند 1,12 مليون، أي 9.8 % من القوى العاملة مقابل 11 % في سنة 2012 وهي نسبة مرتفعة نسبيا رغم الانخفاض المشهود بفعل المكاسب التنموية المحققة.

الجدول رقم (32.3): تطور مستويات التشغيل في الجزائر للفترة 2010–2013)

	2010	2011	2012	2013
حجم العمالة النشطة (بالآلاف)	10812	10661	11423	11964
حجم العمالة المشغلة (بالآلاف)	9736	9599	10170	10788
في قطاع الفلاحة	1136	1034	912	1141
في قطاع الصناعة	1337	1367	1335	1407
في قطاع البناء والأشغال العمومية	1886	1595	1663	1791
في قطاع الخدمات (تجارة، نقل ومواصلات)	5377	5603	6260	6449

المصدر : Banque d'Algérie, évolution économique et monétaire en Algérie, rapport 2013, p: 162

يوضح هذا الجدول مدى مساهمة قطاعي الإدارة العمومية والخدمات في امتصاص اليد العاملة، فقد أولى هذا البرنامج الخماسي أهمية لتحسين الخدمة العمومية ودعم التنمية البشرية، لذلك نجد أنه من بين الانعكاسات لهذا الاهتمام، مناصب الشغل المتاحة في هذين القطاعين، وتأثير مخصصات الإنفاق المدرجة في هذا البرنامج في دعم الهياكل الإدارية لعديد القطاعات.

حقق التشغيل في قطاعي الإدارة والخدمات ما نسبة 55.22 % من حجم العمالة المشغلة سنة 2010 حيث عرفت هذه النسبة زيادة متتالية حددت بـ 3.48 نقطة مئوية سنة 2011 مقارنة بسنة

2010 و2.85 نقطة سنة 2012 مقارنة بسنة 2011، وتراجع بـ 1.78 نقطة سنة 2013 مقارنة بسنة 2012.

أما قطاع البناء والأشغال العمومية فاحتل المرتبة الثانية بعد قطاعي الإدارة والخدمات من حيث درجة استيعاب اليد العاملة .وكانت أكبر نسبة تشغيل خلال فترة البرنامج في سنة 2010 أين تم تسجيل معدل مساهمة بـ 19.37 % من مجموع العمالة المشغلة لذات السنة.

وبخصوص قطاع الصناعة فقد بقيت مساهماته في استيعاب اليد العاملة محدودة، وكانت أكبر نسبة تشغيل خلال فترة البرنامج في سنة 2013 أين تم تسجيل نسبة مساهمة بـ 16.6 % من مجموع العمالة المشغلة لذات السنة.

على خلاف القطاعات الأخرى، بقي قطاع الفلاحة من أقل القطاعات مساهمة في التشغيل وهذا لخصوصية القطاع من حيث المناصب غير الدائمة الموفرة، وتأثره بالظروف المناخية، ما يجعل حالة عدم الاستقرار هي الحالة السائدة في هذا القطاع من حيث درجة وقدرته في توفير مناصب عمل قارّة ومتزايدة.

ثالثا : تداعيات البرنامج الخماسي (2010–2014)

من خلال ما تم إدراجه من مشاريع في سياق البرنامج الخماسي 2014/2010، لتنمية الاقتصاد وتعزيز التنمية البشرية وتحسين الخدمة العمومية، شكل التوسع في الإنفاق العام رهانا جديرا بالتحدي، بنت عليه السلطات العمومية إستراتيجيتها لتعزيز النمو الاقتصادي والاستفادة من مكاسبه في تحسين ظروف العيش ودعم نتائج الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفقر – بعد 2005– وقد انعكس النمو الاقتصادي المحقق على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي أثناء فترة البرنامج، حيث ارتفع هذا المؤشر في سنة 2010من 333303.7 دج إلى 395636.9 دج سنة 2011 ، أي بمعدل نمو 18.7% وقد واصل هذا المؤشر وتيرة نموه لكن بمعدلات متناقصة، حيث سجّل ما نسبة 8.63 % بين سنتي 2011 و 2012 ونسبة 0.66 % بين سنتي 2012 و2013 .

يعني هذا التراجع في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي إلى عديد الأسباب، ومن أهمها، التزايد المستمر في عدد السكان كنتيجة مباشرة لتحسن ظروف العيش، بما تشمله من صحة وتعليم وسكن... ومن جهة أخرى إلى تذبذب حجم الناتج المحلي الإجمالي وتراجع مستويات النمو، بفعل تراجع أداء بعض

القطاعات، على غرار سنة 2013 التي انخفض فيها أداء قطاع المحروقات باعتباره المصدر الرئيس للناتج المحلي الإجمالي، وهذا بسبب الاعتداء على قاعدة الإنتاج" تيقنتورين"، ما جعل نشاط هذه القاعدة يتوقف كلية، نتيجة الأضرار المادية التي لحقت بمنشآت الإنتاج، والمخاوف الأمنية للأجانب المسيرين للقاعدة.

للإشارة أن نصيب الفرد من الناتج هو للاستدلال ولا يعكس بشكل صحيح مدى استفادة الفقراء والفئات المحدودة الدخل من الناتج، وهذا من منطلق البحث في مدى تحقيق المساواة في توزيع الثروة، لذا يتم اللجوء إلى بعض الأساليب الإحصائية لإثبات مدى عدالة التوزيع، وهو شأن معامل جيني القياسي الذي لا تتوفر أرقام رسمية بشأنه عن الجزائر وذلك منذ 1995 أين بلغ 35.3%، و40.2% سنة 1988 [1] (مؤشر جيني مساو للصفر يعني المساواة الكاملة، بينما تعني 100 عدم المساواة الكاملة).

إلى جانب مستويات نمو الناتج المحققة، ساهمت جهود التخفيض من معدلات البطالة في الإقلال من الفقر ومظاهره، ومن بين المؤشرات المتاحة عن هذه الظاهرة والمتعلقة بفترة البرنامج الخماسي 2014/2010 نجد مؤشر الفقر البشري الذي بلغ نسبة 14.72% سنة 2010، و13.69 % سنة 2011، أي أن الفقر البشري تراجع 1.03نقطة، أما مؤشر التنمية البشرية فقد عرف تطورا إيجابيا خلال الفترة، وهو ما يوضحه الجدول الآتي:

الجدول رقم (33.3) : تطور دليل التنمية البشرية في الجزائر للفترة (2010–2013)

	2010	2011	2012	2013
مؤشر التنمية البشرية	0.709	0.715	0.715	0.717

المصدر : برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية 2014 ، نيويورك، ص163

من خلال تقرير التنمية البشرية لسنة 2014 الصادر عن برنامج الأمم المتحدة، سجل مؤشر التنمية البشرية تحسنا خلال فترة البرنامج الخماسي، حيث انتقل سنة 2010 من 0.709 إلى 0.715 سنة 2011، أي بارتفاع 0.006 نقطة، ليعرف المعدل استقرارا سنة 2012 ويعاود الارتفاع إلى0.717 سنة 2013، أي بارتفاع 0.002 نقطة.

[1] www. ata.albankaldawli.org/indicator/SI.POV.GINI, février 2014.

بالنسبة إلى الفقر العام، سجل المؤشر نسبة 5% من مجموع عدد السكان سنة 2010 بعدما كان في حدود 5.6% سنة 2006، أي أن الفقر تراجع بـ 0.6 نقطة مئوية.

خاتمة الفصل

رغم التحسن الملحوظ في بعض المؤشرات المرتبطة بنتائج برامج دعم الإنعاش الاقتصادي وحتى الاجتماعي، فإن ما تحقق من تحسن ملحوظ في المؤشرات يعد محتشما مقارنة بالكم الهائل لحجم الإنفاق الموجه والدعم الذي تضمنته هذه البرامج التنموية الثلاث، ناهيك أن حجم الفساد الكبير الذي ارتبط بتنفيذها، ولكن المأخذ الأهم يكمن بأن الخطط التنموية التي تم تنفيذها لم تستطع خلق الاستدامة المطلوبة في نمو الاستثمارات وتحسين إنتاجيتها على النحو الذي يضمن تطورها واستمرار القدرة على رفع نتائجها و رفع التوظيف في الاقتصاد، والمحدودية الكبيرة في تنويع الاقتصاد الجزائري وترقية صادراته خارج المحروقات، هذا ما يدفعنا إلى القول إلى ان هذه البرامج هائلة الضخم من ناحية الإنفاق لم تؤتي بالنتائج المرجوة منها، وان النتائج التي تم العمل على تحقيقها ظرفية، في ظل ارتباط النمو الاقتصادي بجانبه الأكبر بنمو قطاع المحروقات، و عدم مرونة العرض في ظل انتعاش قطاع الصناعة الذي يعول عليه بالدرجة الأولى

في قيادة التغير الهيكلي المطلوب.

ومنه نستخلص أن للجزائر سياسة إنفاقية واعدة وجد ضخمة قادرة على مواجهة كل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع الجزائري على المدين القصير والمتوسط ولكن على المدى الطويل وعلى حسب المختصين، لابد من النظر في السياسة الإنفاقية للنهوض بالإنتاج الخالق للثروة والمنمي للدخل الوطني عن طريق القيمة المضافة، والذي من شأنه إنشاء الثروة، وبالتالي تعود الجزائر إلى الاعتماد على مداخيل النشاط الإقتصادي لتمويل نفقاتها بدلا من عائدات المحروقات.

كما على الجزائر إتباع سياسة رفع وتيرة الإنتاج و التقليل من فاتورة الإستراد، وهذا ما يعاب به على برامج الإصلاح الإقتصادي كونها لم تستفد من رؤية إستراتيجية شاملة في اطار إصلاح جذري يعالج عائق جذري يتمثل في دور الدولة في النموذج الإقتصادي، والضعف الكبير في الجانب المؤسساتي.

خاتمة عامة

خاتمة عامة:

تعد الدراسات المتعلقة بالنمو الاقتصادي والفقر من الدراسات التي تثير الكثير من الجدل حول ما مدى كفاية النمو الإقتصادي سواء كان (مستدام أو ظرفي.....) إضافة إلى مقدرة فئات المجتمع على تقاسم ثمراته بشكل أكثر.

ويمكن دعم دور النمو الاقتصادي في الحد من ظاهرة الفقر من خلال الاستثمار في رأس المال البشري و تنمية الموارد البشرية، بحيث يتوجب التركيز على المشاريع التنموية القاعدية من تمويل للهياكل الصحية والتربوية وكذلك التعليمية والتكوينية، وكذا إعداد برامج التأهيل وتعليم اليد العاملة، وكمرحلة أولى قد يفيدنا الاعتماد على التأهيل في البداية لينتقل فيما بعد إلى زيادة نوعية التعليم .

ويرجع أن ترتفع مستويات الفقر في المستقبل القريب في حال لم تتبنى الدولة سياسات إقتصادية لإيجاد بديل عن التمويل وخلق مشاريع إنتاجية قادرة على إستعاب القوى العاملة المؤهلة، وإعطاء اهتمام أكبر للقطاع الزراعي، وذلك للتقليل من فاتورة الإستراد وتحقيق الاكتفاء الذاتي في الغذاء، والعمل على الاعتماد على الطاقات المتجددة لضمان تنمية مستدامة.

فالسبب في فقر دولة ما، لا يكمن في الحلقة المفرغة للفقر، وإنما في فقر السياسات في وقت يتميز بالسرعة الفائقة والمسافة المتلاشية بين الدول، لدرجة اختزال مفهوم الكون إلى القرية الصغيرة، أين يلعب التطور المدهش لتكنولوجيا الاتصالات والمواصلات دورا قياديا، نظرا للحجم الضخم الذي توفره من معلومات، يبقى الإنسان القائد الماسك بزمام الأمور والمسؤول الأول عن اتخاذ القرار العقلاني، الذي يضمن له الاستخدام الأمثل للطاقات المتوفرة في الحاضر، مع الأخذ بعين الاعتبار تحديات المستقبل، وفي بيئة متحركة وغير مستقرة عادة ما يتم اللجوء إلى رسم الصورة المستقبلية لظاهرة ما.

إن مستوى الفقر ورغم عدم ارتباطه ضمن النموذج بالأزمات الخارجية كالمتقلبات المفاجئة النزولية في أسعار البترول أو الغاز، أو أزمات الدين، إلا أن ذلك لا يعني أنها عديمة التأثير فيمكن أن يمتد أثرها عن طريق الضغط على قدرة الحكومة المالية في تمويل برامج الإقلال من الفقر أو التحويلات لصالح الفقراء،و يأتي ذلك عبر قنوات نقل الصدمات الخارجية المعروفة والمتمثلة في فائض الموازنة العمومية وفائض الميزان التجاري الذي يدعم قيمة العملة المحلية.

وفي الأخير توصلنا إلى استخلاص أهم المتغيرات الأساسية التي يمكن من خلالها أن يكون للسياسات الإقتصادية دورا فعال في الحد من ظاهرة الفقر في البلدان النامية سواءا باعتبارها مؤثرة أو أكثرها أهمية، للاستقرار السياسي، دور الدولة، الإنفاق العام، التخلف الاقتصادي.

خاتمة عامة:

ومما سبق ذكره نشير إلى أن الحد من ظاهرة الفقر بالجزائر يبقى رهينة عدد من العوامل أهمها:

التوجيهات الجديدة ضمن نمو يعتمد على خيار إستراتيجي يتمثل في اقتصاد المعرفة، لما سيحدثه من تغيير على مستوى آلية الإنتاج و التقدم نحو تحقيق تنمية بشرية، ومن بين العوامل أيضا تبني إصلاحات هيكلية للإقلال من مستويات التفاوت في توزيع الدخل بين الأفراد داخل المجتمع سعيا للحد من تفشي ظاهرة الفقر، تجنبا لانعكاساتها في المستقبل القريب على الإستقرار الإقتصادي والسياسي، كما ينبغي العمل في ظل التوجه الإستراتيجي والذي يعمل إعادة النظر في قواعد ومنهج التعليم سواء في مجال التربية أو التكوين أو غيرهما، حتى نأخذ بنص نموذج النمو الحديث الذي يرتكز أساسا على فكرة النمو لا يتأتى عن عوامل مادية فقط، بل وعن عوامل معنوية غير ملموسة، تتمثل أساسا في عاملى التقدم التقني ورأس المال البشري، كما تشير إلى أن مسألة الفقر النسبي تعد جوهرية وذات أهمية كبيرة باعتبارها المكمل الرئيسي وراء عدم ظهور أثير واضح بين كل من متغيري الفقر والنمو

اختبار الفرضيات:

بعد دراستنا تبين ما يلي:

1- بخصوص الفرضية الأولى على إمكانية النمو الاقتصادي أن يكون له ضرورة حتمية للقضاء على الفقر ،نميز اتجاهين أساسيين ،الاتجاه الدخل الذي يمثله الاقتصاديون والباحثون الذين اتفقوا على كون النمو الاقتصادي مفيد للفقراء وأن الدور الدخل للنمو الاقتصادي هو تقليص معدلات الفقر في حين أنصار الاتجاه الثاني يشككون في قدرة النمو الاقتصادي بمفرده في تقليص معدلات الفقر وأخذوا على ضرورة إعطاء الأولوية الكبرى لمسألة توزيع الدخل التي من شأنها ضمان وصول ثمار التنمية.

2- أما الفرضية الثانية التي تتمثل في مساهمة الإصلاحات الاقتصادية في زيادة معدل النمو الاقتصادي والذي من شأنها القضاء على الفقر.

فيعتمد أساسا على ما مدى قوة وجدية الإصلاحات الاقتصادية وكذا السياسات الاقتصادية المتبعة .

3- جاءت الفرضية الثالثة بأن ارتفاع معدل الفقر يعرقل سيرورة برامج الإنعاش الاقتصادي فهذا هو وسيلة من وسائل السياسية التنموية للتأثير على الوضع الاقتصادي في المدى القريب فهي سياسة ظرفية بالدرجة الأولى وبالتالي الفقر يؤدي إلى التوسع في الانفاق مما لا يسمح بتعزيز النمو الاقتصادي.

خاتمة عامة:

النتائج:

من خلال ما توصلنا إليه يمكن استخلاص النتائج التالية:

1- البطالة السبب الرئيسي لزيادة معدلات الفقر في الجزائر.

2- المستوى التعليمي المتدني له تأثير مباشر على ارتفاع عدد الفقراء

3- بزيادة معدلات الفقر في الجزائر مؤخرا دليل على تدهور الوضع الصحي في البلاد.

4- توجد علاقة وطيدة بمستوى الدخل وانتشار ظاهرة الفقر فكلما انخفض مستوى الدخل أدى إلى تفاقم ظاهرة الفقر

اقتراحات:

على ضوء النتائج التي توصلنا إليها فإننا نقدم بعض الاقتراحات التي من شأنها تخفيض حدة الفقر في الجزائر.

1- تحسين المنظومة الصحية باعتبارها الركيزة الأولى لحماية المواطن وهذا من خلال إنشاء هياكل قاعدية جديدة عصرية

2- الزيادة في الدخل الحقيقي وليس النقدي للفرد فكلما زاد دخل الفرد كلما انخفض الفقر.

3- الحصول على بيانات دقيقة حول الفقر حيث أن أغلب البلدان النامية تتعامل مع البيانات غير كافية وغير محدثة حول الفقر.

4- تعزيز برامج الحماية الاجتماعية بما فيها التأمينات ضد البطالة.

5- جلب فرص الاستثمار الأجنبي والذي من شأنه تعزيز نمو اقتصادي أعلى.

قائمة المراجع

قائمة المصادر والمراجع:

المراجع باللغة العربية:

الكتب:

1. إبراهيم الأخرس(2005).التجربة الصينية الحديثة في النمو. هل يمكن الاقتداء به، إيتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى.

2. أحمد فريد مصطفى. سمير محمد السيد حسن.(2000).تطور الفكر والوقائع الاقتصادية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية.

3. إسماعيل شعباني.(1997).مقدمة في اقتصاد التنمية. دار هومة، الجزائر، الطبعة الأولى.

4. اسماعيل محمد بن قانة.(2012).اقتصاد التنمية.دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى.

5. أشواق بن قدور.(2013). تطور النظام المالي. والنمو الاقتصادي. دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى.

6. باقر محمد حسين.(2007).قياس الفقر في التطبيق.اللجنة الاقتصادية لعربي آسيا،.

7. بسام حجار.(2010).علم الاقتصاد والتحليل الاقتصادي.دار المنهل اللبناني، الطبعة الأولى، بيروت.

8. بوفليح نبيل .(2004-2001).أثر برامج التنمية الاقتصادية على الموازنات العامة في الدول النامية دراسة حالة برنامج دعم الانعاش الاقتصادي، الطبق في الجزائر.

9. التنير سمير . الفقر والفساد في العالم العربي.(2009). ندار السافي، بيروت .

10. جون هيلز. جوليان لوغارن. دافيدبياثو.(2007). الاستبعاد الإجتماعي، محاولة للفهم عالم المعرفة،سلسلة كتب ثقافية شهرية،المجلس الوطني للآداب.

11. حبيب كميل، البني حازم.(1997). دراسات في الإنماء والتطور، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس، لبنان.

12. حربي موسى عريفات.(2006).مبادئ للاقتصاد التحليل الكلي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان-الأردن.

13. حسين عمر.(2000).الاستثمار والعولمة.دار الكتاب الحديث، القاهرة.

14. الحنيطي،ع، عبد الرزاق ب .تحديد محددات الفقر.(2007)،ريف،جنوب الأردن.

قائمة المصادر والمراجع:

15. رضا العدل فرح عزة محمد البسيوني، التنمية الإقتصادية، مصرظن دور ستة للنشر.

16. روب موريس.(1979).النمو الإقتصادي و البلدان المتخلفة، ترجمة هشام متولي، دار الطليعة للطباعة و النشر، بيروت.

17. سالفادور دومينيك(2004)يوجين، ترجمة علي أحمد علي، مبادئ الاقتصاد الكلي، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة.

18. عبد الفتاح شمس أمل، الفقر و التنمية بين الأوضاع الداخلية والنظان العلمي الطبعة الاولى، دار الفكر العربي القاهرة مصر 2013

19. عبلة عبد الحميد بخاري، "التنمية والتخطيط الاقتصادي

20. عصام عمر مندور.(2011).التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتغير الهيكلي في الدول العربية.دار التعليم الجامعي للنشر والتوزيع، بدون طبعة، مصر.

21. عطية عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة فيئ التنمية، الدار الجامعية للنشر والتوزيع الإسكندرية (2000).

22. علي عبدالقادر علي.(2001).تقييم سياسات واستراتيجيات الإقلال من الفقر في عدد من الدول العربية، المعهد العربي للتخطيط.

23. عمر صخري.(2005).التحليل الاقتصادي الكلي (الاقتصاد الكلي)، ديوان المطبوعات الجامعية، ط5، الجزائر.

24. عمرو محي الدين .(1975). التخلف التنمية .دار النهضة العربية والنشر، بيروت، لبنان.

25. فايز إبراهيم الحبيب.(1985). نظريات التنمية والنمو الاقتصادي. المملكة العربية السعودية، جامعة الملك سعود.

26. كامل كاضم بشير الكناني.(2008).الحيز وأقطاب النمو، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان – الأردن، الطبعة الأولى.

27. كريم حمزة محمد و آخرون (2002).الفقر والغنى في الوطن العربي، بيت الحكمة، بغداد.

28. كمال بكري. (1986). التنمية الاقتصادية، دار النهضة العربية، بيروت.

قائمة المصادر والمراجع:

29. كمال حطاب، دور الاقتصاد الإسلامي في مكافحة مشكلة الفقر، مجلة دراسات، جامعة اليرموك – الأردن / المجلد : 21 : عدد :2 ، 1994

30. لنجفي سالم توفيق. أحمد فتحي عبد المجيد.(2008).السياسات الاقتصادية الكلية والفقر،مع الإشارة خاصة إلى الوطن العربي،مركز دراسات الوحدة العربي،بيروت.

31. الليثي هبة. تحديات قياس الفقر في منطقة الإسكوا، الأمم المتحدة.

32. محت القريشي(2007). التنمية الاقتصادية. نظريات وسياسات وموضوعات، دار وائل للنشر، عمان، الطبعة الأولى.

33. محمد عبد العزيز عجمية(2000). إيمان عطية ناصف."التنمية الاقتصادية: دراسات نظرية وتطبيقية".جامعة الإسكندرية.

34. محمد عبد العزيز عجمية. إيمان عطية ناصف. (2000). التنمية الإقتصادية دراسات نظرية و تطبيقية، جامعة الإسكندرية.

35. محمد مدحت مصطفى. سمير عبد الطاهر أحمد.(1999).النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية.مكتبة الإشعاع الفنية،الإسكندرية.

36. مرغاد لخضر، حاجي فطيمة، إشكالية الفقر في الجزائر في ظل الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة محمد خيضر بسكرة.

37. مصطفى أحمد حامد رضوان.(2011).الفقر في ظل العولمة ،دراسة تطبيقية على الدول المتقدمة والنامية و دول العالم الثالث،الدار الجامعية،مصر.

38. نزار سعد العيسي.(2003).إبراهيم سليمان قطف، الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات، عمان.

39. نصيرة قوريش، التنمية البشرية في الجزائر وآفاقها في ظل برنامج التنمية، 2010–2014، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف.

40. هوشيار معروف.(2005).تحليل الاقتصاد الكلي (الاقتصاد الكلي)، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، عمان – الأردن.

قائمة المصادر والمراجع:

🕮 الاطروحات و الرسائل الجامعية:

41. حاجي فطيمة، إشكالية الفقر في الجزائر في ظل البرامج التنموية للجزائر للفترة 2005-2014 رسالة دكتوراه جامعة محمد خيضر بسكرة 2013-2014.

42. حشادي حكيم.(2014/2013).أثر النفقات العمومية على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية غير منشورة، اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران.

43. خالد بن جلول.(2009).أثر ترقية الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي.مذكرة ماجستير، تخصص الاقتصاد الكمي، كلية

44. زكاري محمد.(2013-2014).دراسة العلاقة بين النفقات العمومية والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1970 – 2012"، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، الجزائر.

45. صادق الزوير السعيدي.(2011).تحليل العلاقة بين النمو الإقتصادي والفقر في العراق للفترة(1970-2007)،أطروحة دكتوراة في العلوم الإقتصادية (غير منشورة)،جامعة بغداد.

العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر،

46. كامل رشيد التل.(1999).أثر التعليم على النمو الإقتصادي. حالة الأردن، رسالة ماجستير تخصص اقتصاد، كلية الإقتصاد و العلوم الإدارية، جامعة يرموك الأردن.

47. محي الدين بضداني.(2008-2009).حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل،دراسة حالة الجزائ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع تخطيط ، جامعة الجزائر.

48. منّة خالد.(2015). دراسة تحليلية نقدية للسياسة الميزانية في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية منذ سنة 1990، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع التحليل الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3 .

49. نصر الدين صواليلي .(2005-2006).النمو والتنمية والتجارة الدولية في الدول النامية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر.

قائمة المصادر والمراجع:

🕮 المجلات والدوريات:

50. مخناش فتيحة. صالح ناجية، واقع إستراتيجية النمو المحلية في الجزائر (2001–2014) وآفاق النمو الاقتصادي، مجلة رؤى اقتصادية العدد الثالث، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حمة الأخضر، الوادي. ديسمبر 2012

51. انطوان حداد، الفقر في لبنان،سلسلة دراسة ، العدد 2، الامم المتحدة الفقر.

52. بدر صالح عبيدة محمد، النموذج القياسي للفقر في الجمهورية اليمنية، مجلة بحوث إقتصادية عربية، القاهرة 1991 العدد 17

53. توفيق عباس عبد عون المسعودي.(2010).دراسة في معدلات النمو للأزمة لصالح الفقراء.العراق، دراسة تطبيقية، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 26، المجلد السابع، نيسان.

54. دراسة الحد من الفقر في المناطق الريفية في الدول العربية(2002)، المنظمة العربية للزراعة، جامعة الدول العربية.

55. عبد الرزاق الفارس(2001).الفقر و توزيع الدخل في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت.

56. علي عبد القادر.(2003).النمو الاقتصادي والفقر في الدول العربية هل ينمو متوسط دخل الفقراء بنفس معدل نمو متوسط الدخل ؟ مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد: 6، العدد 1.

57. عماري عمر. بومعراف إلياس.(2010)من أجل تنمية صحة مستدامة في الجزائر، مقابل منشور في مجلة الباحث (السنوية) كلية العلوم الاقتصادية والتجارية ولينير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، العدد07

58. لحيح الطيب وحصاص محمد.الفقر ومحاولات القياس، مجلة أبحاث إقتصادية وإدارية، جامعة بسكرة العدد 07 (2007).

59. مسعي محمد. (2012).سياسة الانعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو،مجلة الباحث، العدد 10،جامعة قاصدي مرباح، ورقلة.

قائمة المصادر والمراجع:

🕮 الملتقيات والمؤتمرات:

60. أديب نعيمة.(2009).تعدد الفقر ومناهج دراسة اجتماع فريق خبراء حول قياس الفقر، برنامج الأمم المتحدة.

61. تعزيز وحماية حقوق الإنسان المدنة والإقتصادية والسياسية والثقافية بما في ذلك الحق في التنمية، جلس حقوق الإنسان الدورة السابعة، الأمم المتحدة (2008).

62. مجلس حقوق الإنسان، الجمعية العامة، الأمم المتحدة، جنيف .2008

63. الناجي محمد حامد، آثار برامج الإصلاح الإقتصادي والتكليف الهيكلي على سوق العمل ورشة تداعيات سياسة التحرير الإقتصادي على القطاعات المختلفة، مركز التكوين المعرفي،2013 .

64. صليحة مقاوسي وهند صمعوني،(2010/2009).نحو مقارنات نظرية حديثة لدراسة التنمية الاقتصادية، ملتقى وطني حول الاقتصاد الجزائري، قراءات حديثة في التنمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، ص: 04.

65. وزارة التضامن الوطني، الندوة الوطنية الأولى حول مكافحة الفقر والإقصاء، قصر الأمم، الجزائر، أكتوبر 2000.

66. Ministère de la santé et de la reforme Hospitalière, population et développement en Algérie : pauvreté, journée Mondiale de la population, bibliothèque ELHAMA, 12 Juillet 2002, Alger.

67. Cnes la ma(itrise de la globalisation : une nécessité pour les plus faibles, session plénière, Algérie,mars 2001

68. CNES.(2004).Commissariat à la planification et à la prospective. La pauvreté en 2000 en Algérie

69. وزارة التضامن الوطني، الندوة الوطنية الأولى حول مكافحة الفقر والإقصاء، قصر الأمم، الجزائر، أكتوبر.2000.

70. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة2001 ، الدورة19 ، نوفمبر 2001.

71. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2003 ، الدورة 24 ، جوان 2004 .،

72. CNES, Projet.E4 Rapport sur Le Développement Humain, Algérie: 2003.
73. RNDH.2007.CNES. Juillet 2008.
74. الجزائر والأمن الغذائي على الموقع الالكتروني http://heareast.fao تاريخ التصفح 2014/1/16 الساعة
: الجزائر والأمن الغذائي على الموقع الالكتروني http://heareast.fao تاريخ التصفح 2014/1/16
75. Banque d'Algérie, rapport annuel de la banque d'Algérie 2008.
76. بنك الجزائر، التقرير السنوي 2013 ، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، نوفمبر 2014 .

التقارير:

77. تقرير التنمية البشرية الإنسانية العربية الفصل السادس.
78. الفقر و طرق قياسه في المنطقة الإسكوا محولة لبناء قاعدة بيانات لمؤشرات الفقر تقرير اللجنة الإقتصادية و الإجتماعية لغربي آسيا الأمم المتحدة 2003.
79. تقرير حقوق الإنسان و الفقر المدقع لجنة حقوق الإنسان المجلس الإقتصادي الإجتماعي الأمم المتحدة 2005.
80. تقرير مكافحة الفقر في الدول اليورو متوسطة 2006 المجلس الإقتصادي و الإجتماعي بروكسيل
81. على عبد القادر على سلوك الفقر في البلدان العربية تقرير اجتماع الخبراء على القضاء على ظاهرة الفقر برنامج الامم المتحدة الإنمائي دمشق 2000.
82. التقرير الوطني حول التنمية البشرية لسنة2000.
83. تقرير منظمة العمل العربية حول التشغيل والبطالة في الدول العربية موجز جامعة الدول العربية 2010.
84. محمد الصقور السياسات الإجتماعية و الفقر في المنطقة العربية تقرير اجتماع الخبراء عن القضاء على ظاهرة الفقر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي دمشق 1996.

المراجع باللغة الفرنسية

85. The State Of Word Rural Poverty, FAD Rome (1992).
86. Volgelet.(2005)And Other. Measurement Of Poverty And Indicators Of Poverty Among rural households in central Sulawesi, Indonesia.

87. Ravaillon.M.(1992).Poverty Comparisons, A guide To Concept And Methods, Wold Bank, Washington, USA.

88. UNDP.HDR.(1997), Oxford University, Press, New York.

89. Todaro.(1977). Midral.(1965), Economic Development Perspective, W low, London.

90. Rgnar.N.(1953).Problems Of Capital Formation Underdeveloped Countries, Oxford, Brazil And Brazil Black Well.

91. Nafzinger.Wayne.(1990).The Economic Developing Countries,(2ed Edition), Prentice Hall, London.

92. Leibenstein.R (1960).Economic Back Ward And Economic Growth School Of economic and social Studies, New York.

93. Oscal.T.(1997). A Gender, Analysis, Report Prepared for a Gender Equality, Unit Swedish International Development cooperation Agency, and Institute Of Development studies, University Of Sussex.

94. Anupama.M(2007). Population Pressure on Reassure And Population Resource Regions, The Association For Geographical Studies, Shaeed Bhagat Singh, College, University Of Delhi.

95. Ambaanual.(2006).Poverty Multidimensional au Congo, Une Approche Non Monetaire, Document de Travail TD N°13, Bureau D'application des Methodes Statistique et Informatique, Congo.

96. Gilbert Abraham Frou, « Dynamique Ecnonomique » Edition Dalloz, Paris, 7eme édition, 1991.

97. Robert.J.Barro Xavier Sala, i.Martin, « Economic Growthé, 2end Ed, The Milt Press, Cambridge, Massachusetts, London, England, 2004.

98. Darron Acemoglu, « Introduction to modern Economic Growth » Princeton University Press, Princeton and oxford, 2009.

99. UNDP, Human Développent Report, 2008.

100. Nanak Kakwani, Shahid Khandker, Hyun H. Son, Pro-poor growth : concepts and measurement with country case studies, International Poverty Center, UNDP working paper, N° . 1, 2004.

101. Hyun Hwa Son, Note on Pro-poor Growth Economics Letters, Vol 82, 2004.

102. Martin Ravallion, Dhaohua Chen, Measuring Pro- poor Growth, Economics Leetters, 2003, Vol, 78 N° 1.

103. La revue de Ceneap, Niveau de vie et Mesure de la pauvreté en Algérie, 2009, N°11.

🕮 المواقع الالكترونية

- www.worldbank.org
- www.echoroukounline.com/ARA/Article/219553HTML.
- www.who.int.com
- www.ons.dz
- http://www.premier-ministre.gov.dz
- www. ata.albankaldawli.org

الملخص

تعتبر ظاهرة الفقر واحدة من أبرز القضايا و التحديات التي تصدرت قائمة المشكلات على المستوى العالم والتي جعلت المجتمع الدولي يدعوا إلى جعلها ضمن الأولويات، ويدعوا إلى مكافحتها نظرا لتزايدها بطريقة مخيفة، وقد أصبحت ظاهرة الفقر هاجسا يؤرق القائمين على وضع السياسات، إذ تعدى تحليل الظاهرة من البعد الكلاسيكي المتمثل في تحليل الفقر من خلال منظور فقر الدخل، بل إلى أبعاد أخرى أشمل وأوسع.

تعتبر برامج التنمية الإقتصادية من بين الأساليب التي اعتمدت عليها الجزائر لدفع عجلة النمو إلى الأمام، و ذلك من خلال استثمار الموارد المالية المتأتية من ارتفاع أسعار النفط المسجلة مؤخرا، فظهرت ثلاث برامج خماسية قدمت نتائج جيدة جدا في مجال التنمية الإقتصادية والبشرية في الجزائر، مما شجعها على الاستمرار في الاصلاحات الجديدة.

الكلمات المفتاحية: برامج التنمية الإقتصادية، النمو الإقتصادي، برامج الإنعاش الإقتصادي.

Abstract

Poverty is one of most prominent phenomenon issues and challenges that take the head of problems at the global world level, which made the international community making it among the priorities and call for combating it due to its frightening increase .Recently, poverty phenomenon has become became an obsession for policy makers since the analysis of this phenomenon went beyond the classical dimension of analyzing poverty through the perspective of income poverty, but rather to other broader and broader dimensions.

Economic development programs are among the methods that Algeria has relied on to push the wheel of growth forward, by investing the financial resources resulting from the high oil prices recorded recently.

Three Five years programs emerged with a very good results in the field of economic and human development in Algeria. This encouraged Algerian Government to continue on this new reforms.

key words: Economic development programs, economic.